



ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD

الملاحظة الفنية رقم 2

اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية

ديسمبر 2016

تمت ترجمة هذه الوثيقة من اللغة الإنجليزية، وفي حالة اختلاف النسخة العربية عن النسخة الإنجليزية ترجح نسخة اللغة الإنجليزية؛ لأنها اللغة الرسمية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

نيزة موجزة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية

مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو هيئة دولية تم افتتاحها رسميًا في الثالث من نوفمبر عام 2002، وبدأت أعمالها في العاشر من مارس عام 2003. ويهدف المجلس إلى وضع معايير لتطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها، وذلك بإصدار معايير احترازية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات المصرفية، وأسواق رأس المال، والتكافل (التأمين الإسلامي). إن المعايير التي يعدها مجلس الخدمات المالية الإسلامية تتبع إجراءات مُفصّلة، تم وصفها في وثيقة "إرشادات وإجراءات إعداد المعايير والمبادئ الإرشادية" والتي تشمل من بين أشياء أخرى، إصدار مسودة مشروع، وعقد ورش عمل، وفي حالة الضرورة، عقد جلسات استماع. كما يعدّ مجلس الخدمات المالية الإسلامية أبحاثًا تتعلق بهذه الصناعة، وينظم ندوات ومؤتمرات علمية للسلطات الرقابية وأصحاب الاهتمام بهذه الصناعة. ولتحقيق ذلك، يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع مؤسسات دولية، وإقليمية، ووطنية ذات صلة، ومراكز أبحاث، ومعاهد تعليمية، ومؤسسات عاملة في هذه الصناعة.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org

المجلس الأعلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

الأعضاء*

رئيس البنك الإسلامي للتنمية	معالي الدكتور/ بندر حجار
محافظ مصرف البحرين المركزي	معالي الأستاذ/ رشيد محمد المعراج
المدير العام سلطة نقد بروناي دار السلام	معالي الأستاذ/ يوسف عبد الرحمن
محافظ بنك بنغلاديش المركزي	معالي الأستاذ/ فزلي كبير
محافظ البنك المركزي الجيبوتي	معالي الأستاذ/ أحمد عثمان علي
محافظ البنك المركزي المصري	معالي الأستاذ/ طارق حسن علي عامر
محافظ بنك إندونيسيا المركزي	معالي الأستاذ/ أغوس مارتوواردجو
محافظ البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية	معالي الدكتور/ ولي الله سيف
محافظ البنك المركزي الأردني	معالي الدكتور/ زياد فارس
محافظ بنك كازاخستان المركزي	معالي الأستاذ/ دانيار أكشيف
محافظ بنك الكويت المركزي	معالي الدكتور/ محمد يوسف الهاشل
والي بنك المغرب	معالي الأستاذ/ عبد اللطيف الجوهري
محافظ البنك المركزي الماليزي	معالي الأستاذ/ محمد بن إبراهيم
محافظ بنك موريشيوس المركزي	معالي الأستاذ/ رامشورلال باسنت روي جي. سي. إس. كي
محافظ بنك نيجيريا المركزي	معالي الأستاذ/ جودوين إيميفيلي
محافظ بنك باكستان المركزي	معالي الأستاذ/ أشرف محمود واثرا
محافظ مصرف قطر المركزي	سمو الشيخ/ عبد الله سعود آل ثاني
محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي	معالي الدكتور/ فهد المبارك
محافظ سلطة نقد سنغافورة	معالي الأستاذ/ رافي مينون
محافظ بنك السودان المركزي	معالي الأستاذ/ عبد الرحمن حسن عبد الرحمن هاشم
هيئة التنظيم والرقابة المصرفية التركية	معالي الأستاذ/ محمت علي أكبين
محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	معالي الأستاذ/ مبارك راشد خميس المنصوري

* وفقاً لترتيب الدول التي يمثلها الأعضاء، حسب ورودها في النسخة الإنجليزية

اللجنة الفنية

الرئيس

- السيد/ معجب تركي التركي، مصرف قطر المركزي (من 12 أبريل 2016)
السيد/ أسامة شاكر، مؤسسة النقد العربي السعودي (حتى 31 يناير 2016)
سعادة الدكتور/ أحمد عبد الكريم الخليفة، مؤسسة النقد العربي السعودي (حتى 31 مارس 2015)

نائب الرئيس

- السيد/ طارق فايد، البنك المركزي المصري (من 12 أبريل 2016)
السيد/ معجب تركي التركي، مصرف قطر المركزي (حتى 11 أبريل 2016)

الأعضاء*

السيد/ حسيب الله صديقي (من 30 مارس 2012)	البنك الإسلامي للتنمية
السيد/ لطفي الزايري (حتى 31 مارس 2015)	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
السيد/ حسين علي شرف (حتى 31 مارس 2015)	مصرف البحرين المركزي
السيدة/ ابتسام العريض (من 2 أبريل 2015)	مصرف البحرين المركزي
السيد/ جودري محمد فيروز بن علم (حتى 22 سبتمبر 2015)	بنك بنغلاديش المركزي
السيد/ أبو فرح محمد ناصر (من 23 سبتمبر 2015)	بنك بنغلاديش المركزي
السيدة/ مهاني محسن (حتى 31 مارس 2015)	سلطة نقد بروناي دار السلام
السيدة/ رشيدة سبتو (من 2 أبريل 2015)	سلطة نقد بروناي دار السلام
السيد/ طارق فايد (حتى 11 أبريل 2016)	البنك المركزي المصري
الدكتور/ أغوس مان (حتى 12 مارس 2015)	بنك إندونيسيا المركزي
الدكتور/ دادانغ مولجوان (من 13 مارس 2015)	بنك إندونيسيا المركزي
السيد/ إيدي سيتياي (حتى 31 مارس 2015)	سلطة إندونيسيا للخدمات المالية
السيد/ أحمد بخاري (من 2 أبريل 2015)	سلطة إندونيسيا للخدمات المالية
السيد/ مورتيزا سيتاك (حتى 1 أبريل 2015)	البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية
السيد/ حميد رضا غاني آبادي (من 2 أبريل 2015)	البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية
الدكتور/ علي سعدي (من 13 مارس 2015)	منظمة البورصة والأوراق المالية للجمهورية الإسلامية الإيرانية
السيد/ عرفات الفيومي (من 27 مارس 2014)	البنك المركزي الأردني
السيد/ طلال الزمامي (حتى 1 أبريل 2015)	هيئة أسواق المال الكويتية

السيد/ وليد العوضي (من 2 أبريل 2015)	بنك الكويت المركزي
السيد/ بكر الدين إسحاق (حتى 31 مارس 2015)	البنك المركزي الماليزي
السيد/ محمد زيدي محمد نور (من 2 أبريل 2015)	البنك المركزي الماليزي
السيد/ زين العزلان زين العابدين (من 30 مارس 2012)	هيئة الأوراق المالية الماليزية
الدكتور/ لحسن بنحليمة (من 2 أبريل 2015)	بنك المغرب
الدكتور/ يعقوبو عمر (حتى 24 يوليو 2015)	البنك المركزي النيجيري
السيد/ محمد وادا معاذو ليري (من 25 يوليو 2015)	البنك المركزي النيجيري
الدكتور/ تلميذ عثمان (من 2 أبريل 2015)	هيئة التأمين الوطنية، نيجيريا
السيد/ يافار معيني (حتى 30 سبتمبر 2015)	بنك باكستان المركزي
السيد/ غلام محمد عباسي (من 1 أكتوبر 2015)	بنك باكستان المركزي
السيد/ ثامر العيسى (من 26 يناير 2016)	مؤسسة النقد العربي السعودي
السيد/ أحمد علي المعمرى (حتى 1 أبريل 2015)	الهيئة العامة لسوق المال، سلطنة عمان
السيد/ إيثن كو جينغ هينغ (حتى 7 يناير 2016)	سلطة نقد سنغافورة
السيد/ آلن تيو (من 12 أبريل 2016)	سلطة نقد سنغافورة
الدكتور/ بدر الدين قرشي مصطفى (حتى 16 أغسطس 2016)	بنك السودان المركزي
السيد/ محمت صديق يورتشيشك (حتى 15 سبتمبر 2015)	هيئة التنظيم والرقابة المصرفية التركية
السيد/ عبد الرحمن شتين (من 16 سبتمبر 2015)	هيئة التنظيم والرقابة المصرفية التركية
السيد/ بيرجان أكينار (حتى 31 مارس 2015)	مجلس أسواق رأس المال التركية
السيد/ إيسر صكار (من 2 أبريل 2015)	مجلس أسواق رأس المال التركية
السيد/ أحمد بيجر (من 27 مارس 2014)	البنك المركزي للجمهورية التركية
السيد/ خالد عمر الخرجي (من 13 أبريل 2009)	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
السيد/ براسانا سيدشانشلام (حتى 31 مارس 2015)	سلطة دبي للخدمات المالية، الإمارات العربية المتحدة

* وفقًا لترتيب الدول التي يمثلها الأعضاء، حسب ورودها في النسخة الإنجليزية

مجموعة المهام الخاصة بالملاحظة الفنية حول اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية

الرئيس

السيد/ طارق فايد، البنك المركزي المصري

نائب الرئيس

السيد/ عرفات الفيومي، البنك المركزي الأردني

الأعضاء*

السيد/ تورستين ويزل (حتى 19 أبريل 2016)	صندوق النقد الدولي
السيد/ أوديبير داز (من 20 أبريل 2016)	صندوق النقد الدولي
السيد/ محمد عمير حسين	البنك الإسلامي للتنمية
السيد/ محمد فايز الصادق	مصرف البحرين المركزي
السيد/ محمد مزهد الأنعام خان (حتى 3 أغسطس 2015)	بنك بنغلاديش المركزي
السيد/ عبد الحي (من 4 أغسطس 2015)	بنك بنغلاديش المركزي
الدكتور/ دادانغ مولجوان	بنك إندونيسيا المركزي
الدكتور/ رونلد روليندو	المؤسسة الإندونيسية للتأمين على الودائع
السيدة/ أوليا فيتريا يوستيراضي (حتى 28 يوليو 2015)	سلطة إندونيسيا للخدمات المالية
السيدة/ أرتاريني سافيتيري (من 29 يوليو 2015)	سلطة إندونيسيا للخدمات المالية
الدكتور/ حسين صديقي	البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية
السيدة/ نجلاء البراك	بنك الكويت المركزي
السيد/ زاكري تور مينغ تيك	البنك المركزي الماليزي
السيد/ خيرول إيزار محمد خير	البنك المركزي الماليزي
السيد/ سالم أحمد سعيد الجمهوري	البنك المركزي العماني
السيدة/ لبنى رضا سعيد اللواتي	البنك المركزي العماني
الدكتور/ ميان فاروق حق	بنك باكستان المركزي
السيدة/ رضوانه رفعت	بنك باكستان المركزي
السيد/ عبد الله أحمد علي البنعلي	مصرف قطر المركزي
الدكتور/ أحمد عيسى الدرويش	مؤسسة النقد العربي السعودي
السيد/ الهادي صالح محمد	بنك السودان المركزي
السيد/ أحمدت دربول	البنك المركزي للجمهورية التركية

* وفقًا لترتيب الدول التي يمثلها الأعضاء، حسب ورودها في النسخة الإنجليزية

اللجنة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

رئيس اللجنة

فضيلة الشيخ الدكتور/ حسين حامد حسان

نائب الرئيس

فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الستار أبو غدة

الأعضاء*

عضو	معالي الشيخ/ عبد الله بن سليمان المنيع
عضو	فضيلة الشيخ/ محمد علي التسخيري
عضو	فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد الروكي
عضو	فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد شافعي أنطونيو
عضو	فضيلة الشيخ/ محمد تقي العثماني

*وفقاً للترتيب الأبجدي للأسماء، حسب ورودها في النسخة الإنجليزية

الأمانة العامة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

الأمين العام	السيد/ جاسم أحمد
مساعد الأمين العام	السيد/ زاهد الرحمن خوخر
مستشار	السيد/ كارل أوستيوزين
مستشار	الأستاذ الدكتور/ سايمون آرثر
عضو الأمانة (الشؤون الفنية والبحوث)	السيد/ سيد فائق نجيب
عضو الأمانة (الشؤون الفنية والبحوث)	السيد/ أردم أوز (حتى 29 أبريل 2016)

لجنة صياغة النسخة العربية

الأعضاء

بنك السودان المركزي	الدكتورة/ نجوى شيخ الدين محمد
البنك المركزي المصري	السيد/ سيد عبد المولى فيصل
مؤسسة النقد العربي السعودي	السيد/ محمد علي الشهري
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب	الدكتور/ وجدان محمد صالح كنالي
البنك الإسلامي للتنمية	السيد/ الهادي النحوي
مجلس الخدمات المالية الإسلامية	السيد/ أبو ذر مجذوب محمد عثمان
مجلس الخدمات المالية الإسلامية	السيد/ مضاء منجد مصطفى

فهرس المحتويات

1	القسم الأول: خلفية الموضوع.....
1	1.1 مقدمة.....
4	2.1 الأهداف.....
6	3.1 نطاق التطبيق.....
8	القسم الثاني: المتطلبات الأساسية لإجراء اختبارات الضغط.....
9	1.2 إطار الضبط المؤسسي لاختبارات الضغط.....
14	2.2 البيانات المطلوبة لاختبارات الضغط.....
16	3.2 مراجعة جودة الموجودات.....
18	4.2 أنواع اختبارات الضغط.....
20	5.2 نطاق اختبارات الضغط.....
21	6.2 مناهج اختبارات الضغط.....
23	القسم الثالث: اختبارات ضغط الملاءة.....
23	1.3 مقدمة.....
25	2.3 خصوصيات مخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.....
28	3.3 تصاميم الضغط والنماذج التابعة.....
34	4.3 نماذج اختبار الضغط.....
35	1.4.3 مخاطر الائتمان.....
42	2.4.3 مخاطر السوق.....
46	3.4.3 المخاطر التشغيلية: عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها.....
49	4.4.3 مخاطر معدل العائد (السجل المصرفي).....
57	5.3 مراجعة النتائج وتحليلها.....
57	1.5.3 تحليل الحساسية.....
60	2.5.3 تحليل السيناريوهات المختلفة.....
62	6.3 دور السلطات التنظيمية والرقابية واعتبارات مهمة.....
67	القسم الرابع: اختبارات ضغط السيولة.....

67	1.4 مقدمة.....
68	2.4 مخاطر السيولة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.....
74	3.4 سيناريوهات ضغط السيولة.....
83	4.4 نماذج اختبار ضغط السيولة.....
86	5.4 مراجعة النتائج وتحليلها.....
93	القسم الخامس: التطورات الأخيرة في اختبارات الضغط
93	1.5 الاختبارات المدمجة للسيولة والملاءة.....
95	2.5 تحليل العدوى الشبكية والآثار من المستوى الثاني.....
99	3.5 اختبارات الضغط الكلية عبر الحدود.....
101	4.5 ملخص.....
102	الملحق رقم 1: القالب الرقابي لتجميع البيانات.....
106	الملحق رقم 2: تصاميم صدمات وسيناريوهات اختبارات الضغط.....
122	الملحق رقم 3: أطر اختبارات الضغط في دول مختارة.....

بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه

القسم الأول: خلفية الموضوع

1.1 مقدمة

1. واجهت المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم تحديات كبيرة خلال الأزمة المالية العالمية في 2007-2009 وقد أصبح هبوط معدلات رأس المال، وانخفاض أسعار الأسهم وعمليات استيلاء الحكومة على المؤسسات المالية المفلسة وتقديم الإعانات المالية من القطاع العام أمورًا عادية بدلاً من أن تكون حالات خاصة في العديد من الاقتصادات المتقدمة. وقد أوضح الماضي القريب أهمية اختبارات الضغط ليس فقط بوصفها أداة لإدارة المخاطر وعنصر أساس لتحليل الاستقرار المالي، ولكن أيضًا بوصفها أداة لإدارة الأزمة.

2. توفر اختبارات الضغط وسائل تساعد على محاولة إدراك أثر الأحداث النظامية أو التي في طرف المنحنى. وتتمتع اختبارات الضغط بعدد من المزايا المهمة بوصفها أداة رقابية. فمن المنظور الاحترازي الجزئي، توفر وسيلة مهيكلية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، والسلطات التنظيمية والرقابية ليس فقط لتقييم ما إذا كانت مؤسسة مالية معينة تحتفظ برأس مالٍ كافٍ، ولكن أيضًا ما إذا كانت قادرة على تحديد المخاطر التي تتعرض لها بسرعة وبدقة. ومن المنظور الاحترازي الكلي، فإن استخدام السيناريوهات الشائعة يتيح للسلطات التنظيمية والرقابية معرفة مدى الأثر الذي قد يجلبه خطر معين أو مجموعة من المخاطر على النظام المصرفي بأكمله. إلى جانب ذلك، تزود اختبارات الضغط السلطات التنظيمية والرقابية بالقدرة على تطبيق تدابير استباقية قبل أن تتفاقم المشكلات وتصبح أزمات. والجدير بالذكر أن دور اختبارات الضغط أصبح واضحًا في برنامج تقييم رأس المال الرقابي الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك في الممارسات الأوروبية لاختبارات الضغط التي تم استخدامها لتقييم المستوى المطلوب من رأس المال الاحتياطي لمنع حالات إخفاق المؤسسات.

3. لقد أصبحت اختبارات الضغط أداة تستخدمها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية على نطاق واسع من أجل (أ) تحديد أماكن الضعف في القطاع المالي، و(ب) التأثير في القرارات المتعلقة بالسياسات ودعمها التي تؤثر على النظام المالي والمؤسسات الفردية؛ و(ج) دعم إدارة المخاطر الخاصة بالمؤسسات المالية وإرشادها. كما أصبحت اختبارات الضغط التنظيمية أداة مركزية لتعزيز مرونة النظام المصرفي.

4. تعد اختبارات الضغط واحدة من الأدوات الرئيسية لإدارة المخاطر بالنسبة للمؤسسات المالية وجزءًا مهمًا من التقييم الرقابي بموجب العمود الثاني لمقررات بازل 2. كما أنها أداة تمارس دورًا مهمًا في الجوانب التالية لإدارة المخاطر:

(أ) توفير تقييمات استشرافية للمخاطر.

(ب) التغلب على قصور النماذج والبيانات التاريخية، خصوصًا فيما يتعلق بالأحداث قليلة التكرار ذات الأثر الكبير.

(ج) الإسهام في إجراءات التخطيط لرأس المال، بما في ذلك الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال وإجراءات التخطيط للسيولة.

(د) تسهيل تطوير خطط تخفيف المخاطر أو خطط طارئة لتشكيلة متنوعة من الأوضاع الصعبة.

(هـ) الإسهام في جوانب مختلفة ذات علاقة بالضبط المؤسسي، بما في ذلك:

• تحديد مستوى تحمل المخاطر الخاص بالمؤسسة.

• دعم الاتصالات الداخلية والخارجية المتعلقة بما ذكر آنفًا.

5. من وجهة نظر صناعة الخدمات المالية الإسلامية، تُعدُّ اختبارات الضغط لإدارة المخاطر مجالًا آخذًا في التطور يتطلب بذل المزيد من الجهد على كافة المستويات بما فيها السلطات الرقابية والجهات الفاعلة في السوق. ينبغي إجراء اختبارات الضغط على جميع الجوانب الجوهرية، وبالاستناد إلى سيناريوهات شديدة ومعقولة الوقوع، مع إيلاء اهتمام خاص بمكانة أصحاب الحسابات الاستثمارية وتأثيرهم. كما يختلف جانب الموجودات في قائمة المركز المالي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أيضًا عنه في المؤسسات التقليدية بعدد من الأمور، وهذا بدوره له أثر مباشر على الطريقة التي يجب أن تُجرى بها اختبارات الضغط في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

6. لا تتوافق وضعية مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية للأدوات المالية الإسلامية بالضبط مع وضعية مخاطر الأدوات المالية التقليدية¹ وبالإضافة إلى هذه المخاطر، قد تتعرض أيضاً مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية إلى مخاطر أخرى، مثل مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها، ومخاطر معدل العائد، ومخاطر الاستثمار في حقوق الملكية، التي تحتاج مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى أن تأخذها بالاعتبار عند إجراء اختبار الضغط. ونظراً لمحدودية حصول مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (كما هو الحال في معظم الدول) على تمويل قصير الأجل وموجودات سائلة عالية الجودة متوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها تتماشى مع التوقعات المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة، وخصوصاً فيما يتعلق بالاحتفاظ بموجودات سائلة عالية الجودة وفق المبادئ الإرشادية رقم 6 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية التي تحمل عنوان: "الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية"، ووضع خطة فعالة للتمويل الطارئ وفق المعيار رقم 12 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يحمل عنوان: "المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية"، يجب نتيجة لذلك إيلاء الاعتبار الواجب لاختبارات ضغط السيولة.

7. يعد المعيار رقم 13 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يحمل عنوان: "المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية" مخصصاً لاستكمال أطر العمل الدولية لاختبارات الضغط القائمة² (التي تم تطويرها مع وضع المعاملات المصرفية التقليدية في الحسبان)، مع الأخذ بالاعتبار خصوصيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والمساهمة في سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية والقطاع المالي بأكمله. وقد اتبع المعيار رقم 13 نهجاً قائماً على المبادئ ويتضمن إرشادات بشأن العناصر الأساسية التي ينبغي أن يتضمنها إطار عمل اختبار الضغط لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية. ومع ذلك، فإن المعيار رقم 13 لا يوفر إرشادات فنية بشأن كيفية إجراء اختبارات الضغط على نحو عملي.

¹ انظر المعيار رقم 1 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يحمل عنوان: "المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقدم خدمات مالية إسلامية فقط.

² تم وبالتحديد نشر وثيقتين محوريتين تتناولان اختبارات الضغط استجابة للأزمة المالية. كما نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في مايو 2009 مبادئها حول ممارسات اختبارات الضغط السليمة والرقابة عليها، وفي أغسطس 2010 نشرت لجنة الجهات الرقابية المصرفية الأوروبية توجهاتها بشأن اختبارات الضغط. تحدد الوثيقة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية 15 مبدأً للمصارف، و6 مبادئ للجهات الرقابية، في حين أن وثيقة لجنة الجهات الرقابية المصرفية الأوروبية تحتوي على 17 مبدأً للمصارف، و5 مبادئ للجهات الرقابية.

8. أثناء تطوير المعيار رقم 13 وعرضه للاستشارة العامة، تم التشديد على الحاجة الماسة لوضع إرشادات مفصلة لتفعيله. وتم الاتفاق على معالجة التفاصيل الفنية لاختبارات الضغط في حينها من خلال إصدار مجلس الخدمات المالية الإسلامية ملاحظة فنية مفصلة.

9. تم دمج الملاحظة الفنية المقترحة بشأن اختبارات الضغط في خطة العمل الموجزة في خطة الأداء الاستراتيجي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية للفترة 2012-2015. ووافق المجلس الأعلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على تطوير الملاحظة الفنية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وتشكيل فريق عمل لهذا الغرض خلال الاجتماع الثالث والعشرين المنعقد في العاشر من ديسمبر 2013م في العاصمة القطرية الدوحة.

2.1 الأهداف

10. تتمثل الغاية من اختبارات الضغط في تمكين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية من تقييم قدرة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على تحمل الصدمات المالية والاقتصادية السلبية وتمكين السلطات التنظيمية والرقابية من تقييم التأثير المحتمل لتلك الصدمات على الاستقرار المالي لدولها. كما تستخدم أيضًا السلطات التنظيمية والرقابية اختبارات الضغط بوصفها أداة رقابية لتشجيع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على تكوين رأس مال كافٍ وهوامش سيولة إضافية والحفاظ عليهما، بالإضافة إلى وضع خطط لتخفيف المخاطر تستهدف تشكيلة متنوعة من الأوضاع السلبية. تأخذ اختبارات الضغط مستويات مختلفة من التعقيد وفقًا لمستويات مختلفة من التجميع، بما في ذلك على مستوى المحفظة الاستثمارية، ومستوى المؤسسة، ومستوى المجموعة أو المستوى المجمع لنظام مالي بأكمله. كما يمكن أيضًا إجراء اختبارات الضغط إما عن طريق مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أو السلطات التنظيمية والرقابية.

11. هناك أنواع عديدة من اختبارات الضغط التي تخدم أغراضًا مختلفة وتكون ذات صلة في ظل ظروف مختلفة (انظر الملخص الوارد في القسم 4.2). وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة لا تعترز تغطية جميع الجوانب المتعلقة باختبارات الضغط، إلا أنه قد تم إعداد هذه الملاحظة الفنية مع وضع الأهداف التالية في الحسبان:

- (أ) تسهيل تصميم ومحاكاة اختبارات ضغط الملاءة المالية والسيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، بما في ذلك توفير إرشادات بشأن إقامة روابط مالية كلية، وإجراء سيناريوهات تعتمد على افتراضات ومعطيات ضغط مختلفة.
- (ب) تسليط الضوء على خصوصيات تعرضات المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وكيفية تحديدها لدى إجراء اختبارات الضغط.
- (ج) تقديم أمثلة عديدة منسقة لاختبارات الضغط الخاصة بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في ظل سيناريوهات لصدمات مختلفة.

12. تتجه مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية لاستخدام الملاحظة الفنية المقترحة باعتبارها وثيقة إرشادية في تطوير اختبارات الضغط وإجرائها وتقييمها. على الرغم من أن صناعة الخدمات المالية الإسلامية تشمل قطاعات المصرفية وأسواق رأس المال والتكافل، فإن نطاق الملاحظة الفنية هذه سيقصر على القطاع المصرفي فقط³، وسيشمل كلاً من اختبارات الضغط على المستوى المؤسسي (أي اختبارات الضغط التي تستخدمها المؤسسات لتقييم مستوى تحملها للمخاطر ومستوى رأس المال لديها) واختبارات الضغط على نطاق الصناعة⁴ (أي اختبارات الضغط التي تستخدمها السلطات التنظيمية والرقابية بوصفها أداة رقابية لاختبارات ضغط تحليل الاستقرار المالي).

13. تتناول الملاحظة الفنية أنواعاً متعددة من المخاطر وآثارها المترابطة على الوضع المالي العام وأداء المحفظة الاستثمارية أو المؤسسة أو المجموعة أو النظام بأكمله. ومن بين هذه المخاطر، مخاطر الائتمان في محافظ التمويل ومخاطر حقوق الملكية في محافظ الاستثمار في حقوق الملكية، ومخاطر السوق المتعلقة بالموجودات المحتفظ بها، ومخاطر سعر الصرف الأجنبي، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل العائد، ونقاشات حول الجانب المتعلق بمخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها.

³ ينبغي معالجة القطاعات الأخرى مثل سوق رأس المال والتكافل كل على حدة مع مراعاة خصوصيات كل منهما.

⁴ يشير مصطلح "على نطاق الصناعة" إلى جميع المصارف الإسلامية المؤهلة في دولة معينة وبياناتها المجمعة معاً لأغراض القيام باختبارات الضغط. وهذا يجعل الملاحظة الفنية هذه تستخدم مصطلح اختبارات الضغط "على نطاق الصناعة" بدلاً من مصطلح "على نطاق النظام" فيما يتعلق باختبارات الضغط؛ لأن معظم الدول تعمل وفق إطار عمل مصرفي مزدوج، حيث يتم عمل النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي على نحو مواز. ومن هنا ينشأ تساؤل مشروع هو ما إذا كانت السلطات التنظيمية والرقابية تحتاج إلى إجراء اختبارات ضغط على المصارف الإسلامية بصفة مجمعة (على نطاق الصناعة وباستثناء المصارف التقليدية) بشكل منفصل في الدول ذات النظام المزدوج للعمل المصرفي؟ تم مناقشة هذه القضية بشكل أكثر توسعاً في القسم 6.3.

3.1 نطاق التطبيق

14. إن القصد من الملاحظة الفنية في المقام الأول أن تكون بمثابة أساس مرجعي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية لإجراء اختبارات الضغط. ويمكن للسلطات التنظيمية والرقابية توسيع نطاق تطبيق الملاحظة الفنية هذه ليشمل عمليات "النافذة" الإسلامية⁵ التي تتسم بالاستقلالية أو مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الأخرى التي تقع ضمن دولها. ويعد نطاق الملاحظة الفنية وتطبيقها خاضعاً لتبني المعايير والمبادئ الإرشادية الأخرى المعمول بها الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وعلى وجه الخصوص، المعيار رقم 12، والمعيار رقم 13، والمعيار رقم 16 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يحمل عنوان: "الإرشادات المعدلة للعناصر الأساسية لإجراءات الرقابة الإشرافية على المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية".

15. تُكْمِلُ الملاحظة الفنية أيضاً المعيار رقم 17 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يحمل عنوان: "المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي) الذي يوفر مجموعة من المبادئ الأساسية - جنباً إلى جنب مع منهجية التقييم ذات الصلة - لتنظيم صناعة الخدمات المالية الإسلامية والرقابة عليها، مع الأخذ بالاعتبار خصوصيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في القطاع المصرفي، والدروس المستفادة من الأزمة المالية، واستكمال المعايير الدولية القائمة، لا سيما المبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

16. يشير المعيار الأساس رقم 4 التابع للمبدأ الأساس رقم 9 الذي يحمل عنوان: "الأساليب والأدوات الرقابية" في المعيار رقم 17، إلى اعتبار مراجعة نتائج اختبارات الضغط التي تقوم بها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أداة رقابية لمراجعة وتقييم سلامة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والنظام المصرفي ومتانتها بصورة منتظمة. وفي حين يؤكد المعيار الأساس رقم 5 إلى ضرورة سعي السلطة الرقابية، بالتنسيق مع السلطات الأخرى ذات الصلة إلى تحديد وتقييم وتخفيف حدة أي مخاطر

⁵ يعرف المعيار رقم 16 "النوافذ الإسلامية" على أنها جزء من مؤسسة مالية تقليدية (التي قد تكون فرعاً لتلك المؤسسة أو وحدة متخصصة تابعة لها)، التي توفر كلاً من خدمات إدارة الأموال (الحسابات الاستثمارية)، والتمويل والاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها. وهكذا، يمكن أن تكون هذه النوافذ مستقلة بذاتها من حيث الوساطة المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، حيث إن الأموال المدارة سيتم استثمارها في موجودات متوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها.

ناشئة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي قد تهدد النظام المصرفي بأكمله، مما يحتمل أن يشمل ذلك إجراء اختبارات ضغط إشرافية (على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بمفردها أو على مستوى الصناعة بأكملها).

17. ينص المبدأ الأساس رقم 14 الذي يحمل عنوان "التعامل مع أصحاب الحسابات الاستثمارية" على أن تُحدّد السلطة الرقابية أن اختبار الضغط الذي تجريه مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية يأخذ في الحسبان المخاطر المرتبطة بالحسابات الاستثمارية وموقف أصحاب الحسابات الاستثمارية بوصفهم مانحين لأموال ممتصة للمخاطر. وعلى نحو مماثل، فإن المبدأ الأساس رقم 17 الذي يحمل عنوان: "عملية إدارة المخاطر" ينص على طلب السلطة الرقابية من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتبنى برامج اختبار ضغط استشرافية تتناسب مع وضعية مخاطرها وأهميتها النظامية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر لديها.

18. تم ذكر اختبارات الضغط أيضاً في مبادئ أساسية أخرى مختلفة (المبادئ الأساسية رقم 18، ورقم 19، ورقم 21، ورقم 23، ورقم 24، ورقم 25، ورقم 26، ورقم 27). وفي هذا الصدد، تعد الملاحظة الفنية بمثابة مقياس مرجعي مهم لكل من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية لإجراء اختبارات الضغط المناسبة.

القسم الثاني: المتطلبات الأساسية لإجراء اختبارات الضغط

19. هناك بعض المتطلبات الأساسية والقيود المهمة لأدوات اختبارات الضغط التي ينبغي مراعاتها بالكامل أثناء التخطيط لنظام اختبارات الضغط. تتيح هذه الاعتبارات أن تصبح اختبارات الضغط أكثر موثوقية وفاعلية. ويعتمد إطار اختبارات الضغط الذي يتسم بالفاعلية على خمسة عناصر وهي:

(أ) تحديد هدف/أهداف اختبارات الضغط (بشكل عام وفيما يتعلق باختبار الضغط المحدد المراد إجراؤه)، بما في ذلك تحديد عوامل المخاطر (على سبيل المثال، رأس المال، السيولة، إلخ...) التي بحاجة لتعريضها للضغط ومعدل تكرار إجراء اختبارات الضغط على عوامل المخاطر المحددة (على سبيل المثال، شهريًا، أو نصف سنوي، أو سنويًا، أو حسب المعطيات والظروف).

(ب) اختيار سيناريوهات ضغط مُجدية ذات مستويات تأثير مختلفة (على سبيل المثال، سيناريو أساس، وسيناريو صدمة متوسطة و/أو سيناريو صدمة شديدة) ويمكن أن تكون هذه السيناريوهات افتراضية؛ أو مستندة إلى تجربة سابقة؛ أو مبنية على محاكاة عوامل المخاطر.

(ج) ترجمة تلك الضغوط إلى كونها مؤثرات من (المستوى الأول) على الأداء المالي وبيانات الدخل والوضع المالي للمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية.

(د) تقييم نتائج اختبارات الضغط وإيجاد إجراءات متابعة (على سبيل المثال، إستراتيجية الحفاظ على رأس المال، والتقليل من التعرضات المركزة، إلخ...).

(هـ) أخذ النتائج في عين الاعتبار عند صناعة القرارات الإدارية.

بالإمكان إجراء تحسين إضافي، وذلك بأخذ الآثار من المستوى الثاني في عين الاعتبار كذلك، وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وجود موظفين مهرة لديهم قدرات وإمكانات ذات صلة ومعرفة بخصوصيات منتجات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وإدخالها وتغطيتها الكافية في اختبارات الضغط.

20. تتطلب هذه العناصر الكبرى إطارًا قويًا للضبط المؤسسي، وبيانات اقتصادية ومالية ذات جودة جيدة، واعتماد منهجية ملائمة ضمن النطاق ذي الصلة المُحدّد لاختبارات الضغط.

1.2 إطار الضبط المؤسسي لاختبارات الضغط

21. يعد الضبط المؤسسي القوي والرقابة الفعالة أمرين ضروريين لضمان عمل أنشطة اختبارات الضغط على النحو المرجو منها. يرسل التزام مجلس الإدارة والإدارة العليا ومشاركتهما في تطبيق اختبارات الضغط الإشارة الضرورية إلى أن اختبارات الضغط تؤخذ على محمل الجد وأنها أداة إدارية مهمة. ويساعد الضبط المؤسسي القوي والرقابة الفعالة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على أداء أنشطة اختبارات الضغط المحتوية على العناصر الأساسية، بدءًا من وضع أهداف محددة بوضوح لاختبارات الضغط وانتهاءً بالإجراءات الموصى بها. ولا بد من الإشارة إلى أن الضبط المؤسسي والرقابة السليمة لاختبارات الضغط لا تؤكد أن اختبارات الضغط قد أجريت بطريقة صارمة فحسب، ولكن أيضًا تساعد على ضمان خضوع اختبارات الضغط ونتائجها لنظرة نقدية ملائمة.

22. على الرغم من أن شكل الضبط المؤسسي والرقابة على أنشطة اختبارات الضغط ستختلف عبر السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، إلا أن هناك بعض المبادئ العامة والتوقعات والتوصيات التي يمكن للسلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتبعها. يجب تطبيق المبادئ الواردة في المعيار رقم 13 من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية لضمان قوة الضبط المؤسسي في اختبارات الضغط.

23. يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية تضمين اختبارات الضغط فيها وأن يصبح أداؤها ميزة منتظمة لأعمال المؤسسة. متى ما أجرت مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية اختبارات الضغط، يجب عليها فعل ذلك وفقًا للمعايير السليمة لاختبارات الضغط، بغض النظر عما إذا كانت المؤسسة تؤدي اختبارات الضغط على أساس آني، أو بوصفها جزءًا من برنامج معين، أو بوصفها ميزة منتظمة لإدارتها للأعمال. ويجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تعين بوضوح الجهة المسؤولة عن اختبارات الضغط؛ وتخصيص الموارد المناسبة لذلك؛ وأن تمتلك هيكلًا تنظيميًا يركز على اختبارات

الضغط ويحدد الأدوار والمسؤوليات وخطوط رفع التقارير ويضمن الامتثال ومساءلة الأشخاص بشأن تنفيذ السياسات العامة لاختبارات الضغط. وينبغي أن يشمل نظام إدارة المعلومات الفعال على سلاسل زمنية ومعلومات أخرى ذات صلة، وأن يضمن تدفق نتائج اختبارات الضغط إلى الإدارة العليا التي ستراجعها وتتدخل عند الضرورة، وإجمالاً سيُشكل نظام إدارة المعلومات قاعدة بيانات يمكن الرجوع إليها في المستقبل.

24. ينبغي أن تؤسس الإدارة العليا، بالتشاور مع مجلس الإدارة، ممارسة شاملة ومتكاملة وفعالة لاختبارات الضغط تتلاءم مع الأهداف الأشمل لإدارة المخاطر. وينبغي على الإدارة العليا أن يكون لديها ملخصات داخلية لنتائج الاختبارات متاحة لمجلس الإدارة والسلطات التنظيمية والرقابية، وتوثق طبيعة ومدى أنشطة ونتائج اختبارات الضغط الخاصة بالمؤسسة، وكذلك إجراءات المتابعة المقترحة.

25. يمكن أيضاً استخدام اختبارات الضغط للنظر في مدى فاعلية تقنيات تخفيف مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لأنواع مختلفة من المخاطر وفق الأفاق الزمنية الخاصة بكل منها، مثل استكشاف ما يمكن أن يحدث إذا ما تعطلت تقنيات التخفيف المتوقعة خلال فترات الضغط. وينبغي على نتائج اختبارات الضغط أن تكون مُعينة للإدارة عند تحليل وصناعة القرار لديها، فيما يتعلق بإستراتيجيات الأعمال، والقيود، ورأس المال، والسيولة، ووضعية المخاطر وغيرها من جوانب إدارة المخاطر، ومدى توافقها مع قابلية مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية للإقدام على المخاطر.

26. ينبغي على الإدارة العليا ضمان تحديث أنشطة اختبارات الضغط في ضوء المخاطر الجديدة، ونشوء فهم أفضل لأنشطة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية وتعرضاتها، وظهور تقنيات جديدة لاختبارات الضغط، وحياسة مصادر بيانات محدثة وحصول أي تغييرات في هيكلها التشغيلي وبيئتها الداخلية والخارجية. وينبغي أن يكون تطوير اختبارات الضغط أمراً تكرارياً، إلى جانب التعديلات والتحسينات المستمرة من أجل معايرة أفضل للاختبارات وذلك لتوفير معلومات حالية وذات صلة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الإدارة مراجعة أنشطة اختبارات الضغط على أساس منتظم وكذلك استجابة لتغيرات محددة في الأوضاع الاقتصادية للتأكد من الملاءمة العامة، من بين أمور أخرى، لصحة الافتراضات، وشدة الاختبارات،

ومتانة التقديرات، وأداء أي من النماذج الأساسية واستقرار ومعقولية النتائج. كما ينبغي على الإدارة بالإضافة إلى إجراء اختبارات الضغط الرسمية والروتينية، ضمان أن المؤسسة لديها المرونة اللازمة لإجراء اختبارات ضغط جديدة أو فجائية في الوقت المناسب لمعالجة المخاطر ونقاط الضعف الناشئة بسرعة.

27. يعد تحديد السياسات المتعلقة باختبارات الضغط بشكل موثق جزءاً مهماً من برامج اختبارات الضغط. وينبغي على هذه

السياسات تحقيق الآتي:

- (أ) وصف الغرض العام من أنشطة اختبارات الضغط.
- (ب) توضيح ممارسات لاختبارات الضغط تتسم بالثبات والصرامة بما فيه الكفاية عبر المؤسسة بأكملها.
- (ج) الإشارة إلى أدوار ومسؤوليات الوظائف المختلفة، بما في ذلك الرقابة على الموارد الخارجية المستخدمة لأي جزء من اختبارات الضغط (مثل الموردين ومقدمي البيانات).
- (د) وصف التكرار والأولوية اللذين على أساسهما ينبغي إجراء أنشطة اختبارات الضغط.
- (هـ) وضع الخطوط العريضة لعملية اختيار الأوضاع الصعبة بشكل مناسب للاختبارات، بما في ذلك الطريقة التي تم بها تصميم السيناريوهات واختيارها؛ بما في ذلك المعلومات الخاصة بالتحقق من صحة اختبارات الضغط والمراجعة المستقلة لها.
- (و) توفير الشفافية للطرف الثالث (وخصوصاً السلطات التنظيمية والرقابية) لكي تفهم أنشطة اختبارات الضغط التي تجريها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية.
- (ز) توضيح كيفية استخدام نتائج اختبار الضغط وبيان القائمين عليها، وتحديد الحالات التي ينبغي فيها اتخاذ إجراءات تصحيحية.
- (ح) مراجعة سياسات اختبارات الضغط وتحديثها كلما لزم الأمر لضمان أن ممارسات اختبارات الضغط لا تزال ملائمة ومواكبة للتغيرات الحاصلة في ظروف السوق ومنتجات المؤسسة وإستراتيجياتها، ومخاطرها، وتعرضاتها، وأنشطتها، وقابلية إقدامها على المخاطر وممارسات اختبارات الضغط في الصناعة.

28. ينبغي على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بالإضافة إلى وجود سياسات واضحة وشاملة، التأكد من أن اختبارات الضغط موثقة بشكل مناسب، بما في ذلك وصف أنواع اختبارات الضغط والمنهجيات المستخدمة، ونتائج الاختبارات، والافتراضات الأساسية، والقيود والشكوك، والإجراءات المقترحة. وبشكل عام، يستغرق توثيق اختبارات الضغط وضمان متانتها الإجمالية والضبط المؤسسي الحازم لها وقتاً وجهداً، لذلك ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية توفير الحوافز الملائمة للتشجيع على صياغة اختبارات الضغط وإجرائها بشكل فعال. ومن وجهة نظر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، فإن مثل هذه الحوافز يمكن تقديمها من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة العليا في شكل مستهدفات لمؤشرات الأداء الأساسية، وذلك على سبيل المثال.

29. هناك عنصر رئيس آخر للضبط المؤسسي فيما يتعلق باختبارات الضغط ألا هو التحقق والمراجعة المستقلة. ينبغي أن يتضمن الضبط المؤسسي لاختبار الضغط عنصر التحقق أو أي نوع آخر من المراجعة المستقلة لضمان سلامة عمليات اختبارات الضغط ونتائجها. وبشكل عام، ينبغي التحقق من أنشطة اختبارات الضغط ومراجعتها المستقلة على أساس مستمر، وليس لمرة واحدة فقط.

30. ينبغي أيضاً على الإطار العام للضبط المؤسسي لاختبارات الضغط تشجيع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على الآتي:

(أ) استكشاف المزيد من نقاط الضعف في خطة العمل الحالية والمستقبلية.

(ب) اتخاذ قرارات تدمج على نحو أفضل بين تخطيط الأعمال ورأس المال.

(ج) تحسين التخطيط لحالات الطوارئ.

(د) تعزيز وتحسين الإطار الحالي لاختبارات الضغط.

31. يُعد تطوير إمكانات إجراء اختبارات الضغط من وجهة نظر السلطات التنظيمية والرقابية، جزءاً مهماً من الضبط

المؤسسي لتلك الاختبارات. ويجب على السلطات التنظيمية والرقابية تطوير إمكانات وقدرات مناسبة للاضطلاع بممارسة

اختبارات الضغط للنظام المالي الإسلامي. كما ينبغي على السلطات التنظيمية والرقابية دمج اختبارات الضغط في عملها

التحليلي الاحترازي الكلي والجزئي بوصفها أداة إضافية لتحليل الاستقرار المالي و/أو مؤشرات الإنذار المبكر.

32. يجب أيضًا على السلطات التنظيمية والرقابية أن تكون في موضع خبرة كافٍ من أجل تقديم المشورة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية حول ممارساتها الداخلية لاختبارات الضغط، والتدابير التصحيحية لكفاية رأس المال والسيولة، أينما دعت الحاجة لذلك بناءً على نتائج اختبار الضغط والتقييمات التي تجربها السلطات التنظيمية والرقابية. وينبغي أن يكون الدور الذي تضطلع به السلطات التنظيمية والرقابية في اختبارات الضغط المتعلقة بمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية متناسبًا مع حجم وطبيعة وتعقيد وتطور وضعية المخاطر وأنشطة الأعمال لديها. وبغض النظر عن ذلك، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تهدف لتطوير خبرات داخلية بخصوص إجراء اختبارات الضغط وأن تقلل الاعتماد بشكل عام على السلطات التنظيمية والرقابية.

33. يجب على إطار الضبط المؤسسي للسلطات التنظيمية والرقابية أن ينص على إرشادات بشأن معدل تكرار ممارسات اختبارات الضغط التي يتم إجراؤها طوال السنة المالية وقنوات رفع التقارير المطلوب استخدامها لنقل النتائج إلى السلطات المعنية والإدارة العليا بمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. وينبغي أن يكون معدل تكرار ممارسات اختبارات الضغط المنصوص عليه متناسبًا مع الغرض من اختبارات الضغط وأهدافها بما في ذلك وضعية المخاطر المعنية، على سبيل المثال، من الممكن إجراء اختبارات الضغط لمخاطر السوق بمعدل أكثر تكرارًا (على سبيل المثال، إجرائها بمعدل تكرار يومي على غرار التعديل اليومي لقيمة الموجودات تبعًا للقيمة السوقية)، في حين يمكن إجراء اختبارات الضغط لمخاطر السيولة والائتمان بمعدل أقل تكرارًا (على سبيل المثال، على أساس شهري لمخاطر السيولة وعلى أساس سنوي لمخاطر الائتمان). ويجب على إطار الضبط المؤسسي أن يتضمن الآفاق الزمنية المطلوب مراعاتها في ممارسات اختبارات الضغط، مما يسمح بفترة زمنية كافية لتمكين واضعي السياسات من اتخاذ التدابير الاستباقية التصحيحية لمنع أي إخفاق فجائي في النظام المالي الإسلامي.

34. بينما قد تضع السلطات التنظيمية والرقابية مبادئ إرشادية وبرنامج تطبيق بشأن اختبارات الضغط الإيجابية المتضمنة لآخر التطورات التنظيمية (إذا لم تكن قد قامت بذلك بالفعل)، فإن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بإمكانها، وفق ظروف استثنائية ومبررة، أن تتواصل مع السلطات التنظيمية والرقابية لمناقشتها في إمكانية انتهاج نوع من المرونة فيما يتعلق بعملية التطبيق. الأمر الذي يُبرز الحاجة لاعتماد أسلوب متوازن حيال اختبارات الضغط، حيث إن "الإفراط" يضر

أكثر مما ينفذ. وخصوصًا عندما تكون الإمكانيات منخفضة، والموارد محدودة، والبيانات منعدمة أو غير كافية، ويكون الإطار التنظيمي غير كافٍ، فسيبرز حينها خطر يتمثل في أن ممارسة اختبار الضغط قد تسبب ذعرًا لا مبرر له، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير ملائمة تقوض الثقة والمصداقية.

2.2 البيانات المطلوبة لاختبارات الضغط

35. تعتمد جودة اختبار الضغط بشكل جوهري على نطاق البيانات المتاحة وجودتها واختيار منهجية قابلة للتطبيق، فمن الممكن أن يؤثر مدى توفر البيانات على الافتراضات والنماذج المستخدمة لتطوير السيناريوهات، وتقدير حجم الصدمات ومعالجة البيانات. وفي كثير من الأحيان، يكون عدم وجود بيانات مناسبة هو التحدي الرئيس لممارسات اختبارات الضغط الخاصة بالمالية الإسلامية، وهذا هو الحال بشكل خاص في الدول التي تأسست فيها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في الآونة الأخيرة.

36. بناءً على ما تقدم، توفر هذه الملاحظة الفنية قالبًا عامًا للبيانات لتستخدمه مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية في تجميع البيانات الضرورية، من أجل دعم الممارسات الخاصة بها لاختبارات الضغط (انظر الملحق رقم 1) تحتاج مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية إلى إضفاء الطابع الرسمي ومن ثم تحديث جمع البيانات بانتظام لملء فجوة المعلومات وتعزيز فهم كل من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية لمخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

37. من أجل وضع نموذج يوضح أثر الصدمات الخارجية على قائمة المركز المالي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في اختبارات الضغط، ينبغي استخدام البيانات الاقتصادية الكلية والبيانات المالية الموثوق بها في النماذج الاقتصادية القياسية من أجل القياس الكمي للعلاقة التاريخية بين الصدمات التي تتعرض لها متغيرات اقتصادية كلية مختارة، وعلى سبيل المثال، التمويلات المتعثرة في محافظ الموجودات المعرضة لمخاطر الائتمان.⁶

⁶ يقدم القسم 3.3 إرشادات بشأن تقنيات الاقتصاد القياسي الممكن الاعتماد عليها لوضع نموذج يوضح آثار المخاطر الناجمة عن الصدمات على قوائم المراكز المالية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

38. تحتاج السلطات التنظيمية والرقابية إلى جمع البيانات المطلوبة من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على فترات زمنية منتظمة. وعلى الرغم من أن هناك دائمًا عدم تجانس في المعلومات بين السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، إلا أنه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على جمع البيانات لسد فجوة المعلومات وتعزيز فهم السلطات التنظيمية والرقابية للمخاطر التي تواجهها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي جمع البيانات إلى إنشاء حوافز قوية لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من أجل تطوير العمليات الداخلية التي تسمح بتجميع أفضل عبر الأنظمة المختلفة وتوفير بيانات مفصلة بصورة كافية عن وضعية المخاطر لديها، ونموذج أعمالها، ووضعها وأدائها المالي. كما ينبغي أن تكون موارد تقنية المعلومات في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية متناسبة مع وضعية المخاطر لديها والأهمية النظامية لها.

39. وعندما لا تتوفر البيانات أو تكون غير كافية، تحتاج كل من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية إلى استكشاف بيانات بديلة ذات دلالة لاختبارات الضغط. ويمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية استنباط تلك البدائل داخليًا من الموجودات الأخرى التي لديها خصائص مخاطر مماثلة أو استنباطها خارجيًا من خلال المقارنة المرجعية. ويجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية توثيق المعلومات ذات الصلة الخاصة بتلك البدائل توثيقًا شاملاً، بما في ذلك خصائصها، والأساس المنطقي لاستخدامها، ومصدرها، وأي قيود معروفة تخضع لها.

40. عندما يكون استخدام البدائل ليس حلًا معقولاً، فمن الممكن حينها الاعتماد على آراء الخبراء بشأن طبيعة ومدى الصدمات التي تلحق بمكونات القوائم المالية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تكون البيانات المفصلة حول تصنيفات التمويل والتمويلات المتعثرة لكل فئة/محفظة من الموجودات غير متوفرة، فقد يكون من المفيد الحصول على رأي خبير على أساس بعض المعايير النوعية لتقييم أثر الصدمة الاقتصادية الكلية على التمويلات المتعثرة المحددة أو المجمعلة للمصارف الإسلامية أو للنظام المصرفي الإسلامي بأكمله. وقد تتضمن عملية الحصول على آراء الخبراء من قبل السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخطوات الآتية:

(أ) اختيار مؤشرات بيانية سيتم اشتقاق قيم لها من قبل الخبراء.

(ب) اختيار الخبراء الذين قد يكونون اقتصاديين داخليين أو خارجيين، ومهنيين معينين بإدارة المخاطر، وإكتواريين،

ومحللين ماليين أو كميين، إلخ...

(ج) تنظيم عملية الحصول على آراء الخبراء لاستخلاص القيم المطلوبة.

(د) اختيار طريقة معينة للجمع بين الآراء المتعددة للخبراء.

(هـ) إجراء عملية مراجعة من قبل الإدارة العليا للسلطات التنظيمية والرقابية/مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية

للتثبت من القيم المستخلصة من آراء الخبراء والمستخدم في اختبارات الضغط، وتوثيقها لتسهيل أي إحالة مستقبلية وأي فحوصات تنظيمية/تدقيقية.

3.2 مراجعة جودة الموجودات

41. يقصد بمراجعة جودة الموجودات، مراجعة الخصائص الرئيسية للموجودات بما في ذلك رهونات المعنية، حيث تهدف عملية مراجعة جودة الموجودات إلى مراجعة من بين أمور أخرى، كل من جودة البيانات، وقابلية الاسترداد، والتقييم، والتصنيف، وتقييم رهونات وبناء المخصصات. وبالتالي تهدف المراجعة المفصلة لملف التمويل إلى تحديد المشكلات المتعلقة بجودة البيانات التي تحتاج إلى حل قبل استخدامها لأغراض اختبارات الضغط. وعند عدم حل المشكلات المتعلقة بجودة البيانات بشكل مُرضٍ قبل استخدامها لأغراض اختبارات الضغط، سيكون هناك حاجة إلى اتخاذ قرار ما بشأن ما إذا كان استكمال اختبار معين أمرًا مجديًا من عدمه وبغض النظر عن المشكلات. وعند اتخاذ قرار بالمضي قدمًا في ممارسة اختبار الضغط، على الرغم من تلك المشكلات، يجب تفسير نتائج اختبار الضغط في ضوء القيود والمقتضيات اللاحقة التي تستلزمها تلك المشكلات، ويجب الإفصاح بشكل كافٍ عن القضايا ذات الصلة. وتعد مراجعة جودة البيانات ممارسة موصى بها بشكل كبير، وعادة ما تسبق إجراء اختبار الضغط، وإذا ما تم إجراؤها، فينبغي أن تكون القيم المعدلة الناتجة عن مراجعة جودة الموجودات هي نقطة الانطلاق لاختبار الضغط. إلا أنه ليس من الضروري أن يكون تقرير نتائج مراجعة جودة الموجودات نفسه جزءًا من تقرير نتائج اختبار الضغط.

42. تعد مراجعة جودة الموجودات واحدة من العناصر المهمة التي ترفع من مستوى موثوقية اختبارات الضغط. وتُجري السلطات التنظيمية والرقابية "مراجعات لجودة الموجودات" على مستوى الأعمال أو مستوى محفظة الاستثمار للتأكد من أن تقييم موجودات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية يعكس أداء الموجودات المتوقع وتحديد المخاطر المؤثرة

على أداؤها والتي يجب أن تتجلى في متطلبات رأس مال مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وبشكل أكثر تحديداً، تستخدم السلطات التنظيمية والرقابية مراجعات جودة الموجودات لضمان الاحتفاظ بمخصصات كافية لخسائر انخفاض القيمة⁷ مقابل الموجودات المحتفظ بها بتكلفة مستهلكة مرحلية، وذلك ضمن قيود القواعد المحاسبية. كما ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ضمان سلامة البيانات في جميع المجالات وفي الأوقات كافة بما في ذلك إيجاد وظيفة تحكم ملائمة للثبوت من البيانات مثل وظيفة التدقيق الداخلي.

43. عادة ما تتألف مراجعة جودة الموجودات من ثلاث مراحل رئيسية، وهي:

- (أ) اختيار محفظة الاستثمار، لتحديد النطاق الذي سيخضع لاختبار الضغط ولضمان إجراء مراجعة شاملة للموجودات، وبالتالي تجنب التغاضي عن الموجودات ذات المخاطر العالية.
- (ب) التنفيذ، وهي المرحلة الأكثر تعقيداً، والتي تشمل، من بين أمور أخرى، التثبت من سلامة البيانات، وأخذ العينات، والمراجعة المكتبية للملفات، والتقييم، وتقييم قابلية التجميع، والمخاطر القانونية، والمخاطر التشغيلية، وتقييم الرهونات وإعادة حساب المخصصات والموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها.
- (ج) المطابقة، وهي التي تتضمن إجراء عملية تطابق نهائي لضمان إمكانية مقارنة النتائج عبر جميع محافظ الاستثمار، ولجميع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

ينبغي أن تكون هناك عملية صارمة تضم إرشادات مقررّة وتعريفات متسقة من أجل تحقيق نتائج متطابقة.

44. ينبغي إجراء مراجعة جودة الموجودات بانتظام بوصفها جزءاً من العمليات الرقابية الروتينية وجزءاً من العملية الداخلية لتقييم كفاية رأس المال على المستوى المؤسسي. ويتم إجراء مراجعات لموجودات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الفردية بشكل دوري وتحديث المراجعات في أوقات مختلفة لكل مؤسسة من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، على الرغم من أن إجراءها يتم قبل ممارسة اختبار الضغط على وجه الخصوص. ويمكن أن تتضمن المراجعات الأعمق عقد مناقشات مع إدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، واستخدام موظفين متخصصين، وفحص ملفات التمويل الفردية. يتناسب

⁷ تعد المخصصات من وجهة النظر المصرفية أموالاً يتم تخصيصها من قبل المصرف لتغطية انخفاض القيمة المتوقع و/أو المعترف به للموجودات في محافظ التمويل.

أسلوب مراجعة جودة الموجودات مع مستوى المخاطر وتعقيد الموجودات المعنية. وينبغي إجراء مراجعات أكثر عمقاً على محافظ الموجودات التي يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على مرونة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، والتي تتسم بالتعقيد وصعوبة التقييم، أو التي تبدو أكثر عرضة للخسائر. كما تُجرى أيضاً في كثير من الأحيان مراجعات موضوعية لمجموعات معينة من الموجودات للاستجابة لخطر معين أو قلق ما، على نحو يشمل عدة مؤسسات خدمات مالية إسلامية في آن واحد.

4.2 أنواع اختبارات الضغط

45. يمكن إجراء اختبارات الضغط وفق مستويات تجميع مختلفة من البيانات المالية. على سبيل المثال، على مستوى محفظة الاستثمار ضمن قائمة المركز المالي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أو على مستوى قائمة المركز المالي الكلي في مؤسسة خدمات مالية إسلامية منفردة؛ أو على مستوى المجموعة (المصرفية أو المالية) أو على مستوى نظام مالي كلي لدولة ما، مُجمَع بوصفه وحدة واحدة. تعرف الاختبارات السابق ذكرها باختبارات الضغط الجزئية أو على مستوى المؤسسة في حين تعرف الأخيرة باختبارات الضغط الكلية أو على مستوى النظام.

46. تم تصميم اختبارات الضغط على مستوى المؤسسة لتقييم مرونة مؤسسة خدمات مالية إسلامية فردية (أو محافظ محددة ضمن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية) في التعامل مع الصدمات السلبية في الاقتصاد الكلي، ويتم إجراء الاختبارات بشكل رئيس من قبل مؤسسة خدمات مالية إسلامية فردية لأغراض إدارة المخاطر المؤسسية و/أو الامتثال التنظيمي. ويمكن أيضاً للسلطات التنظيمية والرقابية إجراء اختبارات الضغط على مستوى المؤسسة للتعرف على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الأضعف في دولتها من أجل الشروع في التدابير التصحيحية اللازمة ضد المؤسسات الضعيفة لمنع انهيارها.

47. تم تصميم اختبارات الضغط على نطاق النظام لتقييم مرونة نظام مالي بأكمله بدلاً من مؤسسات فردية فقط. وتُجرى اختبارات الضغط على مستوى النظام من قبل السلطات التنظيمية والرقابية⁸ وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية (مثل

⁸ يوجد نوع آخر من اختبارات الضغط الهجينة المتاح للسلطات التنظيمية والرقابية يتمثل في اختيار محفظة محددة بناءً على أهميتها النظامية أو تركيزها في قطاع محدد لإجراء اختبار ضغط على نطاق النظام بأكمله، على سبيل المثال، إخضاع التعرض للقطاع العقاري لجميع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لاختبار ضغط.

برامج تقييم القطاع المالي لصندوق النقد الدولي، وممارسات اختبارات الضغط للسلطة المصرفية الأوروبية بالاتحاد الأوروبي، إلخ...). وتُمكن نتائج اختبار الضغط الكلي السلطات التنظيمية والرقابية من استحداث سياسات بشكل استباقي لمنع إخفاق القطاع المصرفي، إذا ما تحقق حدوث صدمة اقتصادية كلية شديدة ومعقولة الوقوع. تم في هذه الملاحظة الفنية تقديم اختبارات الضغط على نطاق الصناعة⁹ بوصفها ممارسة مبنية على قيم مجمعة للقطاع المصرفي الإسلامي فقط، وتتيح النتائج للسلطات التنظيمية والرقابية إمكانية تحديد أي ثغرات أو نقاط ضعف محتملة تجاه الصدمات الشديدة معقولة الوقوع في النظام المصرفي الإسلامي.

48. تهدف اختبارات الضغط بصفة عامة إلى تقييم مرونة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الفردية (في اختبارات الضغط على مستوى المؤسسة) أو النظام المالي الإسلامي بالكامل (في اختبارات الضغط على نطاق الصناعة) من منظور الملاءة. بعد الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، اكتسبت اختبارات ضغط السيولة واختبارات ضغط السيولة والملاءة المدمجة أهميتها. وقد أظهرت تجربة الأزمة المالية العالمية أن مخاطر السيولة والتمويل هي عوامل خطر حرجة يمكن أن تؤدي إلى عدم ملاءة المصارف وسقوطها.

49. يمكن للسلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إجراء اختبارات الضغط العكسية لمساعدتها في الأخذ بالاعتبار سيناريوهات تتجاوز توقعات الأعمال العادية وتتحدى الافتراضات الشائعة حول الأداء وإستراتيجيات تخفيف المخاطر. هذا هو أسلوب تفترض بموجبه مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية نتائج سلبية معينة، مثل تكبد خسائر تؤدي إلى حدوث خرق في نسب رأس المال التنظيمي، ومن ثم تقوم باستنتاج أنواع الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى مثل هذه النتيجة. وبعد تحديد مثل هذه السيناريوهات، يمكن للسلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية النظر في مدى احتمالية حدوث تلك الأوضاع، ووضع خطط للطوارئ، أو اتخاذ خطوات أخرى للتخفيف من المخاطر التي تم تحديدها.

⁹ انظر الهامش رقم 4.

5.2 نطاق اختبارات الضغط

50. تعد التغطية المناسبة لاختبارات الضغط أمراً مهماً، لأن نتائج اختبار الضغط يمكن أن تعطي شعوراً بالراحة في غير محله، إذا لم يتم في الاختبار تضمين بعض المحافظ الاستثمارية، أو التعرضات أو الالتزامات أو أنشطة خطوط الأعمال. وهذا يبرز الحاجة لتوثيق كل اختبار ضغط توثيقاً واضحاً، بما في ذلك توثيق ما تم تغطيته في كل اختبار ضغط وما لم تتم تغطيته. كما ينبغي تطبيق اختبار الضغط الفعال على مختلف المستويات في المؤسسة، بما في ذلك مستوى خطوط الأعمال، ومستوى المحفظة الاستثمارية ومستوى المخاطر المحددة، وبالإضافة إلى ذلك يجب تطبيقها على أساس نطاق المؤسسة؛ وفي بعض الحالات، يمكن تطبيق اختبارات الضغط أيضاً على التعرضات أو الأدوات المفردة.

51. ينبغي على اختبار الضغط تحديد التفاعل الحاصل بين التعرضات والأنشطة والمخاطر المختلفة وآثارها المجتمعة، وذلك على الرغم من أن إجراء اختبارات الضغط لأنواع مختلفة من المخاطر أو خطوط الأعمال في آن واحد قد يشكل تحدياً من الناحية التشغيلية. وينبغي أن تهدف مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية إلى تحديد التركيزات ومسببات المخاطر الشائعة عبر خطوط أعمالها، وعملائها، وأنواع الرهونات والموجودات المحتفظ بها، والتركيزات المحلية والإقليمية، إلخ... والتي يمكن أن تؤثر سلباً عليها، بما في ذلك تلك التي تكون غير واضحة خلال الفترات الأكثر اعتدالاً.

52. ينبغي إجراء اختبارات الضغط وفق آفاق زمنية متنوعة ذات صلة، وذلك للتمكن من تحديد الأوضاع التي قد تتحقق في المستقبل القريب والأوضاع السلبية التي يستغرق تطورها وقتاً أطول، على نحو كافٍ.

53. لا يوجد أسلوب أو نموذج لاختبار الضغط يلائم بشكل كامل جميع النظم المالية أو كل مؤسسة من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. وبالتالي فإن التحدي المهم الذي يواجه مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أو السلطة التنظيمية والرقابية هو ضمان تطبيق اختبارات الضغط المناسبة.

54. يتطلب إطار اختبارات الضغط أداء العديد من الأنشطة والممارسات، وعدم الاعتماد على اختبار واحد أو نوع واحد من الاختبارات فحسب. كل اختبار ضغط له قيوده ويعتمد على افتراضات، ومن ثم ينبغي أن تكون آراء الخبراء مكتملة لنماذج

اختبارات الضغط. ويجب على واضعي السياسات دمج آراء الخبراء في عملية اختبارات الضغط لضمان ملاءمة ومعقولة ومنطق تلك الاختبارات. وعندما تحدد اختبارات الضغط نقاط الضعف المحتملة في مؤسسة خدمات مالية إسلامية معينة أو قطاع مالي، يجب حينها على إدارة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية وواضعي السياسات متابعة التدابير التصحيحية ذات الصلة لمعالجة نقاط الضعف هذه.

6.2 مناهج اختبارات الضغط

55. ينبغي توقع اختلاف مناهج اختبارات الضغط. ويضيف اختبار الضغط أكبر قيمة له عندما يتم تنظيمه وتنفيذه واستخدامه بطرق تأخذ بالاعتبار الخصائص الفريدة، والبيئة التشغيلية وأسلوب الإدارة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

56. يشير مصطلح اختبارات الضغط إلى عدة أنواع مختلفة من الأساليب والتطبيقات، بما في ذلك اختبارات ضغط المعاملات، واختبارات ضغط المحافظ، واختبارات ضغط المؤسسات، واختبارات الضغط العكسية. وتستطيع مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية استخدام مجموعة متنوعة من أساليب اختبارات الضغط لتقييم مخاطر محفظة التمويل الخاصة بها والأثر المحتمل على الأرباح ورأس المال على أساس الوضعية الفريدة لمخاطرها.

57. ينبغي أن يكون إطار اختبار الضغط لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية متناسبًا مع حجم وطبيعة وتعقيد وتطور وضعية مخاطرها وأنشطة أعمالها. وبشكل عام، يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الأكثر تطورًا أو تعقيدًا استخدام مزيج من تحليل الحساسية واختبارات السيناريوهات (أو أي مفهوم آخر مناسب) لتحديد جميع جوانب المخاطر.

58. يتم تشجيع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على استكشاف وتصميم وتطوير اختبار/اختبارات الضغط الخاصة بها التي تكون أكثر ملاءمة وفاعلية لبيئة ووضعية أعمالها، وأن يتم إجراء ذلك بانتظام. ليس هناك ما يسمى بأفضل منهج أو أسلوب، إلا أنه يتعين أن تكون اختبارات الضغط مستدامة، وهناك حاجة لأن تكون هناك استمرارية.

وينبغي على السلطات التنظيمية والرقابية أن تقيم بحرص نقاط القوة والضعف النسبية للأساليب والمنهج المختلفة تحت مختلف الظروف.

القسم الثالث: اختبارات ضغط الملاءة

1.3 مقدمة

59. ينبغي تصميم اختبارات ضغط الملاءة لتقييم مرونة كل مصرف على حدة، و/أو مجموعة (مصرفية أو مالية) و/أو قطاع مصرفي بأكمله في مواجهة الصدمات الشديدة ومعقولة الوقوع في النظام المالي. بالنسبة لاختبارات الضغط على مستوى المؤسسة، يتم إخضاع قوائم المراكز المالية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الفردية لاختبارات الضغط لغرض أساسي يتمثل في قياس الأثر المحتمل على الملاءة (على سبيل المثال نسب رأس المال) الناتج عن الصدمات الشديدة في النظام المالي. وستُمكن النتائج السلطات التنظيمية والرقابية المعنية من البدء باتخاذ التدابير التصحيحية ضد أي مؤسسة تواجه خطر التعرض لضائقة مالية (مؤسسة مستمرة)، أو في أسوأ الأحوال، خطر التعرض لعدم الملاءة (مؤسسة غير مستمرة).¹⁰ بالنسبة لاختبارات الضغط على نطاق النظام، يتم إجراء الممارسة بناءً على القيم المجمعة عبر متغيرات القطاع المصرفي، وتتيح النتائج للسلطات التنظيمية والرقابية إمكانية تحديد أي ثغرات أو نقاط ضعف محتملة تجاه الصدمات الشديدة معقولة الوقوع في النظام المالي. وأما بالنسبة لاختبارات الضغط على نطاق الصناعة، فسيتم إجراء الممارسة بناءً على القيم المُجمّعة عبر متغيرات القطاع المصرفي الإسلامي وتتيح النتائج للسلطات التنظيمية والرقابية إمكانية تحديد أي ثغرات أو نقاط ضعف محتملة تجاه الصدمات الشديدة معقولة الوقوع في النظام المصرفي الإسلامي.

60. بشكل عام، يجب تطبيق إطار اختبار ضغط فعال على مختلف المستويات، بما في ذلك ضمن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الفردية، وعلى خطوط الأعمال، والمحافظ الاستثمارية، وأنواع المخاطر، وكذلك على أساس نطاق المؤسسة ونطاق المجموعة ونطاق النظام ونطاق الصناعة بأكملها (إن أمكن ذلك). وفي كثير من الحالات، قد يكون اختبار الضغط أكثر فاعلية على مستوى خط الأعمال ومحفظة الاستثمار، حيث إن أي مستوى أعلى من التجميع قد يحجب أو يقلل من التأثير المحتمل للنتائج السلبية على الوضع المالي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. وينبغي على كل اختبار ضغط أن يكون

¹⁰ إجمالي رأس المال المؤهل لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية هو مجموع رأس المال الأساس ورأس المال الثانوي. ويتكون رأس المال الأساس من حقوق الملكية العادية ورأس المال الإضافي. وتعد حقوق الملكية العادية ورأس المال الإضافي رأس مال "مؤسسة مستمرة" قادر على امتصاص الخسائر في حالة توفر الملاءة المالية لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. وبعد رأس المال الثانوي رأس مال "مؤسسة غير مستمرة" قادر على امتصاص المزيد من الخسائر في حالة انعدام جدوى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وبالتالي يساعد على حماية أصحاب الحسابات الجارية وأصحاب الحسابات الاستثمارية ودائني مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية.

مُعدًا لمستوى التجميع ذي الصلة، كي يتم تحديد محركات المخاطر الحرجة، والتأثيرات الداخلية والخارجية، والاعتبارات الرئيسية الأخرى على المستوى ذي الصلة.

61. تدمج هذه الملاحظة الفنية خصوصيات مخاطر العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، عند إجراء اختبارات الضغط على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. وينطوي هذا الأسلوب على تقييم مختلف تعرضات مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية للمخاطر المصنفة حسب العلاقات التعاقدية لمكونات قائمة المركز المالي. يقوم الأساس المنطقي لهذا الأسلوب على ضرورة الأخذ بالاعتبار خصوصيات مخاطر مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الناشئة عن عقود مختلفة (سيتم تفصيلها في القسم 2.3)، وتمكين نماذج اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من تحديد التأثير المتبادل بين التعرضات، والأنشطة، والمخاطر المختلفة الخاصة بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وأثارها المجتمعة.

62. يوفر القالب المقترح في هذه الملاحظة الفنية مرونة تحليل وتقييم نتائج اختبارات الضغط عبر ثلاثة مستويات في ورقة إكسل واحدة: على مستوى محفظة الاستثمار، وعلى مستوى المؤسسة، وأيضاً على نطاق الصناعة المجمع (كما يتم استخدام منهج تجميعي مماثل على مستوى نطاق النظام بأكمله). ومن المهم تحديد آثار الضغط عبر جميع مستويات التجميع الثلاثة للبيانات المالية، حيث إن الاعتماد على مستوى واحد (على سبيل المثال، اختبار الضغط على نطاق النظام فقط) قد يعطي إحساساً زائفاً بالطمأنينة بأن القطاع المالي مرن، على الرغم من أن اختبار الضغط على المستوى المؤسسي قد يحدد أن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من المرجح أن تواجه ضائقة مالية أو أن تعاني من عدم الملاءة.

63. يوفر القالب المقترح إرشادات أولية حول اختبارات الضغط للسلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ويتم تشجيع كل من السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على استكشاف وتصميم وتطوير اختبارات الضغط الخاصة بها والتي تكون أكثر تقدماً من الناحية الفنية وأكثر ملاءمة لبيئتها الاقتصادية والمالية وتعقيدات الدولة التي تمارس فيها أعمالها.

64. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قالب المقترح يستخدم أفقًا زمنيًا واحدًا (أي سنة واحدة) لإجراء اختبارات الضغط ومناقشة نتائجها. وقد تم الاعتماد على أفق زمني واحد لأغراض الإرشاد والتوضيح، حيث إن السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مدعوة لإجراء اختبارات ضغط وفق فترات زمنية متعددة، ووفق ما هو مطلوب بموجب الأحكام التنظيمية (على سبيل المثال، استخدام أفق زمني يمتد من ثلاث لخمس سنوات لإجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال) من أجل الحصول على تقييم لكفاية رأس المال والسيولة يمتد لفترة زمنية أطول.

2.3 خصوصيات مخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية

65. أثناء إجراء اختبارات الضغط، من المهم لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تفهم وتأخذ بالاعتبار الآثار المترتبة على إدارة المخاطر الناشئة عن الاختلافات بين عملياتها وهيكل قوائم مراكزها المالية وتلك الخاصة بالمصارف التقليدية.

66. إن الأدوات المالية الإسلامية قائمة على المعاوضة (المرابحة والسلم والاستصناع حيث تقوم على بيع أو شراء الموجودات، بالإضافة إلى الإجارة التي تقوم على بيع حق منافع تلك الموجودات)، أو المشاركة في الأرباح والخسائر، أو المشاركة في الأرباح وتحمل رب المال الخسائر¹¹ (عقود المشاركة والمضاربة)، أو الصكوك (الأوراق المالية) والمحافظ الاستثمارية والصناديق التي تكون مبنية على الموجودات المذكورة آنفًا.

67. في حالة الأدوات القائمة على المعاوضة يكون العائد الإجمالي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية هو الفارق بين تكلفة الموجودات والمبلغ الذي يمكن استرداده من بيعها أو تأجيرها. وبالتالي قد تستلزم هذه الأدوات التعرض لمخاطر (سعر) السوق فيما يتعلق بالموجودات، بالإضافة إلى مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالمبلغ المستحق من الطرف الآخر.¹² تعد هذه ميزة فريدة من نوعها في حالة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية حيث تنشأ مخاطر السوق مع المخاطر

¹¹ ينبي عقد المضاربة على مبدأ المشاركة في الأرباح وتحمل رب المال الخسائر، وذلك لأن الطرف الذي يساهم برأس المال هو من يتحمل فقط الخسارة المالية في الحالات العادية، في حين يتحمل المضارب خسارة المجهود الذي بذله. إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن المضارب يتحمل الخسارة المالية الناتجة عن تعديه أو تقصيره أو مخالفته للشروط التي اشترطها رب المال.

¹² إلا أنه في بعض الدول قد تُلجج مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بمنتجاتها وعدًا للشراء مُلزمًا من الناحية القانونية صادرًا عن العميل، يقضي الوعد بشراء الموجود المعني بسعر متفق عليه في تاريخ لاحق في المستقبل. وفق مثل هذه الترتيبات تتمكن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من تجنب مخاطر السوق الناشئة عن تقلب الأسعار.

الائتمانية في سياق عمليات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، مما يؤدي إلى نشوء ما يمكن أن يسمى "مخاطر السوق في السجل المصرفي"¹³.

68. في حالة عقود المشاركة في الأرباح¹⁴ (المشاركة والمضاربة) المستخدمة لأغراض التمويل تكون مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية معرضة لخطر فقدان كل أو جزء رأس مالها وذلك نتيجة للخسائر التشغيلية التي تعرضت لها المؤسسة أو انخفاض في قيمة موجوداتها. ويعد التعرض لمثل هذه المخاطر من انخفاض قيمة رأس المال في تمويل الموجودات نوعاً محددًا من مخاطر الائتمان التي لا تنطوي على تقصير تعاقدية. وعلى نحو مشابه، يتم التعامل مع هذه التعرضات في سياق مخاطر الائتمان، ما عدا حالة الاستثمارات (قصيرة الأجل عادةً) في الموجودات المخصصة للأغراض التجارية، والتي يتم التعامل معها في سياق مخاطر السوق.

69. تتعرض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بالإضافة إلى المخاطر التقليدية المرتبطة بالعمل المصرفي (مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة)، لمخاطر أخرى محددة (على سبيل المثال، مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها، ومخاطر الاستثمار في حقوق الملكية، ومخاطر معدل العائد) على النحو المبين في المعيار رقم 1. ومن بين عوامل المخاطر المحددة التي ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مراعاتها في برنامج اختبار الضغط لديها، حسب أهميتها وقابليتها للتطبيق ما يأتي: (أ) مخاطر الائتمان للصكوك، والتمويل العقاري، وغيرها من التعرضات الأخرى؛ (ب) مخاطر السوق للاستثمارات في حقوق الملكية، والصكوك، والاستثمار العقاري، وسعر الصرف الأجنبي وغيرها من التعرضات الأخرى؛ (ج) مخاطر الاستثمار الناشئة عن تعرضات المضاربة والمشاركة؛ (د) مخاطر السيولة؛ (هـ) مخاطر معدل العائد؛ (و) والمخاطر التشغيلية، بما في ذلك مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها ومخاطر السمعة. كما تحتاج مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أيضًا إلى أن تضع في اعتبارها مخاطر التعثر والمخاطر القانونية (أي المخاطر القانونية الناشئة عن التفاعل بين العقد الشرعي والقانون المدني، لا سيما المخاطر المرتبطة بإصدار صكوك معينة). وينبغي تحديد تلك

¹³ على سبيل المثال، في التمويل القائم على السلم، فإن قيام مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بدفع ثمن شراء المعقود عليه قبل الحصول عليه، لن يعرضها لمخاطر ائتمان فحسب (تقصير محتمل في الوفاء بالالتزام) من الطرف الآخر، ولكن أيضًا لمخاطر سعر المعقود عليه قيد التسليم.

¹⁴ انظر الهامش رقم 10.

المخاطر بشكل جيد لا سيما في سيناريوهات اختبارات الضغط، واختبار الضغط على مستوى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بأكملها. كما ينبغي أن تتضمن سيناريوهات الضغط الخاصة بصناعة الخدمات المالية الإسلامية صدمات لأسعار السلع (على سبيل المثال، أسعار الذهب، والفضة، زيت النخيل الخام، إلخ...)، وذلك لأن العديد من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تستخدم السلع على نطاق واسع بوصفها جزءاً من عملياتها.

70. ينبغي أيضاً على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تدرج في برنامجها لاختبارات الضغط سيناريوهات معينة تأخذ بالاعتبار مختلف خصوصيات الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح¹⁵ والجدير بالذكر أن العديد من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تحصل على جزء مهم من تمويلها عبر الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح التي يتم خلطها¹⁶ مع الموجودات الممولة بأموال المساهمين في تلك المؤسسات نفسها والحسابات الجارية لديها. من حيث المبدأ، فإن أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة يتحملون مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية الناشئة عن الموجودات الممولة بأموالهم، وعلى الرغم من ذلك لا يمكن تجاهل الصدمات التي قد تلحق بتلك الموجودات، لأنه من المرجح أن ينتج عنها مضاعفات لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، ومن بين تلك المضاعفات ما يعرف بالمخاطر التجارية المنقولة. وفي مقابل ذلك، فإن الحسابات الاستثمارية المقيمة القائمة على المشاركة في الأرباح هي عبارة عن صناديق يتم إدارتها بشكل منفصل، بحيث لا يتم خلط محتوى تلك الصناديق مع الأموال الأخرى لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. وبناءً على ذلك، فإن الصدمات التي تتعرض لها موجودات تلك الصناديق لن ينتج عنها المضاعفات نفسها التي تنتج عن الصدمات التي تتعرض لها موجودات الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح. وهذا يشير إلى الحاجة لسيناريوهات اختبارات ضغط معينة ينبغي إدراجها ضمن منهجيات اختبارات الضغط، وذلك من أجل الأخذ بالاعتبار مختلف خصوصيات الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح، وكيفية معالجة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لتلك الحسابات من الناحية العملية.

¹⁵ على الرغم من أن مصطلح الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح قد أضحى شائع الاستخدام، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الحسابات لديها ميزة امتصاص الخسائر. وبناءً على ذلك فمن الأكثر مناسبة الإشارة إلى الحسابات الاستثمارية القائمة على المضاربة على أنها حسابات استثمارية قائمة على المشاركة في الأرباح، وتحمل رب المال الخسائر، في حين يتم الإشارة إلى الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة على أنها حسابات استثمارية قائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر.

¹⁶ إلا أنه توجد بعض الدول التي تقضي متطلباتها التنظيمية بضرورة إدارة الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح بشكل منفصل عن الأموال الخاصة بمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية والودائع الأخرى.

71. نظرًا لخصوصيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، ينبغي أن تسعى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية إلى أن تأخذ بالاعتبار العناصر المحددة في برنامج اختبار الضغط باعتبار ذلك جزءًا من برنامج شامل لاختبار الضغط. ومن ثم، فإن أسلوب اختبار الضغط المطلوب تطبيقه على العمليات التشغيلية لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية قد يختلف عن ذلك الأسلوب المطبق على المصارف التقليدية. كما ينبغي على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية إجراء اختبارات الضغط على محافظ استثمارية محددة لتشمل، من بين أمور أخرى، محافظ ائتمان المستهلكين (أي تمويل المستهلك القائم على المرابحة والإجارة)، ومحافظ التمويل العقاري (سواء عن طريق عقود المرابحة، أو الإجارة أو المشاركة المتناقصة)، والعقارات (بما في ذلك الاستثمار والتمويل) ومعاملات المرابحة في السلع، والاستثمارات في حقوق الملكية (أي استثمارات المضاربة والمشاركة). وينبغي مراعاة التغيرات الحاصلة في الارتباطات بين المخاطر التي تحددها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لمحفظه محددة.

3.3 تصاميم الضغط والنماذج التابعة

72. يتم تقييم الأثر على قائمة المركز المالي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الناتج عن ضغط الاقتصاد الكلي بناءً على تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومكونات المخاطر التي تتعرض لها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. وتتطلب نماذج اختبارات الضغط الخاصة بالملاءة تحديد عناصر المخاطر المناسبة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من أجل القياس الكمي للأثر المحتمل الناتج عن الاضطرابات السلبية في الاقتصاد الكلي. وترتبط مكونات مخاطر القوائم المالية لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية ارتباطاً وثيقاً بأداء الاقتصاد الكلي. على سبيل المثال، تشمل بنود قائمة المركز المالي المعرضة لمخاطر من الاضطرابات الاقتصادية الكلية، الأوراق المالية المحتفظ بها، والاستثمارات في المشاريع القائمة على المشاركة/المضاربة والموجودات الممولة والموجودات العقارية، وأما بنود قائمة الدخل المعرضة لمخاطر من الاضطرابات الاقتصادية الكلية فتشمل تكلفة الأموال، ومخصصات التمويل المتعثر، وانخفاض قيمة التمويل أو قيمة الموجودات العقارية، وما إلى ذلك.

73. ينبغي تشكيل تصاميم الضغط الاقتصادي الكلي على أساس البيانات التاريخية و/أو رأي الخبراء حول الأوضاع الشديدة ومعقولة الوقوع في المستقبل أو ربما يتم تأسيسها باستخدام معطيات مزودة من الخارج (على سبيل المثال، سيناريوهات الضغط التي توفرها السلطة المصرفية الأوروبية). وقد يتراوح الأفق الزمني لتصاميم السيناريوهات ما بين سنة إلى ثلاث سنوات في المستقبل، ويكون واصفًا لمجموعات افتراضية من الأوضاع التي صُممت لتقييم قوة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وقدرتها على التكيف مع البيئات الاقتصادية السلبية. ويجب على السلطات التنظيمية والرقابية اختيار الأفق الزمني، على نحو يحقق التوازن بين الحاجة إلى التحديد الكامل لخسائر الائتمان التي تقع تدريجيًا مع مرور الوقت، وإمكانية حدوث أخطاء أكبر في التقدير نتيجة استخدام آفاق زمنية أطول.

74. عندما يتم تصميم سيناريوهات لصدمات الاقتصاد الكلي من الممكن اتباع عملية شاملة لتكوين السيناريو. وينبغي أن تجبر عملية التصميم محلل اختبار الضغط على التفكير في المخاطر المحتملة بطريقة شاملة ومتسقة. ونظرًا لكون هذا الأمر عملاً معقدًا سيكون من المفيد جدًا إشراك خبراء من مجالات متعددة مثل التنبؤ بالاقتصاد الكلي، والإشراف، والرقابة، والإحصاء، وتقنية المعلومات في عملية تصميم السيناريو. إن اتباع مثل هذا الأسلوب سيجلب وجهات نظر مختلفة حول المخاطر، وتشكيلة واسعة من الخبرات. وينبغي أن يسعى السيناريو الأساس لتقدير أثر التغيرات المتوقعة في الاقتصاد والأسواق المالية على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. لذا، فإن السيناريوهات الأساسية يتم تصميمها بشكل أساس وفقًا للتنبؤات المتعلقة بالاقتصاد الكلي. كما يمكن أيضًا أن تستفيد عملية تكوين السيناريو من إجراء عملية تشاورية حول الصدمات بين السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من أجل الوصول إلى سيناريوهات صدمات أكثر اتساقًا بين الجهات التنظيمية والجهات الفاعلة في السوق.

75. ينبغي أن يتضمن المبدأ الإرشادي للسلطات التنظيمية والرقابية بشأن سيناريوهات الضغط الشديدة ومعقولة الوقوع أحداث الصدمات ذات الأثر الكبير التي هي في طرف المنحنى (على سبيل المثال، الأحداث التي تتراوح احتمالية حدوثها ما بين 5% إلى 0.1% ضمن أفق زمني يبلغ 12 شهرًا)؛ أو تلك التي تتماشى مع ما هو أسوأ أو أسوأ من الأسوأ تاريخيًا أو حتى أخذ أمثلة من الأحداث الأخيرة للأزمة المالية. وفي بعض الأحيان، يمكن أيضًا إجراء اختبارات الضغط العكسية التي تهدف إلى تحديد سيناريوهات الصدمات الشديدة التي يمكنها التسبب في انهيار النظام المالي في الدولة المعنية. وبشكل عام، يجب على

السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إجراء اختبار الضغط على المحافظ الاستثمارية/قوائم المراكز المالية وفق سلسلة من سيناريوهات الضغط التي يمكن أن تشمل فترات سابقة حدثت خلالها اضطرابات كبيرة، وآراء الخبراء بشأن الأوضاع الشديدة ومعقولة الوقوع في المستقبل وكذلك المعطيات المزودة من الخارج. ويجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن توثق بشكل شامل المعلومات ذات الصلة بهذه البدائل أو المعطيات المزودة من الخارج، بما في ذلك الخصائص والأساس المنطقي لاستخدامها، ومصدرها، وأي قيود معروفة خاصة بها.

76. تُقدّر العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية في تصاميم السيناريوهات ومكونات مخاطر مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في القوائم المالية باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي، سواء التي صممها السلطات التنظيمية والرقابية أو التي صممها إدارة المخاطر لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. وتقدّر نماذج الاقتصاد القياسي (المسماة بالنماذج التابعة) مدى الأثر (أو الضغط) على بنود القوائم المالية لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية (على سبيل المثال خسائر الاستثمار في حقوق الملكية، ومخصصات خسائر الائتمان، الخ...) نتيجة للتغيرات في المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تم تضمينها في سيناريوهات الصدمات المصممة.

77. يمكن تصميم النماذج التابعة لتحديد الأثر على عوامل المخاطر الأحادية أو إدراج الحركة المشتركة لدى عوامل المخاطر المتعددة. بالنسبة لنموذج عامل الخطر الأحادي، سيحدد النموذج التابع الأثر الناتج عن سيناريو صدمة اقتصادية كلية على خطر واحد بعينه. على سبيل المثال، تعد مخاطر الائتمان عامل الخطر الأكثر شيوعاً الذي يمكن نمذجته عن طريق ربط معطيات احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية (أو في بعض الأحيان بإطارات التصنيفات الائتمانية)، وهذا ما يعرف عمومًا بتحليل حساسية معطيات المخاطر. ومن بين أكثر التقنيات شائعة الاستخدام لتقدير هذه العلاقة: متجه الانحدار الذاتي، ونموذج متجه تصحيح الخطأ، والانحدار الذاتي للمتباطئات

الزمنية الموزعة أو حتى انحدار المربعات الصغرى العادية. وعلاوة على ذلك، يتم أيضًا استخدام تقنيات الانحدار التجميعي (على سبيل المثال نموذج التجميع الديناميكي مع الآثار الثابتة) على نطاق واسع.¹⁷

78. من ناحية أخرى، قد تُقدّر النماذج متعددة المتغيرات الأثر الناجم عن سيناريوهات صدمة اقتصادية كلية على عوامل المخاطر المتعددة للقوائم المالية لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في آن واحد، على سبيل المثال، معطيات مخاطر الائتمان والسوق في آن واحد. وبوجه عام، يطلق على هذه النماذج مصطلح تحليل سيناريوهات اختبارات الضغط. وتتطلب نماذج اقتصاد قياسي هيكلية معقدة وكبيرة أو نماذج توازن عام عشوائي ديناميكي.¹⁸

79. تعتمد جميع النماذج على البيانات التاريخية للمتغيرات المعنية ومكونات المخاطر في قائمة المركز المالي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لتقدير هذه العلاقة. وعند وجود خلل في البيانات (على سبيل المثال، بحكم بعض القضايا المتعلقة بالموثوقية أو عندما تكون السلاسل الزمنية التاريخية للمتغيرات المعنية قصيرة)، يمكن حينها استخدام نموذج بايزي لإيجاد المتوسط¹⁹ وذلك لتطوير معادلات النموذج التابع. ويعد النموذج البايزي لإيجاد المتوسط مفيدًا بشكل خاص لنمذجة معطيات مخاطر المصارف عندما يكون هناك عيوب في البيانات، حيث إنه يسمح بالمزيد من المتغيرات التنبؤية (يحدد من الناحية المثالية كل المتغيرات التنبؤية ذات الصلة) الشارحة لديناميكيات المتغير التابع، وسينتج عنه من الناحية المثالية توقعات أكثر قوة مقارنة بتلك الخاصة بمعادلة واحدة.²⁰ وفي حالات أخرى، يتم استخدام بدائل للبيانات أو آراء الخبراء لتفسير عيوب البيانات، كما هو موضح في القسم 2.2.

80. قد يتم التحقق من صحة المعاملات المُقدّرة لمعطيات المخاطر، المستمدة من ممارسة النمذجة، وكذلك التحقق من اتساقها عبر مقارنتها مع التقديرات التاريخية المماثلة أو تقديرات النظراء (إما بلد نظير أو مجموعة نظيرة).

¹⁷ لكل تقنية من تقنيات الاقتصاد القياسي متطلباتها الخاصة من حيث جودة البيانات، وهيكلة النمذجة، والوسيط البرمجي على الرغم من أنها تستقطب أيضًا قيودًا إحصائية معينة. تحتاج السلطات التنظيمية والرقابية إلى فهم الاحتياجات الفنية المحددة لكل تقنية، وبالتالي الاستفادة من المنهجيات التي تناسب على أفضل وجه قدراتها على النمذجة، وفي الوقت نفسه أيضًا تمكنهم من اشتقاق تقديرات ذات معنى وذات دلالة إحصائية.

¹⁸ انظر الهامش رقم 14.

¹⁹ على النحو المطبق في النموذج التابع التنازلي العام للمصرف المركزي الأوروبي.

²⁰ المصرف المركزي الأوروبي (2013): سلسلة الأوراق العرضية رقم 152.

81. قد يتم تقييم ملاءمة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية عن طريق استخدام نسبة كفاية رأس المال التي يتم حسابها بقسمة رأس المال المؤهل على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها، بالإضافة إلى نسبة الرافعة المالية الواردة في مقررات بازل 3 (مجموع رأس المال الأساس مقسومًا على إجمالي التعرضات)، وعلى النحو المعتمد في المعيار رقم 15 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يحمل عنوان: "المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية". وسيستند الأثر على البسط في كل حالة على تكاليف الائتمان والخسائر الصافية، مطروحة من رأس مال مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. وقد تتنوع منهجية حساب خسائر الائتمان بأن تشمل نماذج قائمة على أساس نسب التمويل المتعثر ومعدلات المخصصات، أو قد يتم استخدام إطار احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر لحساب الخسائر المتوقعة. وبالإضافة إلى الحسومات الناتجة عن مخصصات محددة، فقد يتنوع أيضًا مقام نسبة كفاية رأس المال الذي يتكون من الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها، إذا ما تم تعديل أوزان مخاطر المحافظ. على سبيل المثال، المحافظ التي يُعتَقَد أنها تواجه مخاطر/خسائر أعلى خلال أحداث الضغط من المرجح أن تتطلب أوزان مخاطر إضافية (على سبيل المثال، نظرًا لتخفيض التصنيف الائتماني لطرف مقابل) وسينتج عن هذا فرض عبء رأس مال أعلى على تلك المحافظ، مما يؤدي إلى نشوء زيادة نسبية في مبلغ الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها والذي بدوره سيؤدي إلى حدوث انخفاض إضافي في نسبة كفاية رأس المال. ولا بد أن يُبنى القرار المتعلق بمدى خطورة المحافظ الذي يترتب عليه تغيير أوزان المخاطر خلال أحداث الضغط على تنبؤات سليمة لتقييم المخاطر صادرة عن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية يتم الاعتماد عليها طوال الفترة الكاملة للأفق الزمني لاختبار الضغط.

82. يتم تقييم نسبة كفاية رأس المال بمقابلتها بأدنى حد²¹ لمتطلبات الحد الأدنى لرأس مال مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في الدولة، والذي عادةً ما يعكس إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وإرشادات المعيار رقم 15. وأما فيما يتعلق

²¹ يتم تعيين الحد الأدنى بوصفه أدنى حد لمتطلبات رأس المال للحكم على مرونة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وقد يتضمن مجموع نسبة كل من رأس المال الأساس وحقوق الملكية العادية. وعادة، ما يتراوح الحد الأدنى لحقوق الملكية العادية ما بين 4% إلى 7%. ويتراوح الحد الأدنى لرأس المال الأساس ما بين 4% إلى 8%. ويتراوح الحد الأدنى لإجمالي رأس المال ما بين 8% إلى 11%. وإذا كانت مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية مصنفة ضمن فئة المصارف ذات الأهمية النظامية أو المصارف ذات الأهمية النظامية محليًا، فقد تطلب السلطة التنظيمية والرقابية من تلك المؤسسة الاحتفاظ بهوامش احتياطية إضافية لرأس المال أو أن تفرض عليها أعباء إضافية، وبالتالي يمكن تعديل الحد الأدنى لهذه المؤسسات بزيادته.

بنسبة الرافعة المالية²²، فإن مقدار الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والمعياري رقم 15 هو 3%²³ وكحد أدنى يجب أن تتجاوز النسبة الفعلية لكفاية رأس المال الحد الأدنى التنظيمي. وفي حالة عدم تحقق هذا، يجب أن تتخذ الجهة التنظيمية الخطوات الأكثر فاعلية لتنظيم الوضع أو إيجاد حل له، وقد يتضمن ذلك مطالبة الإدارة العليا لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية ومجلس إدارتها بالحصول على رأس مال إضافي. كما قد تُقيم مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية كفاية رأس مالها بشكل عام (وهو ما تجرّيه في العادة عند إجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال)، ومن ثم تطور إستراتيجية للحفاظ على مستويات كافية لرأس المال متسقة مع وضعية المخاطر لديها وتأخذ بالحسبان التغيرات الحالية والمتوقعة في وضعية المخاطر. وينبغي أن تؤخذ نتائج اختبارات الضغط هذه بالاعتبار عند تقويم مدى تلاؤم الخطط والأهداف الداخلية الخاصة برأس المال لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية مع الإجراءات التصحيحية التي تم تحديدها لمعالجة أي قصور محتمل في رأس المال (على سبيل المثال، مراجعة السياسات المتعلقة بالحفاظ على الأرباح من أجل بناء هوامش إضافية لرأس المال، أو ضخ رأس مال إضافي من قبل المساهمين).

83. بالنسبة لتعرضات مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية المطلوب فحصها في ممارسة اختبار الضغط، قد يتم إخضاع سجل التمويل بالكامل بما في ذلك البنود المسجلة خارج قائمة المركز المالي، وتعرضات التمويل العابر للحدود وتعرضات المستهلك المتعلقة بالائتمان إلى صدمات لفحص الأثر على رأس المال التنظيمي الناتج من الخسائر المحتملة. وسيتم تحويل البنود المسجلة خارج قائمة المركز المالي وفق الطريقة المعيارية إلى تعرضات ائتمانية مساوية عبر استخدام معاملات تحويل الائتمان. ويجوز أن تتعهد السلطات التنظيمية والرقابية بإدخال بعض الاستثناءات (على سبيل المثال، تعرضات التمويل الخارجي عبر الكيانات التابعة) حسبما تراه مناسباً.

²² انظر المعياري رقم 15، الفقرة رقم 77 للاطلاع على التعريف المفصل لنسبة الرافعة المالية في التمويل الإسلامي.

²³ يعد الحد الأدنى المذكور أنفًا مطابقًا لواقع الحال وقت كتابة هذه الملاحظة الفنية. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى لنسبة الرافعة المالية (والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال) قد تتم مراجعته من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية تماشيًا مع التطورات والدراسات الجديدة حول الموضوع. لذا، فإن متطلبات الحد الأدنى المذكورة في هذه الملاحظة الفنية ستتغير من وقت لآخر تبعًا لذلك تماشيًا مع المعايير والمبادئ الإرشادية الجديدة الصادرة عن الهيئات الدولية الواضحة للمعايير ذات الصلة. وبناءً على ذلك ينبغي تفسير هذه المتطلبات وفقًا لذلك.

84. يمكن للسلطات التنظيمية والرقابية الرجوع إلى المعيار رقم 15²⁴ فيما يتعلق بإطار كفاية رأس المال لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وعلى نحو خاص فيما يتعلق بالإرشادات حول الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها لمختلف منتجات مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وبنودها المسجلة خارج قائمة المركز المالي، إلخ...

4.3 نماذج اختبار الضغط²⁵

85. تم في هذه الملاحظة الفنية، تصميم النماذج التابعة لتحديد أثر ضغط الملاءة على عوامل المخاطر الأحادية (مخاطر الائتمان ومخاطر السوق) من ثلاثة أحداث ناتجة عن صدمات اقتصادية كلية:

(أ) الصدمة الاقتصادية الكلية 1 – أدى الركود في السنة السابقة إلى ضعف شديد بالنشاط الاقتصادي المحلي نتج عنه تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة نقطتين بالمائة.

(ب) الصدمة الاقتصادية الكلية 2 – خفضت مؤسسة تقييم ائتماني خارجية بارزة التصنيف السيادي للدولة درجتين (من BBB إلى BB+) بسبب النشاط الاقتصادي المحلي الضعيف والاضطراب السياسي الداخلي.

(ج) الصدمة الاقتصادية الكلية 3 – توقعات رفع معدل الفائدة من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والانخفاض التدريجي في برنامج الدولة الشهري لشراء السندات أديا إلى انخفاض العملة المحلية مقابل سلة من العملات الدولية.

86. عندئذ، يتم تحويل الأثر الناجم عن الصدمات على محافظ مخاطر السوق والائتمان المعنية بوصفه أثرًا على نسب رأس المال التنظيمي لعينة تتكون من خمس مؤسسات تقدم خدمات مالية إسلامية.²⁶ يلي ذلك، مقارنة نسب رأس المال التنظيمي

²⁴ المعيار رقم 15 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية: المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية [عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي]، ديسمبر 2013.

²⁵ ليس الغرض من نماذج اختبارات الضغط والصدمات والسيناريوهات المذكورة في هذه الملاحظة الفنية أن تأخذ طابع الإملاء على الجهة المعنية، وإنما الغرض منها أن تكون ذات طابع اقتراحي لتقديم التوجيه والإرشاد، وليس الغرض منها أن تكون شاملة بحيث تغطي جوانب وأبعاد اختبارات الضغط كافة. وبالتالي فإن السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مدعوة لتضمين مبادئ من هذه الملاحظة الفنية في التصاميم الملائمة الخاصة بها لاختبار الضغط مع صدمات وسيناريوهات مبنية على تجارب تاريخية وآراء خبراء أكثر ملاءمة لبيئتها الاقتصادية والمالية وتعقيدها التشغيلية.

²⁶ مجموعة البيانات افتراضية.

ما بعد الصدمة بالحد الأدنى لإجمالي رأس المال البالغ مقداره 8%²⁷، ومن ثم تتم مناقشة محافظ مخاطر السوق والائتمان

المعنية وأثر الصدمات المتنوعة على تلك المحافظ في القسمين التاليين 1.4.3 و 2.4.3

1.4.3 مخاطر الائتمان

صدمة الائتمان رقم 1

87. يُعزى للصدمة الاقتصادية الكلية الأولى نشوء صدمة الائتمان رقم 1 – حسب العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، حيث يزيد معدل البطالة في الاقتصاد المحلي إلى نسبة مقدارها 25% من القوة العاملة ويؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في التمويلات المتعثرة لمحافظ التمويل الخاصة بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس. تستخلص النماذج التابعة، التي تتضمن متغيرات أساسية تتمثل في ارتفاع البطالة إلى نسبة مقدارها 25% وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مقدارها 2% (بالإضافة إلى متغيرات التحكم الاقتصادية الكلية الأخرى)، النتائج التالية (انظر الجدول رقم 1) التي تشير إلى حصول زيادة في التمويلات المتعثرة عبر مختلف محافظ مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس (المتغيرات التابعة في النماذج) المفصولة حسب العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها:

جدول رقم 1: الزيادة في التمويلات المتعثرة (%) – صدمة الائتمان رقم 1	
25%	المربحة المضمونة
50%	المربحة في السلع غير المضمونة
10%	السلم
20%	الإجارة المنتهية بالتملك
30%	الإجارة التشغيلية

²⁷ تُعد النسبة المذكورة مثالاً لحدٍ أدنى تم استخدامه لغرض اختبارات الضغط الواردة في هذه الملاحظة الفنية، وبالتالي لا تأخذ النسبة المذكورة طابع الإملاء على الجهة المعنية. انظر الهامش رقم 21.

88. تتطلب الزيادة في التمويلات المتعثرة بناء مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس مخصصات إضافية بنسبة مقدارها 30%²⁸ لكل محفظة. وهذه المخصصات الإضافية تمتصها تلك المؤسسات إما من حساب الربح والخسارة السنوي (الذي يعمل بمثابة خط الدفاع الأول قبل أن تضرب الخسائر حقوق الملكية العادية) أو في حالة وجود عجز (أي عدم وجود ربح سنوي كافٍ لامتناس المخصصات)، فسيتم امتصاصه جزئياً من حقوق الملكية العادية (التي تعمل بمثابة خط الدفاع الثاني قبل أن يواجه المصرف خطر عدم ملاءة حقوق الملكية العادية، مما سيؤدي إلى امتصاص الخسائر بالاعتماد على أدوات رأس المال الإضافي، ثم أدوات رأس المال الثانوي).²⁹ وخلال أحداث الضغط، فإن احتمالية الربحية ستكون منخفضة للغاية، ولذا، فإن الأثر النهائي المترتب على بناء مخصصات لتغطية خسائر الائتمان من المرجح أن يكون على رأس المال التنظيمي.

89. تقلل المخصصات الزائدة من قيمة الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها³⁰ وكذلك من قيمة رأس المال التنظيمي. وسيثير هذا الأمر القضية المتعلقة بأثر المخصصات على نسبة كفاية رأس المال، وعلى وجه الخصوص رأس المال التنظيمي في بسط المعادلة والموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها في مقام المعادلة. وعلى الرغم من أن الزيادة في المخصصات سينتج عنها تلقائياً أثر تبلغ نسبة مقداره 100% على رأس المال التنظيمي المؤهل³¹، فإن هذه الملاحظة الفنية تفترض افتراضاً مبسطاً مفاده أن متوسط أوزان المخاطر في محفظة التمويل بأكملها يبلغ نسبة مقدارها 100% وبناءً عليه فإن الانخفاض في مبلغ الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (أو بعبارة أخرى مقام معادلة نسبة كفاية رأس المال) نتيجة الزيادة الحاصلة في المخصصات سيكون بنسبة مقدارها 100% أيضاً.³²

²⁸ تعد هذه نسبة مفترضة للمخصصات عند ازدياد التمويلات المتعثرة. وينبغي أن يكون لدى المحافظ المختلفة نسب مئوية مختلفة من المخصصات، وهذا يتوقف على المزيج الأساس للموجودات ومخاطرها. ومن أجل التبسيط، تم افتراض تطبيق نسبة مخصصات موحدة مقدارها 30% على المبالغ المطلقة للزيادة المعنية في التمويلات المتعثرة.

²⁹ ستعتمد المعالجة الفعلية على الطرق/المعايير المحاسبية كما هي مطبقة في الدول المختلفة.

³⁰ المخصصات المحددة للمحافظ هي وحدها التي تقلل من قيمة الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها، وأما بالنسبة للمخصصات العامة فلا يمكن حسمها من الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها.

³¹ ستكون الحسومات من رأس المال الأساس طالما أن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في طور "مؤسسة مستمرة"؛ ولكن، في حالة دخولها طور "مؤسسة غير مستمرة"، فإن رأس المال الثانوي سيكون مؤهلاً لامتناس الخسائر. انظر الهامش رقم 9 لمزيد من التفاصيل.

³² في واقع الأمر، من المرجح أن تكون لدى العقود المختلفة المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها أوزان مخاطر مختلفة قد تكون منخفضة لحد 5% ومرتفعة لحد 40%. وذلك حسب الجوهر الاقتصادي لتلك العقود، وتصنيفاتها الائتمانية (إن كان ذلك منطبقاً عليها)، والمعالجات التنظيمية المقابلة لها. كما سيتنوع الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها إذا ما تغيرت المخاطر المحسوسة للمحافظ في ضوء سيناريوهات الضغط والصدمات الاقتصادية (انظر الفقرة رقم 82 من هذه الملاحظة الفنية). وتجدر الإشارة إلى أن الافتراضات المتنوعة الواردة في الملاحظة الفنية (بما في ذلك الأثر البالغ قدره 100% على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها) قابلة للتغيير بسهولة من قبل المستخدمين من خلال تعديل الأرقام في المربعات الزرقاء في صفحة الإكسل المعنية.

90. علاوة على ذلك، يُعزى أيضاً للصدمة الاقتصادية الكلية الأولى نشوء صدمة الانتماء رقم 1أ – حيث تنخفض العوائد المتوقعة على تعرضات حقوق الملكية (الاستثمارات القائمة على المشاركة/المضاربة) والصكوك المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق في السجلات المصرفية، مع ازدياد مخاطر الخسائر، ويتطلب ذلك زيادة كبيرة في مستوى المخصصات المحتفظ بها مقابل مخاطر عدم الدفع. تظهر النماذج التابعة، التي تتضمن متغير أساسي يتمثل في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مقدارها 2% (بالإضافة إلى متغيرات التحكم الاقتصادية الكلية الأخرى) و/أو آراء الخبراء القائمة على أساس الاتجاهات السابقة، النتائج التالية (انظر الجدول رقم 2) المتعلقة بمستوى المخصصات المناسب والمطلوب لجبر مخاطر انعدام تدفقات الدخل الناتج عن تعرضات السجل المصرفي:

جدول رقم 2: المخصصات اللازمة بالنسبة للقيمة الدفترية – صدمة الانتماء رقم 1أ	
13%	مركز حق الملكية في السجل المصرفي
5%	الصكوك المحتفظ بها في السجل المصرفي حتى أجل الاستحقاق

91. ستقل الزيادة في مستوى المخصصات المطلوب من قيمة الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها، ومن رأس المال التنظيمي المحتفظ به. وتقدم هذه الملاحظة الفنية افتراضاً مفاده أن الزيادة في المخصصات سيكون لها أثر بنسبة مقدارها 100% على رأس المال التنظيمي، في حين يكون الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها بناءً على أوزان مخاطر المحافظ المعنية في السجل المصرفي حسب الآتي: تعرضات حقوق الملكية بالنسبة لعقود المشاركة والمضاربة نسبة مقدارها 135%³³، ونسبة مقدارها 100%³⁴ بالنسبة لمحافظ الصكوك المحتفظ بها في السجل المصرفي حتى أجل الاستحقاق.

³³ استناداً إلى الطريقة الانتقائية الرقابية عندما يكون التصنيف الرقابي "مريض".

³⁴ الافتراضات المتنوعة الواردة في الملاحظة الفنية قابلة للتغيير بسهولة من قبل المستخدمين من خلال تعديل الأرقام في المربعات الزرقاء في صفحة الإكسل المعنية. كما يمكن تعديلها بشكل ملائم لتحديد الأثر عبر المستويات المختلفة لسيناريوهات الصدمات (على سبيل المثال، السيناريو الأساس، والمتوسط، والشديد).

92. يمكن تحليل نسبة كفاية رأس المال ما بعد الصدمة على مستوى النظام المصرفي الإسلامي فقط³⁵ ومستوى مؤسسة الخدمات

المالية الإسلامية ومستوى محافظ محددة (على أساس العقود) في ورقة إكسل المرفقة التي تحمل عنوان "مخاطر الائتمان".

صدمة الائتمان رقم 2

93. يُعزى للصدمة الاقتصادية الكلية الأولى نشوء صدمة الائتمان رقم 2 - حسب القطاع، حيث ينخفض مؤشر أسعار

المنازل في الاقتصاد المحلي بنسبة مقدارها 40%، مسبباً زيادة كبيرة في التمويلات المتعثرة لمؤسسات الخدمات المالية

الإسلامية الخمس على أساس القطاعات. تتيح هذه الممارسة لفريق اختبار الضغط اختيار صدمات مختلفة موجبة

للقطاعات الاقتصادية وملاحظة الأثر الناتج عن تلك الصدمات على كل مؤسسة من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية

الخمس، اعتماداً على الأحجام النسبية للتعرضات الائتمانية لتلك المؤسسات لهذه القطاعات. وتستخلص النماذج

التابعة، التي تتضمن متغيرات أساسية تتمثل في انخفاض مؤشر أسعار المنازل بنسبة مقدارها 40% وانخفاض الناتج المحلي

الإجمالي بنسبة مقدارها 2% (بالإضافة إلى متغيرات التحكم الاقتصادية الكلية الأخرى)، النتائج التالية (انظر الجدول رقم

3) التي تشير إلى حصول زيادة في التمويلات المتعثرة في مختلف محافظ استثمار مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية

الخمس (المتغيرات التابعة في النماذج) المفصولة حسب القطاعات:

جدول رقم 3: الزيادة في التمويلات المتعثرة حسب القطاع (%) - صدمة الائتمان رقم 2	
التصنيع	20%
التمويل العقاري	70%
البنية التحتية	15%
المالية	30%
أخرى	25%

³⁵ يُشكل النظام المصرفي الإسلامي البيانات المجمعَة لمؤسسات خدمات مالية إسلامية فردية ضمن نظام مصرفي مزدوج. وفي هذه الحالة، بنشأ سؤال مبرر وهو هل السلطات التنظيمية والرقابية تحتاج إلى إجراء اختبارات ضغط على المصارف الإسلامية بصفة مجمعة (على نطاق الصناعة وباستثناء المصارف التقليدية) بشكل منفصل في الدول ذات النظام المزدوج للعمل المصرفي. تم مناقشة هذه القضية بشكل أكثر توسعاً في القسم 6.3.

94. ستقلل الزيادة في مستوى المخصصات المطلوب من قيمة الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها، ومن رأس المال التنظيمي المحتفظ به. وتقدم هذه الملاحظة الفنية افتراضًا مبسطًا مفاده طرح الزيادة الكاملة في المخصصات من رأس المال التنظيمي المؤهل، وأن متوسط أوزان المخاطر في محفظة التمويل بأكملها يبلغ نسبة مقدارها 100% وبناءً عليه فإن الانخفاض في مبلغ الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها نتيجة الزيادة الحاصلة في المخصصات سيكون بنسبة مقدارها 100% أيضًا.

95. يمكن تحليل نسبة كفاية رأس المال ما بعد الصدمة حسب القطاع (على نطاق صناعة الخدمات المالية الإسلامية) وعلى نطاق المصارف الفردية ونطاق محافظ محددة (حسب القطاع) في ورقة إكسل المرفقة التي تحمل عنوان "مخاطر الائتمان".

صدمة الائتمان رقم 3

96. يُعزى للصدمة الاقتصادية الكلية الأولى نشوء صدمة الائتمان رقم 3- محافظ التمويل الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح³⁶، حيث يزيد معدل البطالة في الاقتصاد المحلي إلى نسبة مقدارها 25% من القوى العاملة، ويؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في التمويلات المتعثرة لمحافظ التمويل الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح الخاصة بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس. وتتيح هذه الممارسة لفريق اختبار الضغط تحليل الأثر الناتج عن مخاطر الائتمان الخاصة بالمحافظ الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح على

³⁶ من أجل التبسيط سيكون أساس الافتراض المعتمد هنا أن المحافظ الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح مفصولة عن المحافظ الأخرى الممولة ذاتيًا بأموال المساهمين في مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية و/أو الحسابات الجارية وحسابات التوفير. ومن الناحية العملية، فإن أموال الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح قد يتم خلطها بأموال أخرى، وفي مثل هذه الحالات يتعين الأخذ بالاعتبار الحصص المحددة لمثل هذه المحافظ الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح والممولة من قبل أي أموال أخرى.

رأس المال التنظيمي.³⁷ وتجدر الإشارة إلى أن الدولة المعنية تسمح بدعم دفع الأرباح لأصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة

القائمة على المشاركة في الأرباح، بالإضافة إلى استخدامها لعامل ألفا مقداره 0.5.^{38 39}

97. تظهر النماذج التابعة، التي تتضمن متغيرات أساسية تتمثل في نسبة بطالة مقدارها 25% وانخفاض الناتج

المحلي الإجمالي بنسبة مقدارها 2% (بالإضافة إلى متغيرات التحكم الاقتصادية الكلية الأخرى)، النتائج التالية (انظر

الجدول رقم 4) التي تشير إلى حصول زيادة في التمويلات المتعثرة في مختلف محافظ استثمار مؤسسات الخدمات

المالية الإسلامية الخمس (المتغيرات التابعة في النماذج) المفصلة حسب العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة

ومبادئها:

³⁷ على سبيل المثال، في بعض الدول يتم التعامل مع أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة باعتبارهم مستثمرين وبالتالي عليهم تحمل عدم استقرار العوائد ومخاطر الخسارة الناتجة عن استثمار حساباتهم (في حال عدم وجود تعدد أو تقصير من جانب مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية). وفي مثل هذه الحالات، فإن الموجودات (المرجحة بحسب أوزان مخاطرها الائتمانية والسوقية) الممولة من أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة يتم استبعادها من المقام عند حساب كفاية رأس المال. وعلى نقيض ذلك ففي بعض الدول يتم معاملة أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة على أنها التزامات على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، مما يعني تحميلها لمخاطر الموجودات الممولة من أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة (وهو في نظر اللجنة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية غير متوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها). بينما في دول أخرى، تتحمل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية جزءاً من عدم استقرار العوائد الناتجة عن الموجودات الممولة من قبل أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة عن طريق تقديم الدعم غير المشروط. وفي مثل هذه الحالة، فإن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية تتحمل هذا المقدار (المعروف بعامل ألفا) للموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها الائتمانية والسوقية الممولة من قبل أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة في مقام نسبة كفاية رأس المال. وفي حالة أصحاب الحسابات الاستثمارية المقيدة، فإن ممارسة الدعم هذه لا يتم تطبيقها عادة، ولكن أينما تم تطبيقها، ينبغي حينها معاملة أصحاب الحسابات الاستثمارية المقيدة بشكل مماثل لأصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة فيما يخص أغراض كفاية رأس المال.

³⁸ ينبغي على السلطات الرقابية تقييم مدى المخاطر التي تتحملها الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح وأن تعكس هذه التقييمات في حساب كفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في دولها. وفي هذا الصدد يمثل التحدي الرئيس الذي يواجه مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والجهات الرقابية في تقييم مستوى تقاسم المخاطر بين رأس المال الخاص بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (صندوق المساهمين)، وصندوق أصحاب الحسابات الاستثمارية. يشار إلى أن نسبة الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها التي يجب أن يتم إدراجها في نسبة كفاية رأس المال لاعتبار نقل المخاطر من أصحاب الحسابات الاستثمارية إلى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية يعبر عنها بعامل "ألفا". لذا، فإن التقييم الرقابي لكيفية إدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لمزيج المخاطر والعوائد الخاص بالحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح سيحدد عامل ألفا، بحيث تعكس قيمة ألفا القريبة من الصفر منتجاً مشابهاً لمنتج استثماري حيث يتحمل المستثمر المخاطر التجارية، في حين تعكس قيمة ألفا القريبة من 1 منتجاً مشابهاً للودائع حيث لا يتحمل المودع أي مخاطر تجارية فعلية. كما يمكن أيضاً وضع الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح في أي موقع على طول سلسلة متصلة بين هاتين الحالتين، تبعاً لمستوى مخاطر الاستثمار التي يتحملها أصحاب الحسابات الاستثمارية فعلياً. وقد أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية المبادئ الإرشادية رقم 4 (الإرشادات المتعلقة بكفاية رأس المال: تحديد عامل "ألفا" في نسبة كفاية رأس المال) في مارس 2011 التي تحدد منهجية لتقدير قيمة ألفا ل يتم استخدامها في معادلة التقدير الرقابي عند حساب نسبة كفاية رأس مال مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

³⁹ من المهم أن يؤخذ بالاعتبار دور "عامل ألفا المعرض للضغط" في اختبارات الضغط؛ وذلك لأنه من المرجح ازدياد مستوى عامل ألفا التنظيمي باقترابه من قيمة 1 وفق سيناريوهات صدمة أكثر شدة وجدة. وسينتج عن هذا تحمل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية مخاطر تجارية أكبر مقارنة بما يتحملة أصحاب الحسابات الاستثمارية وذلك من أجل إدارة أي مخاطر تجارية منقولة و/أو مخاطر سمعة قد تنشأ خلال أحداث الصدمات الكبرى. كما يمكن للسلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تفكر بإجراء تحليل حساسية للحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح مبني على تحديد قيم مختلفة لعامل ألفا التنظيمي في اختبارات الضغط.

جدول رقم 4: الزيادة في التمويلات المتعثرة (%) – صدمة الائتمان رقم 3	
25%	المربحة المضمونة
50%	المربحة في السلع غير المضمونة
10%	السلم
20%	الإجارة المنتهية بالتمليك
30%	الإجارة التشغيلية

98. تتطلب الزيادة في التمويلات المتعثرة بناء مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس مخصصات إضافية بنسبة مقدارها 30% لكل محفظة. وستقل متطلبات الزيادة في بناء المخصصات من قيمة الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها وكذلك من قيمة رأس المال التنظيمي. وتفترض هذه الملاحظة الفنية افتراضاً مبسطاً مفاده طرح الزيادة الكاملة في المخصصات من رأس المال التنظيمي المؤهل، وأن متوسط أوزان المخاطر في محفظة التمويل بأكملها يبلغ 100% وبناءً عليه فإن الانخفاض في مبلغ الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها نتيجة الزيادة الحاصلة في المخصصات سيكون بنسبة مقدارها 100% أيضاً.

99. استناداً إلى عامل ألفا مقداره 0.5، سيكون الأثر على رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها نظراً للزيادة في بناء المخصصات، نسبة مقدارها 50%.⁴⁰ ويمكن تحليل نسبة كفاية رأس المال ما بعد الصدمة على مستوى النظام المالي الإسلامي ومستوى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية ومستوى محافظ محددة (على أساس العقود) في ورقة إكسل المرفقة التي تحمل عنوان "مخاطر الائتمان".

⁴⁰ انظر المعيار رقم 15، القسم 5.4.3.

2.4.3 مخاطر السوق

صدمة السوق رقم 1

100. يُعزى للصدمة الاقتصادية الكلية الأولى نشوء صدمة السوق رقم 1 – انكماش حاد في الاقتصاد المحلي بحيث ينخفض مؤشر أسعار المنتجين في الاقتصاد المحلي بنسبة مقدارها 30%، مسبباً حدوث انخفاض جوهري في القيم السوقية لموجودات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في سجل المتاجرة، والموجودات المتاحة للبيع أو المتاحة للإيجار ودمم السلم المدينة. تستخلص النماذج التابعة، التي تتضمن متغيرات أساسية تتمثل في مؤشر أسعار المنتجين المنخفض بنسبة مقدارها 30% والنتائج المحلي الإجمالي المنخفض بنسبة مقدارها 2% (بالإضافة إلى متغيرات التحكم الاقتصادية الكلية الأخرى)، النتائج التالية (انظر الجدول رقم 5) التي تشير إلى حصول انخفاض في القيم السوقية للمخزونات التالية (المتغيرات التابعة في النماذج):

جدول رقم 5: الانخفاض في أسعار السوق (%) – صدمة السوق رقم 1	
مخزون المربحة	15%
سلع السلم	35%
موجودات الإجارة	20%

101. سيتطلب الانخفاض في أسعار السوق للموجودات في محافظ سجل المتاجرة من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس امتصاص هذه الخسائر، إما من حساب الربح والخسارة السنوي (بوصفه خط دفاع أول) أو في حال عدم كفايته، من حقوق الملكية العادية (بوصفها خط دفاع ثان).⁴¹ وخلال أحداث الضغط، ستكون احتمالية ربحية القطاع المصرفي منخفضة للغاية، ولذا، فإن الأثر النهائي المترتب على خسائر سجل المتاجرة سيكون على رأس المال التنظيمي. وتفترض هذه الملاحظة الفنية افتراضاً مفاده أن التغيير في القيم السوقية في سجل المتاجرة سيكون له أثر بنسبة مقدارها 100% على رأس المال التنظيمي، في حين يكون الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها بناءً على أوزان

⁴¹ ستعتمد المعالجة الفعلية على الطرق/المعايير المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة.

مخاطر المحافظ المعنية في سجل المتاجرة حسب الآتي: سلع المرابحة المتاحة للبيع وموجودات الإجارة المتاحة للإيجار وسلع السلم⁴² نسبة مقدارها 5.187%.

102. يمكن تحليل نسبة كفاية رأس المال ما بعد الصدمة على مستوى النظام المالي الإسلامي ومستوى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في ورقة إكسل المرفقة التي تحمل عنوان "مخاطر السوق".

صدمة السوق رقم 2

103. يُعزى للصدمة الاقتصادية الكلية الثانية نشوء صدمة السوق رقم 2 – مخاطر الصكوك في سجل المتاجرة، حيث يزداد معدل العائد المرجعي لصكوك الإجارة لأجل خمس سنوات 100 نقطة أساس مؤديًا إلى انخفاض كبير في القيم السوقية لاستثمارات الصكوك لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس المحتفظ بها في سجل المتاجرة. تفضي النماذج التابعة، التي تتضمن متغيرات أساسية تتمثل في معدل العائد المرجعي للصكوك الذي ازداد 100 نقطة أساس، وخفض التصنيف السيادي من BBB إلى BB+ (بالإضافة إلى متغيرات التحكم الاقتصادية الكلية الأخرى)، إلى النتائج التالية (انظر الجدول رقم 6) التي تشير إلى حصول انخفاض في القيم السوقية لمحافظ الصكوك وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي⁴³ لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس (المتغيرات التابعة في النماذج):

جدول رقم 6: الانخفاض في القيم السوقية (%) – صدمة السوق رقم 2	
الصكوك	30%
برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي	15%

⁴² وفق المعيار رقم 15 ووفق الأسلوب البسيط فإن تعرضات السلم دون السلم الموازي سيخصص لها عبء رأس مال مقداره 15% (وهو ما يقابل وزن مخاطر مقداره 187.5%) فيما يتعلق بالمراكز الطويلة لتعرضات السلم.

⁴³ تعد برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي برامجًا مالية مهيكلّة قائمة على مبدأ تجميع المستثمرين لمساهماتهم المالية في صندوق يتم تأسيسه وإدارته وفقًا لأحكام الشريعة ومبادئها. لمزيد من التفصيل حول مفهوم برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي يرجى الرجوع إلى المعيار رقم 6 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يحمل عنوان: "المبادئ الإرشادية لضوابط برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي".

104. يتطلب الانخفاض في القيم العادلة/القيم السوقية من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس امتصاص هذه الخسائر. وتفترض هذه الملاحظة الفنية افتراضًا مفاده أن التغيير في القيم السوقية في سجل المتاجرة سيكون له أثر بنسبة مقدارها 100% على رأس المال التنظيمي، في حين يكون الأثر بناءً على أوزان المخاطر حسب الآتي: الصكوك نسبة مقدارها 50%، وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي نسبة مقدارها 150%.

105. يمكن تحليل نسبة كفاية رأس المال ما بعد الصدمة على مستوى النظام المالي الإسلامي ومستوى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في ورقة إكسل المرفقة التي تحمل عنوان "مخاطر السوق".

صدمة السوق رقم 3

106. يُعزى للصدمة الاقتصادية الكلية الثالثة نشوء صدمة السوق رقم 3 - مخاطر سعر الصرف الأجنبي في سجل المتاجرة، حيث تنخفض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي بنسبة مقدارها 40% مما يؤدي إلى حصول تغيير كبير بالعملة المحلية عند تحليل صافي مركز تعرضات العملات الأجنبية المحتفظ بها في سجل المتاجرة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس.

107. سيؤدي العجز في صافي مركز تعرضات العملات الأجنبية المحتفظ بها في سجل المتاجرة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس إلى خسائر بالعملة المحلية، ويتطلب ذلك من تلك المؤسسات امتصاص هذه الخسائر. وستقل هذه الخسارة في سجل المتاجرة من قيمة الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها ومن قيمة رأس المال التنظيمي. وتفترض هذه الملاحظة الفنية افتراضًا مفاده أن أثر الخسارة في سجل المتاجرة الناتج عن تعديلات في سعر الصرف على كل من الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها ورأس المال التنظيمي يبلغ نسبة مقدارها 100%.

108. يمكن تحليل نسبة كفاية رأس المال ما بعد الصدمة على مستوى النظام المالي الإسلامي ومستوى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في ورقة إكسل المرفقة التي تحمل عنوان "مخاطر السوق".

صدمة السوق رقم 4

109. يُعزى للصدمة الاقتصادية الكلية الأولى نشوء صدمة السوق رقم 4 – أصول ممولة من قبل أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح، حيث يزداد معدل العائد المرجعي لصكوك الإجارة لأجل خمس سنوات 100 نقطة أساس مؤدياً إلى انخفاض كبير في القيمة السوقية لاستثمارات الصكوك لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس. ومن المفترض للتبسيط أن إجمالي محفظة الصكوك وبرنامج الاستثمار الجماعي الإسلامي قد تم تمويلهما من قبل الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح، وأما في حالة كون تمويل هذه الاستثمارات مختلطاً، فينبغي حينها أن تؤخذ حصص التمويل المعنية بالاعتبار. تتيح هذه الممارسة لفريق اختبار الضغط تحليل الأثر الناتج عن مخاطر السوق الخاصة بالمحافظ الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح على رأس المال التنظيمي. وتجدر الإشارة إلى أن الدولة المعنية تسمح بدعم دفع الأرباح لأصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح، بالإضافة إلى استخدامها لعامل ألفا مقداره 0.5.

110. تظهر النماذج التابعة، التي تتضمن متغيرات أساسية تتمثل في معدل العائد المرجعي للصكوك الذي ازداد 100 نقطة أساس – وخفض التصنيف السيادي من BBB إلى B (بالإضافة إلى متغيرات التحكم الاقتصادية الكلية الأخرى)، النتائج التالية (انظر الجدول رقم 7) التي تشير إلى حصول انخفاض في القيم السوقية لمحافظ الصكوك وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس (المتغيرات التابعة في النماذج):

جدول رقم 7: الانخفاض في القيم السوقية (%) – صدمة السوق رقم 4	
الصكوك	30%
برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي	15%

111. يتطلب الانخفاض في القيم العادلة/القيم السوقية من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس امتصاص هذه الخسائر. واستناداً إلى عامل ألفا مقداره 0.5، سيكون للخسائر في سجل المتاجرة أثر بنسبة مقدارها

50%⁴⁴ على رأس المال التنظيمي، في حين يكون الأثر على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها من

الصكوك نسبة مقدارها 25% ومن برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي نسبة مقدارها 75%.⁴⁵

112. يمكن تحليل نسبة كفاية رأس المال ما بعد الصدمة على مستوى النظام المالي الإسلامي ومستوى مؤسسة الخدمات

المالية الإسلامية في ورقة إكسل المرفقة التي تحمل عنوان "مخاطر السوق".

3.4.3 المخاطر التشغيلية: عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها

113. عرّفت لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو اخفاق

العمليات والأشخاص والأنظمة أو المخاطر الناجمة من أحداث خارجية. وأما بالنسبة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية،

فان لدى المخاطر التشغيلية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية نطاقاً مضافاً في شكل الخسائر الناجمة عن عدم

الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها وعدم الوفاء بمسؤولياتها الائتمانية. يصنف المعيار رقم 1 المخاطر التشغيلية في

المصارف الإسلامية إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي: المخاطر العامة، والمخاطر القانونية ومخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة

ومبادئها. وفي حين أن، المخاطر العامة والقانونية للمصارف الإسلامية متشابهة مع تلك التي تواجهها المصارف التقليدية إلا

أنها لا تقتصر عليها، حيث إن عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها يعد خطراً فريداً من نوعه بالنسبة للمصارف الإسلامية

ينتج عن عدم التزام المؤسسة بأحكام الشريعة ومبادئها في منتجاتها وخدماتها.

114. يخصص معياراً مجلس الخدمات المالية الإسلامية حول كفاية رأس المال (المعيار رقم 2⁴⁶ والمعيار رقم 15⁴⁷ الحالي الذي

حل محل المعيار السابق)، عبء رأس مال مشابه لما ورد في مقررات بازل 2 وبازل 3 على التوالي، وذلك وفق طريقة المؤشر

⁴⁴ وذلك نظراً لأن نسبة 50% الأخرى سيتحملها أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح على أساس الاستناد إلى عامل ألفا مقدارها 0.5.

⁴⁵ بما أن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية مطالبة بتحمل 50% من مخاطر السوق على المحافظ الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح، فإن أوزان مخاطر السوق لهذه المحافظ ومتطلبات رأس المال التنظيمي المقابلة ستكون أيضاً 50% من أوزان المخاطر الأصلية والحد الأدنى لرأس المال المطلوب إذا ما كانت مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية مسؤولة عن المخاطر بنسبة مقدارها 100%.

⁴⁶ المعيار رقم 2 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية: معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2005.

⁴⁷ المعيار رقم 15 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية: المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية [عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي]، ديسمبر 2013.

الأساس و(ب) الطريقة المعيارية و(ج) طريقة القياس المتقدمة، حيث تم استبعاد المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة بسبب صعوبة قياس هذين النوعين من المخاطر. ومع ذلك، فقد تمت الإشارة إلى أن السلطات التنظيمية والرقابية يمكنها فرض عبء رأس مال إضافي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إذا ما تم اعتبار مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها ذات أثر بالغ. وعلى نحو مشابه، يوفر المعيار رقم 16⁴⁸ سلطة تقديرية للسلطات التنظيمية والرقابية لفرض أعباء رأسمالية إضافية للمخاطر التشغيلية، وذلك للأخذ بالاعتبار مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها.

115. من حيث اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، فإن إحدى خصوصيات المخاطر التشغيلية لتلك المؤسسات تتمثل في الأخذ بالحسبان أحداث عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها وأثرها المحتمل على الربحية وكفاية رأس المال للمؤسسة الخاضعة للاختبار و/أو القطاع المصرفي الإسلامي المُجمّع. ومع ذلك، يتعين على أي اختبارات ضغط للمخاطر التشغيلية التي تشمل مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها لكي تكون ذات معنى، أن تتمكن من تحديد أسوأ أثر محتمل على كفاية رأس المال وربحية مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الناتج عن حدث يتعلق بعدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون الحدث جوهرياً بما فيه الكفاية لإلحاق أثر سلبي كبير على ربحية مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية وكفاية رأس المال لديها، وبالتالي تبرير أخذه بالاعتبار في اختبارات الضغط للمخاطر التشغيلية.

116. لتوضيح هذه الاعتبارات، أجرت مؤخراً أمانة مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالشراكة مع الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية دراسة⁴⁹ على عينة من المصارف الإسلامية في 11 دولة لفهم حجم الدخل غير المتوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها بالمقارنة مع إجمالي موجودات مصرف إسلامي، وإجمالي حقوق الملكية، وإجمالي الدخل الصافي لديه. وقد كشفت نتائج هذه الدراسة أن الدخل غير المتوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها ليس جوهرياً بما فيه الكفاية لتبرير فرض متطلبات إضافية لرأس المال، كما بينت الدراسة أن الأساليب الحالية لحساب المخاطر التشغيلية تغطي بصورة كافية المجموعة الأوسع من المخاطر التشغيلية. كما توصلت الدراسة إلى أن مستوى الدخل غير المتوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها لا يكاد يذكر في معظم الحالات، وتجدر الإشارة

⁴⁸ المعيار رقم 16 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية: الإرشادات المعدلة للعناصر الأساسية لإجراءات الرقابة الإشرافية على المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي).

⁴⁹ ورقة البحث المشتركة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية والأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، "مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها في القطاع المصرفي: الأثر على إطار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية"، [http://www.ifsb.org/docs/2016-03-30%20SNCR%20Paper%20\(WP-05\)%20\(Final\).pdf](http://www.ifsb.org/docs/2016-03-30%20SNCR%20Paper%20(WP-05)%20(Final).pdf)، مارس 2016.

إلى أن أحداث الدخل غير المتوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها لا تؤدي كلها إلى خسائر مالية؛ لأن معظمها يمكن تصحيحه أو تنقيته دون أي تبعات على كفاية رأس المال.

117. وبالتالي، استنادًا إلى النتائج المذكورة آنفًا، بإمكان مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تستمر في توظيف الآليات التقليدية لاختبارات الضغط للمخاطر التشغيلية حتى تستجد تطورات أخرى. وقد نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مؤخرًا ورقة استشارية تحمل عنوان "المخاطر التشغيلية: مراجعات للأساليب الأكثر بساطة"⁵⁰ في أكتوبر 2014. وتقر هذه الورقة إدخال تعديلات على الإطار الحالي لحساب أعباء رأس المال للمخاطر التشغيلية. تقدم الورقة تحسينات على المقياس البديل، كما تأخذ بالاعتبار عوامل أخرى مثل حجم المصرف وإيراداته. وبغض النظر، يحق للسلطات التنظيمية والرقابية فرض أعباء رأسمالية إضافية للمخاطر التشغيلية حسب تقديرها الخاص وفق ما تراه مناسبًا، إما بشكل جماعي على مستوى السوق أو بشكل فردي على مستوى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

118. ينبغي على السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضمن تجميعها لمعلومات كافية عن التطورات الجوهرية بشأن مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها بما في ذلك المعلومات ذات الصلة عن التعرضات ونقاط الضعف الحالية والناشئة المتعلقة بمخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها. ويتمثل التحدي الرئيس في جودة وشمولية المعلومات المتعلقة بمخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها التي تحصل عليها السلطات التنظيمية والرقابية أو التي توفرها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. وتماشياً مع التوصيات الواردة في المعيار رقم 4 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يحمل عنوان: "إفصاحات تعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية" ينبغي على السلطات التنظيمية والرقابية توفير مجموعة من الإرشادات المفصلة والشاملة عن متطلبات الإفصاح المتعلقة بمخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها. ومن المهم أيضاً تكوين مؤشرات مخاطر أساسية لتحديد مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها الكامنة في الأنواع المختلفة من العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، إلى جانب تحديد مجموعة من المتغيرات التي تساعد في تخمين احتمالية حدوث مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها ومدى شدتها.

⁵⁰ لجنة بازل للرقابة المصرفية (2014)، "المخاطر التشغيلية: مراجعات للأساليب الأكثر بساطة"، ورقة استشارية، www.bis.org/publ/bcbs291.pdf، أكتوبر 2014.

119. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها قد تؤدي إلى نشوء مخاطر السمعة المستثناة من تعريف المخاطر التشغيلية فيما يتعلق بعبء رأس المال بموجب العمود الأول من مقررات بازل 3. ومن الممكن أن تتعرض مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بسبب مخاطر السمعة الناتجة عن مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها. لذا، فمن الممكن تقييم مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها من قبل السلطات التنظيمية والرقابية بموجب العمود الثاني لمقررات بازل 3 (عملية المراجعة الرقابية). ويوفر العمود الثاني لمقررات بازل 3 أداة أكثر فاعلية للسلطات التنظيمية والرقابية كي يستخدموها في التعامل مع هذا الموضوع، كما هو محدد في المعيار رقم 16.

120. وإلى جانب الاعتبارات التقنية البحتة المتعلقة بحسابات كفاية رأس المال، من المهم اعتبار مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها واحدة من المخاطر الرئيسية التي يجب على السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذها بالاعتبار بوصفها جزءاً من عملية تقييم المخاطر على مستوى المؤسسة. وينبغي أن تكون مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية على إلمام بالتداعيات المرتبطة بمخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها على المؤسسة بأكملها عندما لا يتم توصيل المتطلبات والأحكام الشرعية بشكل فعال، أو لا يتم ترجمتها إلى سياسات داخلية أو الالتزام بها من قبل المؤسسة عبر الأعمال والوحدات الوظيفية المختلفة.

4.4.3 مخاطر معدل العائد (السجل المصرفي)

121. تُعد مخاطر معدل العائد في السجل المصرفي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية⁵¹ مشابهة لمخاطر معدل الفائدة في السجل المصرفي للمصارف التقليدية، التي تم تعريفها من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، على أنها المخاطر الحالية أو المحتملة على رأس مال المصرف وأرباحه، الناشئة عن التحركات السلبية في معدلات الفائدة التي تؤثر على مراكز السجل المصرفي للمصرف.⁵² وفي صناعة الخدمات المالية الإسلامية تنشأ مخاطر معدل العائد في السجل المصرفي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من الأثر الممكن على رأس مال المؤسسة ودخلها الصافي، الناشيء عن التغيرات في معدلات السوق، وعلى وجه أخص، المعدلات المرجعية

⁵¹ ينبغي الإشارة إلى أن الموجودات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية المحتفظ بها في سجل المتاجرة لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية يتم معالجتها ضمن مخاطر السوق، وبالتالي فهي مغطاة في اختبارات الضغط لمخاطر السوق.

⁵² معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية – مخاطر معدل الفائدة في السجل المصرفي (أبريل، 2016).

ذات الصلة⁵³، وذلك من خلال تأثيرها على العوائد الفعلية على الموجودات⁵⁴ والمدفوعات المستحقة على التمويل الممنوح للمؤسسة.⁵⁵ ويعد عدم التوافق في إعادة التسعير بين الموجودات (ذات آجال استحقاق أطول) والمطلوبات أو الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح (ذات آجال استحقاق أقصر) واحدًا من المصادر الرئيسية لهذه المخاطر، ونتيجة لذلك، فإن الزيادات في تكلفة التمويل لا يتم مطابقتها (سواء في الحجم و/أو التوقيت) مع الزيادات في معدلات العائد على الموجودات. وبالنسبة للموجودات الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح، فإن مخاطر معدل العائد في السجل المصرفي ستؤدي إلى نشوء المخاطر التجارية المنقولة، وذلك إذا ما امتصت مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية كل أو بعض النقص في العوائد المستحقة لأصحاب الحسابات الاستثمارية⁵⁶ من خلال تقليل حصتها بوصفها مضاربًا أو من خلال تبرعها من حصة المساهمين في الدخل (انظر المعيار رقم 1 والمعيار رقم 12 للاطلاع على المزيد من التفاصيل).

122. يمكن لمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي المتسمة بالجسامة أن تُشكل تهديدًا للقاعدة الحالية لرأس مال مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية و/أو أرباحها المستقبلية (القضايا المتعلقة بالملاءة المالية). إذا لم يتم إدارتها بشكل ملائم. كما يمكن أن تؤدي لنشوء قضايا تتعلق بالسيولة، إذا ما تم سحب مفاجئ للأموال من قبل مودعي مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية

⁵³ قد تتضمن المعدلات المرجعية مقاييس ليست قائمة على معدل الفائدة، على سبيل المثال أسعار السلع، ومعدلات التضخم، إلخ...

⁵⁴ الموجودات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية، أو بعبارة أخرى التمويلات والاستثمارات المحتفظ بها في السجل المصرفي.

⁵⁵ على الرغم من أنه من الناحية التعاقدية لا ينبغي دفع أي عوائد على الحسابات الجارية والادخارية القائمة على القرض والوديعة، فإن تلك المطلوبات قد تكون حساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية، وذلك بسبب المخاطر التجارية المنقولة الراجعة إلى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، أو بعبارة أخرى خطر السحب المفاجئ لتلك الأموال من قبل المودعين بسبب توقعاتهم في الحصول على معدلات هبة أعلى، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية كبيرة على سيولة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. وينبغي التنويه إلى أن الممارسة القائمة على إعطاء الهبة لأصحاب الحسابات الجارية والادخارية لا تتماشى مع أحكام الشريعة ومبادئها وفق رأي اللجنة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. إلا أنه يجب الإشارة إلى وجود تنوع بين الدول فيما يتعلق بهذه الممارسة، وذلك لأن بعض الهيئات الشرعية لا تعترض على دفع الهبة لأصحاب الحسابات المذكورة أنفًا شريطة أن تكون تلك المدفوعات اختيارية ووفقًا لتقدير المصرف الإسلامي.

⁵⁶ ينبغي على أصحاب الحسابات الاستثمارية من الناحية التعاقدية أن يقبلوا بأي أرباح تم اكتسابها بناءً على نسبة المشاركة في الأرباح المتفق عليها مسبقًا، التي قد تكون أعلى أو أقل من توقعاتهم المبدئية. وعلى نحو مشابه، فإنه يُتوقع أن يتحمل أصحاب الحسابات الاستثمارية أي خسائر على الموجودات الممولة من قبل استثماراتهم، شريطة ألا يكون هناك تعدي أو غش أو تقصير أو مخالفة للشروط من قبل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. وعلى الرغم من هذه المواصفات التعاقدية، فإن العديد من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تنظر على الأقل إلى أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح على أنهم يتصرفون مثل المودعين التقليديين ومن ثم قد يسحبون أموالهم في حالة حصولهم على معدلات ربح أقل مما كان متوقعًا، الأمر الذي يُعرض مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لمخاطر سيولة. ومن أجل التخفيف من هذه المخاطر، فإن العديد من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تدعم الأرباح المدفوعة لأصحاب الحسابات الاستثمارية، وخصوصًا أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح. وينبغي على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ بالاعتبار بصورة كاملة ممارساتها، والمتطلبات التنظيمية، إن وجدت، والأعراف المحاسبية المرتبطة بدعم دفع الأرباح، وخصوصًا فيما يتعلق بإنشاء كل من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار، عند القيام بتحليل تفاعل مخاطر السيولة بمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي والمخاطر التجارية المنقولة.

وأصحاب الحسابات الاستثمارية.⁵⁷ ووفقاً لذلك، فإن وجود عملية فعالة لإدارة المخاطر، متضمنة لمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي، يعد أمراً أساسياً لسلامة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية ومثابرتها.

123. تتضمن الإدارة السليمة لمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي تطبيق أربعة عناصر أساسية في إدارة الموجودات والمطلوبات، وهي كالآتي:

(أ) رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.

(ب) سياسات وإجراءات كافية لإدارة المخاطر.

(ج) وظائف ملائمة لقياس المخاطر ورصدها والتحكم بها.

(د) رقابة داخلية شاملة وتدقيق مستقل.

الطريقة المحددة التي تقوم من خلالها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بتطبيق هذه العناصر في إدارة مخاطر معدل العائد في السجل المصرفي ستعتمد على تعقيد أنشطتها وطبيعة تلك الأنشطة، بالإضافة إلى مستوى التعرض لمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي.

124. هناك طريقتان يُكْمَل بعضهما بعضاً لقياس الأثر المحتمل الناتج عن مخاطر معدل العائد في السجل المصرفي، وهما:

(أ) التغيرات في الأرباح المتوقعة (المقاييس القائمة على الربحية).

(ب) التغيرات في القيمة الاقتصادية (القيمة الاقتصادية أو نسبة القيمة الاقتصادية إلى حقوق الملكية عند قياس

التغير في القيمة نسبةً إلى حقوق الملكية).

تعد الطريقتان مكملتين لبعضهما من حيث إن كليهما تعكس أثر تغير التدفقات النقدية الناشئ عن المعدلات المرجعية المتغيرة، بالإضافة إلى أن التغير في الأرباح المتوقعة سينعكس على التغير الحاصل في القيمة الاقتصادية، وكذلك فإن كلتا الطريقتين تتأثر أيضاً بالافتراضات المشتركة لكل منهما.

⁵⁷ تم تغطية الجوانب المتعلقة بالسحب المفاجئ للأموال من قبل المودعين/أصحاب الحسابات الاستثمارية في اختبارات ضغط السيولة في القسم الرابع من هذه الملاحظة الفنية.

125. يتأثر كلا المقياسين لمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي بشكل كبير بالافتراضات المعمولة لأغراض القياس الكمي للمخاطر، على سبيل المثال، نطاق الصدمات الذي يستهدف التغيرات الممكنة في مستوى المعدل المرجعي لمنحنيات العائد، وانحدارها، وشكلها، التي تُعد مطلوبة لنشوء أثر مرتبط بمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي على القيمة الاقتصادية أو الربحية، وسيناريوهات الضغط الاقتصادية التي ستكون متسقة مع تلك الصدمات.

126. ينبغي أن يكون قياس مخاطر معدل العائد في السجل المصرفي قائمًا على المحصلات الناشئة عن نطاق واسع وملائم من الصدمات وسيناريوهات الضغط المؤثرة على معدلات العائد المرجعية. إن تحديد صدمات وسيناريوهات ضغط لمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي، وتطبيق منهجيات سليمة للنمذجة، والاستخدام الملائم لنتائج اختبارات الضغط، يتطلب تعاونًا بين خبراء مختلفين في مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية (على سبيل المثال، إدارة الخزينة، وإدارة التمويل، ولجنة الموجودات والمطلوبات، وإدارة المخاطر والتحكم بها، و/أو اقتصاديو مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية).

127. ينبغي أن يضمن برنامج اختبار الضغط لمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي أن آراء الخبراء قد تم أخذها بالاعتبار، كما ينبغي أن تكون الافتراضات التي تُبنى عليها النماذج سليمة ومعقولة من الناحية المفاهيمية ومتسقة مع التجربة التاريخية، في حين تكون في الوقت نفسه استشرافية لتحديد المخاطر الناشئة في الفترة الزمنية المقبلة من 6 إلى 12 شهرًا. وينبغي أن تتضمن الافتراضات التحركات الموازية وغير الموازية للمعدل المرجعي، ومخاطر إعادة التسعير، ومخاطر منحى العائد، ومخاطر سعر الأساس، ومخاطر الخيارات وفق سيناريوهات ضغط شديدة ومعقولة الوقوع. كما يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تفكر مليًا في كيفية تنوع الممارسة السلوكية للخيارات (على سبيل المثال، الدفع المسبق، وممارسة الخيارات، إلخ...) جراء الصدمة الموجهة للمعدل المرجعي وسيناريو الضغط الذي نتجت عنه الصدمة.

128. من المهم أن يكون لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أنظمة قياس لمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي. وهناك العديد من التقنيات المقبولة عمومًا (على سبيل المثال، تحليل الفجوة، وتحليل فترة الفجوة، وتقنيات المحاكاة

الثابتة والديناميكية) التي تعد متاحة لقياس التعرض لمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي لكل من الربحية والقيمة الاقتصادية. وبغض النظر عن نظام القياس، ينبغي أن تلاحظ مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن فائدة كل تقنية من تلك التقنيات ستعتمد على صحة الافتراضات المعنية، ودقة المنهجيات الأساسية المستخدمة لنمذجة التعرضات لمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي. كما يجب أن يكون نظام إدارة المخاطر لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية متيناً كي يتمكن من تحديد المصادر الرئيسية لتعرضات مخاطر معدل العائد في السجل المصرفي وقياسها كمياً، وذلك بدءاً بحسابات بسيطة قائمة على محاكاة ثابتة باستخدام المحافظ الحالية وانتهاءً بتقنيات نمذجة ديناميكية أكثر تطوراً.

129. ينبغي على السلطات الرقابية الحصول من مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية على معلومات كافية وفي الوقت الملائم، كي تتمكن من استخدامها في تقييم مستوى مخاطر معدل العائد في السجل المصرفي لدى المؤسسة. وينبغي أن تأخذ هذه المعلومات في الحسبان نطاق آجال الاستحقاق والعملات في كل محفظة من محافظ مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، بما في ذلك البنود المسجلة خارج قائمة المركز المالي، بالإضافة إلى العوامل الأخرى ذات الصلة، مثل الفارق بين المعدل الثابت والمعدل المتغير للعقود المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها. وقد ترغب السلطات الرقابية في تجميع معلومات إضافية من مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية حول تلك المراكز التي يكون فيها أجل الاستحقاق السلوكي مختلفاً عن أجل الاستحقاق التعاقدية.

130. ينبغي على السلطات الرقابية أن تُقيّم على وجه الخصوص ما إذا كانت:

(أ) أنظمة القياس الداخلية لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية كافية لتحديد مخاطر معدل العائد في السجل المصرفي للمؤسسة، وعلى وجه الخصوص، أنها قادرة على قياس المخاطر باستخدام كل من المنهج القائم على الربحية، والمنهج القائم على القيمة الاقتصادية.

(ب) صدمة المعدلات المرجعية المعيارية (المعبر عنها بنسبة مئوية والعاكسة لبيئة يكون فيها المعدل معرضاً للضغط) قد تم تضمينها بصورة ملائمة في أنظمة القياس، إذا ما كانت الصدمة قد تم تحديدها من قبل السلطة الرقابية المعنية.

وفي حالة كون صدمة المعدلات المرجعية المعيارية مبنية على تقييم مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية وتحليلها، فيجب حينها على السلطة الرقابية أن تقيم مدى ملاءمتها.

131. إذا ما توصلت السلطات الرقابية إلى أن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لا تمتلك رأس مال كافيًا لدعم مخاطر معدل العائد في السجل المصرفي، فينبغي حينها على السلطات الرقابية أن تفكر باتخاذ إجراءات تصحيحية، وذلك من خلال مطالبة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية إما بالعمل على خفض مخاطرها أو الاحتفاظ بمبلغ إضافي محدد لرأس المال أو الجمع بين الأمرين. وينبغي على السلطات الرقابية أن تولي اهتمامًا خاصًا بكفاية رأس المال "لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الناشئة". وكمعيار أدنى، فإن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الناشئة هي تلك التي تؤدي مخاطر معدل العائد في السجل المصرفي لديها إلى انخفاض في قيمتها الاقتصادية يبلغ مقداره 15% من رأس المال الأساس وذلك بعد حدوث صدمة معدل مرجعي معياري أو ما يُعادلها.⁵⁸

132. مرفق بهذه الملاحظة الفنية قالب ضغط أساسي للسلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لقياس مخاطر معدل العائد في السجل المصرفي بالاعتماد على مقياس قائم على الربحية وذلك باستخدام تحليل الفجوة بين الموجودات والمطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية. (انظر ورقة الإكسل "4.2 مخاطر معدل العائد"). وكل من السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مدعوة لاستكشاف وتصميم وتطوير اختبارات الضغط الخاصة بها التي تعد أكثر تطورًا من الناحية التقنية، وأكثر ملاءمة لبيئتها الاقتصادية والمالية ومستوى التعقيد في دولها.

133. لغرض التبسيط، فإن قالب الإكسل المرفق الخاص بـ "مخاطر معدل العائد" يستخدم أفقًا زمنيًا واحدًا (أي سنة واحدة) لإجراء اختبارات الضغط ومناقشة النتائج. والسلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مدعوة لإجراء اختبارات ضغط وفق فترات زمنية متعددة وحسب ما هو مطلوب وفق الأحكام التنظيمية (على

⁵⁸ يعكس المعيار الأدنى لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الناشئة المنصوص عليه في هذه الملاحظة الفنية المعيار المعدل الذي تبنته لجنة بازل للرقابة المصرفية في وثيقتها الصادرة في أبريل عام 2016. وتجدر الإشارة إلى أن المعيار نفسه المنصوص عليه في وثيقة عام 2004 الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمعيار رقم 16 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية كان أقل صرامة نسبيًا، حيث أشار إلى أن "الانخفاض في القيمة الاقتصادية يبلغ مقداره 20% من رأس المال الأساس ورأس المال الثانوي".

سبيل المثال، فترة زمنية ممتدة من ثلاث إلى خمس سنوات خاصة بالعملية الداخلية لتقييم كفاية رأس المال) من أجل الحصول على تقييم يمتد لفترة زمنية أطول لكفاية رأس المال. وسيكون التركيز المعتاد على الأفق الزمني القصير والمتوسط (في العادة سنة إلى ثلاث سنوات، وليس أكثر من خمس سنوات) وذلك للحد من الأثر التراكمي للافتراضات المعنية وتعقيد الحسابات.

134. من الممكن أن تتنوع المواصفات المرتبطة بالحساسية للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية للموجودات والمطلوبات والحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح بين الدول، وأيضاً بين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية داخل الدولة. الموجودات التي في العادة من المرجح أن تكون حساسة لأي تغير في المعدلات المرجعية ستضمن التمويل القائم على المعدلات المتغيرة. على سبيل المثال، عقود الإجارة عندما يكون معدل العائد الإيجاري قد تم ربطه بمؤشر متغير، وأدوات صكوك الإجارة المحتفظ بها في السجل المصرفي ذات عوائد الإجارة المرتبطة بمؤشر متغير التي سيتم إعادة تسعيرها وفق فترات زمنية محددة (على سبيل المثال، ثلاثة أشهر، ستة أشهر، إلخ...). وفي جانب المطلوبات، وكما جرى مناقشة ذلك سابقاً، ستضمن الودائع والحسابات الاستثمارية التي تُعد عرضة لمخاطر السحب إذا لم تتطابق العوائد المرتبطة بها مع توقعات العملاء بناءً على المعدلات المرجعية المتغيرة للسوق.

135. يُتوقع من مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تُقيّم محافظ موجوداتها ومطلوباتها بشكل ملائم، وذلك لتحديد المحافظ التي تواجه تعرضات محتملة لمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي. كما قد ترغب السلطات التنظيمية والرقابية أيضاً بتوفير وضوح وتفاصيل أكثر لتوحيد الحسابات التي تجرّبها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، على سبيل المثال، كيف يتم تصنيف التعرضات التي ليس لها أجل استحقاق ضمن أوعية آجال الاستحقاق، وكيف يتم تصنيف البنود المسجلة خارج قائمة المركز المالي، وهلم جرا. وينبغي على كل من السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن يتفهموا وضعية المخاطر للموجودات والمطلوبات ذات الصلة في دولها، وأن يعكسوا ذلك في اختبار الضغط. على سبيل المثال، الحسابات الاستثمارية المقيدة القائمة على المشاركة في الأرباح التي تُخفّف بشكل كامل من مخاطر معدل العائد في السجل المصرفي

يمكن استثناءها من اختبار الضغط الخاص بالمؤسسة، وعلى نحو مشابه، فإن الودائع التي لا تقدم أي عوائد أو هبة⁵⁹ من الممكن أيضًا معالجتها بشكل مختلف.

136. سيعتمد الأثر الصافي على دخل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية نتيجة حدوث تغير في المعدلات المرجعية على الفجوة بين الموجودات والمطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية. على سبيل المثال، وفق سيناريو يفترض حصول زيادة في المعدلات المرجعية مع وجود فجوة سلبية مسبقة (أي تجاوز المطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية للموجودات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية)، فإن المحصلة ستكون أثرًا سلبيًا يحل بدخل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. ومن الناحية المثالية، ينبغي على قالب اختبار الضغط لمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي أن يطابق المجموعات المختلفة للمعدلات المرجعية بمحافظها المقابلة لها (بناءً على آجال الاستحقاق المختلفة ووضع المخاطر، على سبيل المثال، A1 (درجة التصنيف): 6 أشهر (المدة الزمنية)؛ AAA: 1.5 سنة، إلخ...). وأن يتم تعريضها لاختبار الضغط بشكل منفصل. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن قالب الإكسل المرفق المعنون بـ "مخاطر معدل العائد" يُعد قالبًا أساسيًا لاختبار الضغط. وعلى الرغم من أنه يفصل بين الموجودات والمطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية، وفق أوعية آجال استحقاق مختلفة، فإنه يُعرض الفجوة التراكمية بين جميع الموجودات والمطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية لمتغير اختبار ضغط واحد، أو بعبارة أخرى التغير الحاصل في معدل العائد المرجعي. وهذا افتراض مبسط مفاده أن التغير الطارئ على مؤشر مرجعي مفرد لمعدل العائد من المفترض أن يُحدد متوسط الأثر على العوائد، عبر جميع الموجودات والمطلوبات المعرضة لمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي.

137. وفق السيناريو المبدئي، الذي تضمنه قالب الإكسل المرفق المعنون بـ "مخاطر معدل العائد"، الذي يشتمل على فجوة سلبية للموجودات والمطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية، فإن تغيرًا تصاعديًا

⁵⁹ انظر الهامش رقم 55.

محتملاً يبلغ نسبة مقدارها 2.5%⁶⁰ في المعدلات المرجعية، سينتج عنه زيادة صافية في إجمالي المبلغ المطلوب دفعه لمالكي الأموال لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية.⁶¹ وستمتص مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية المبلغ الزائد من حساب الربح والخسارة السنوي، أو في حالة وجود عجز (أي عدم وجود ربح سنوي كافٍ لامتناس العوائد الزائدة المستحقة لمالكي الأموال)، فسيتم امتصاصه جزئياً من حقوق الملكية العادية.⁶² وخلال أحداث الضغط، فإن احتمالية الربحية ستكون منخفضة، ولذا، فإن الأثر النهائي المترتب على زيادة العوائد المستحقة لمالكي الأموال من المرجح أن يكون على رأس المال التنظيمي.

138. يستند القالب على افتراض مفاده أن 100% من الأثر على الدخل الصافي الناشئ عن الصدمة المتولدة من حدث الضغط المرتبط بمخاطر معدل العائد في السجل المصرفي سيتم استقطاعه من رأس المال التنظيمي.⁶³ ويمكن تحليل نسبة كفاية رأس المال ما بعد الصدمة عبر النظام المصرفي الإسلامي، وحسب كل مؤسسة من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية باستخدام قالب الإكسل المرفق المعنون بـ "مخاطر معدل العائد".

5.3 مراجعة النتائج وتحليلها

1.5.3 تحليل الحساسية

139. تسلط اختبارات ضغط الحساسية التي تم إجراؤها في القسم 4.3 الضوء على بعض النتائج المثيرة للاهتمام.

⁶⁰ هذه القيمة هي قيمة متغيرة يمكن للشخص المسؤول عن إجراء اختبار الضغط أن يغيرها. انظر المربع الأزرق في قالب الإكسل المرفق المعنون بـ "مخاطر معدل العائد".

⁶¹ على افتراض أن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية ستبادر بمحض إرادتها أيضاً إلى دفع زيادة على العوائد المستحقة لمالكي الأموال بنسبة يبلغ مقدارها في المتوسط 2.5%.

⁶² ستعتمد المعالجة الفعلية على الطرق/المعايير المحاسبية كما هي مطبقة في الدول المختلفة، وبالإضافة إلى ذلك سينخفض رأس المال التنظيمي فقط في حالة ما إذا نتج عن عدم التطابق في معدل العائد خسارة تتحملها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية مبادرة منها وبمحض إرادتها.

⁶³ يستند هذا الافتراض إلى افتراض إضافي مفاده عدم تحقق أي أرباح قبل الصدمة، وأن أثر الانخفاض على الدخل الصافي الناشئ عن الصدمة سيتم نقله بوصفه خسارة يتم امتصاصها من رأس المال التنظيمي. وبإمكان الشخص المسؤول عن إجراء اختبار الضغط أن يغير هذا الافتراض. وينبغي التنويه إلى أن أرباح الفترة الحالية تمثل الحاجز الأول ضد الخسائر الناشئة عن الصدمة.

جدول رقم 8: ملخص كفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس
(%) ما بعد صدمات الائتمان وصددمات السوق

المؤسسة رقم 5	المؤسسة رقم 4	المؤسسة رقم 3	المؤسسة رقم 2	المؤسسة رقم 1	جميع المؤسسات (على نطاق الصناعة)	الصددمات
7.4	8.1	7.7	7.6	7.6	7.7	صدمة الائتمان 1 و1أ
7.7	8.4	7.9	7.9	8.0	8.0	صدمة الائتمان 2
8.0	8.6	8.2	8.1	8.3	8.2	صدمة الائتمان 3
8.0	8.6	8.1	8.0	8.3	8.2	صدمة السوق 1
7.4	8.2	6.4	7.3	7.8	7.5	صدمة السوق 2
8.2	8.7	8.3	8.1	8.3	8.3	صدمة السوق 3
7.8	8.5	7.4	7.8	8.1	8.0	صدمة السوق 4

ملاحظة: الحد الأدنى = 8% من رأس المال الإجمالي. تشير الأرقام باللون الأحمر إلى نسب كفاية رأس المال التي هي أقل من الحد الأدنى.

140. **من منظور نطاق الصناعة**، تمكن القطاع المصرفي الإسلامي بمجموعه من الصمود أمام صدمتي الائتمان الثانية

والثالثة، في حين انخفض إجمالي كفاية رأس المال دون الحد الأدنى في حالة صدمتي الائتمان الأولى والأولى أ. وبشكل

خاص، فإن صدمة الائتمان الثالثة الموجهة إلى الموجودات المنفصلة الممولة من قبل الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة

على المشاركة في الأرباح تسلط الضوء على ميزة امتصاص الخسائر للحسابات الاستثمارية وكيفية مساعدتها في الحفاظ

على نسب أفضل لكفاية رأس المال للمصارف الإسلامية بالمقارنة مع المصارف التقليدية. وتجدر الإشارة إلى أن صدمتي

الائتمان الأولى والثالثة متطابقتان فيما يتعلق بحجمهما الاقتصادي الكلي، وتختلفان من حيث إن صدمة الائتمان الأولى

كانت موجهة إلى المحافظ الاستثمارية، على أساس افتراض عدم تحمل أي مخاطر من قبل الحسابات الاستثمارية المطلقة

القائمة على المشاركة في الأرباح، في حين وجهت صدمة الائتمان الثالثة إلى المحافظ نفسها على أساس افتراض عامل ألفا

مقداره 0.5 فيما يتعلق بتعرضات الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح للمخاطر.

141. من منظور صدمة السوق، يبدو أيضًا أن القطاع المصرفي الإسلامي يتسم بالمرونة، ففي ثلاث حالات (صدمة

السوق الأولى والثالثة والرابعة)، تبقى نسبة كفاية رأس المال على نطاق الصناعة أعلى من الحد الأدنى. وهذا ما لا يتحقق

في حالة صدمة السوق الثانية فقط، عندما يتعرض سوق الصكوك لأوضاع ضغط، تنخفض نسبة كفاية رأس المال

للقطاع المصرفي الإسلامي إلى ما دون الحد الأدنى. وتأكيدًا على ميزة امتصاص الخسائر التي تمتاز بها الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح فإن المصارف الإسلامية تمكنت من تجاوز صدمة السوق الرابعة بفضل هذه الميزة. وتجدر الإشارة إلى أن صدمة السوق الرابعة مطابقة لصدمة السوق الثانية، وتختلف عنها فقط من حيث إن صدمة السوق الثانية كانت موجهة إلى المحافظ الاستثمارية، على أساس افتراض عدم تحمل أي مخاطر من قبل الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح، في حين وجهت صدمة السوق الرابعة إلى المحافظ نفسها على أساس افتراض عامل ألفا مقداره 0.5 فيما يتعلق بتعرضات الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح للمخاطر.

142. عند تحليل النتائج من منظور المستوى المؤسسي، نجد أن القطاع المصرفي الإسلامي بمجموعه قد اجتاز اختبارات الضغط، على الرغم من وجود المزيد من الحالات لمؤسسات خدمات مالية إسلامية ضعيفة ذات نسبة متدنية دون الحد الأدنى لكفاية رأس المال. وهذا يُمكن السلطات التنظيمية والرقابية من تحديد مؤسسات معينة تكون عرضة لضعف مالي عند حدوث أزمات تؤثر على الاقتصاد الكلي. وبشكلٍ خاص، فإن المؤسسات رقم 2 و3 و5 هي الأكثر ضعفًا، حيث إنها لم تجتاز اختبارات ضغط كفاية رأس المال في أربعة أحداث مسببة لصددمات من أصل سبعة. ومن ناحية أخرى، فإن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الرابعة هي الأكثر مرونة حيث إنها لم تفشل في اجتياز أي من الأحداث المسببة لصددمات.

143. من منظور محافظ الاستثمار، القائمة على أساس العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، يبدو أن معاملات الإجارة التشغيلية والمرابحة في السلع هي التي تعاني من أعلى معدل للتمويلات المتعثرة، وسيؤدي ذلك إلى تعريض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية المعنية إلى بناء مخصصات أعلى نسبيًا. وهذا يعود أساسًا لعدم وجود ضمان في هذين النوعين من العقود. ويتم استخدام المرابحة في السلع من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لهيكله منتجات تمويل غير مضمونة للعملاء وبالتالي، في حالة نشوء حدث من أحداث الضغط، ستواجه تلك المؤسسات حالات أعلى من التعثر. وعلى نحو مشابه، يقوم المستأجر في عقد الإجارة التشغيلية باستئجار الموجودات المعنية دون أن تكون له نية لشراء

الموجودات. وعلى هذا النحو، يكون المستأجر هو الأكثر عرضة للتقصير في دفع مبالغ الإيجار أثناء أحداث الضغط؛ لأنه ليس مالگًا وغير معرض لخطر فقدان الأصل المستأجر.

144. من منظور تعرض قطاع ما للمخاطر، يبدو أن التمويل العقاري يعاني من أعلى معدل للتمويل المتعثّر، وسيؤدّي ذلك إلى تعريض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية المعنية إلى بناء مخصصات أعلى نسبيًا من المخصصات. وعلى النقيض من ذلك، فإن قطاع البنية التحتية لديه أقل مبلغ مقارن من التمويل المتعثّر، وهذا يعود أساسًا إلى كون التعرض عادةً إلى القطاع العام/الحكومة بوصفها القائم النهائي على تسديد التسهيلات التمويلية.

145. بشكل عام، وفي كثير من الأحيان تم انتقاد اختبارات ضغط الحساسية لعامل الخطر الأحادي لعدم كونها "صارمة بما فيه الكفاية" أو غير "شديدة بما فيه الكفاية" للتنبؤ باختيار القطاع المالي في حالة ما إذا حدثت اضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي. ثمة جدال في سياق الاقتصاد الكلي مفاده أن التغييرات في العديد من عوامل المخاطر عادة ما تكون مترابطة. وفي هذا الصدد، يتم استخدام تحليل السيناريو الذي يجمع بين عوامل الخطر المختلفة في سيناريو واحد. سيقوم القسم التالي بإجراء مراجعة لنتائج اختبارات الضغط القائمة على تحليل مبسط للسيناريو الذي يوحد الأثر بصورة نسبية على رأس المال التنظيمي الناتج عن كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق في آن واحد.

2.5.3 تحليل السيناريوهات المختلفة

146. إن السبب الرئيس في استخدام السيناريوهات بدلاً من صدمات العامل الأحادي هو أنه في سياق الاقتصاد الكلي عادة ما تكون التغييرات في العديد من عوامل المخاطر مترابطة. تقدم ورقة إكسل المرفقة التي تحمل عنوان "تحليل السيناريو"⁶⁴

⁶⁴ من أجل تبسيط طريقة العرض، تحتوي ورقة الإكسل الخاصة بتحليل السيناريو فقط على معادلات مرتبطة بالأوراق الأخرى، ألا وهي ورقة "مخاطر الائتمان" الخاصة بمخاطر الائتمان وورقة "مخاطر السوق" الخاصة بمخاطر السوق. وبالإضافة إلى ذلك، يُفترض أن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق سيؤثران على رأس المال التنظيمي بنسب متساوية وفق سيناريو الصدمة المشترك. إلا أنه من الناحية الواقعية ينبغي على تحليل السيناريو أن يُعطي أوزانًا ملائمة لأنواع المخاطر المختلفة من المخاطر. وقد أشارت الدراسات في التمويل التقليدي إلى أن مخاطر الائتمان تشكل ما نسبته 80% من كامل مجموع مخاطر المصرف، تلها المخاطر التشغيلية التي تشكل 15%، ومخاطر السوق التي تشكل 5%. ويُتوقع من السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تحديد أوزان المخاطر الملائمة لأنواع المخاطر المختلفة من المخاطر المنطبقة على صناعة الخدمات المالية الإسلامية في دولها، الأمر الذي سيساعد على إجراء تحليل متين لسيناريو اختبار الضغط. ومن البديهي أن تكون لدى صناعة الخدمات المالية الإسلامية نسبة أعلى من عنصر مخاطر السوق مقارنة بذلك الملاحظ في قطاع التمويل التقليدي.

قالًا مبسطًا عن أثر صدمة اقتصادية كلية مشتركة على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والأثر الناتج على رأس المال التنظيمي وكفاية رأس المال للمؤسسات والقطاع المالي المُجمَع. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات والأوضاع الواردة في هذا التحليل هي نفس تلك المذكورة سابقًا بشكل فردي في القسمين اللذين تناولوا مخاطر الائتمان ومخاطر السوق.

147. تسلط سيناريوهات اختبارات الضغط الضوء على بعض النتائج المثيرة للاهتمام على النقيض من النتائج السابقة والتي تمت مناقشتها في القسم السابق:

جدول رقم 9: ملخص كفاية رأس مال مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (%) ما بعد الصدمات الاقتصادية الكلية

المؤسسة رقم 5	المؤسسة رقم 4	المؤسسة رقم 3	المؤسسة رقم 2	المؤسسة رقم 1	جميع المؤسسات (على نطاق الصناعة)	الصدمات
7.2	7.9	7.4	7.3	7.4	7.5	الصدمة الاقتصادية الكلية 1 صدمة الائتمان 1 و1أ صدمة السوق 1
5.8	6.9	4.9	5.8	6.2	6.0	الصدمة الاقتصادية الكلية 2 صدمة الائتمان 2 صدمة السوق 2

ملاحظة: الحد الأدنى = 8% من رأس المال الإجمالي. تشير الأرقام باللون الأحمر إلى نسب كفاية رأس المال التي هي أقل من الحد الأدنى.

148. عند مراعاة أثر كل صدمة من الصدمات الاقتصادية الكلية على كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق في آن واحد- يكون هناك انخفاض كبير في رأس المال مما يسبب انخفاض نسبة كفاية رأس المال المجمعة للقطاع المصرفي الإسلامي عن الحد الأدنى المقرر. وأما بالنسبة للصدمة الاقتصادية الكلية الثانية، عند قيام مؤسسة تقييم ائتماني خارجية بخفض التصنيف الائتماني السيادي للدولة بواقع درجتين (من BBB إلى BB+). فإن ذلك يعد بمثابة صدمة أشد للقطاع المصرفي الإسلامي في الدولة.

149. بالنسبة للمؤسسات على المستوى الفردي، يتبين فشل جميع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس في اختبارات الضغط. ويلاحظ أن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية رقم 3 قد تأثرت بشدة جراء الصدمة الاقتصادية الكلية الثانية،

حيث انخفضت نسبة كفاية رأس المال الخاصة بها إلى ما دون 5%، في حين يلاحظ أن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية رقم 5 كانت الأكثر تأثرًا من الصدمة الاقتصادية الكلية الأولى.

150. يختلف الأثر الناجم عن الصدمات الاقتصادية الكلية من مؤسسة خدمات مالية إسلامية إلى أخرى، الأمر الذي يُمكن كل مؤسسة خدمات مالية إسلامية (وكذلك السلطات التنظيمية والرقابية أيضًا) من تحديد نقاط ضعفها، وأن تكون على علم بها و/أو اتخاذ إجراءات تصحيحية حيالها.

151. بوجه عام، فإن تحليل السيناريو يسلط الضوء على أن الصدمات الاقتصادية الكلية المشتركة لديها ميل إلى إحداث أثر على عوامل مخاطر متعددة في آن واحد، الأمر الذي يترتب عليه تبعات مهمة بالنسبة لكفاية رأس مال مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الفردية والقطاع المالي بمجموعه.

6.3 دور السلطات التنظيمية والرقابية واعتبارات مهمة

152. تعد اختبارات الضغط مكملة لغيرها من الأدوات من أجل تحليل الاستقرار المالي. ولا يترتب على نتائج اختبارات الضغط أي إجراء تلقائيًا. كما يتمثل الهدف من العملية في مساعدة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على تحديد المصادر الرئيسية لنقاط الضعف لديها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية لتعزيز مرونتها في وجه الصدمات.

153. تحتاج السلطات الرقابية إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية لضمان أن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الضعيفة في وضع رأسمالي أفضل فيما يتعلق بتعرضاتها للمخاطر. وقد ينطوي هذا على تعزيز اليقظة لدى المؤسسات الضعيفة جنبًا إلى جنب مع إجراءات المتابعة اللازمة وإعداد التقارير كما نوقش في القسم الثاني. وقد تتضمن هذه الإجراءات وضع قيود على التطورات التي تطرأ على محافظ مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بمرور الوقت و/أو التخفيض التدريجي لتعرضات المخاطر في المحافظ المحددة التي جرى تحديدها على أنها ستتسم بالضعف في المستقبل. كما قد تقترح مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية على السلطات التنظيمية والرقابية إجراءات وإستراتيجيات إدارية وجماعية ستخضعها من أجل المحافظة على مستويات كافية لرأس المال متنسقة مع وضعية المخاطر لديها، مع الأخذ بالاعتبار التغيرات الحالية والمتوقعة في

وضعية المخاطر. وقد تستخدم السلطات التنظيمية والرقابية هذه الإستراتيجية المقترحة بوصفها من جملة المدخلات التي تستند إليها في تحديد أي إجراءات محتملة تتعلق بالسياسات ناجمة عن أوضاع الضغط. ويجب أن تتسم الإجراءات والإستراتيجيات الإدارية المقترحة من قبل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بالواقعية، وأن يوافق عليها مجلس الإدارة، وأن تكون متوازنة مع قابلية الإقدام على المخاطر التي تم اعتمادها، وأن تبقى في الوقت نفسه ضمن القيود المفروضة من قبل التشريعات والتنظيمات والسلطات التنظيمية والرقابية.

154. عند النظر في اختبارات الضغط على نطاق النظام (النظام المصرفي بأكمله) في الدول ذات النظام المصرفي المزدوج، يبرز هنا سؤال مشروع وهو هل السلطات التنظيمية والرقابية بحاجة إلى إجراء اختبار ضغط على المصارف الإسلامية بصفة مجمعة (على نطاق الصناعة وباستثناء المصارف التقليدية) وبشكل منفصل. في معظم الدول، ليست المصارف الإسلامية سوى جزء من النظام المصرفي الشامل الذي يشتمل على المصارف التقليدية، وفي كثير من الأحيان، يشكل القطاع المصرفي الإسلامي الحصة السوقية الأصغر من النظام المصرفي بأكمله. بموجب هذه الأوضاع، كيف ينبغي على السلطات التنظيمية والرقابية إجراء اختبار الضغط على نطاق النظام بأكمله: (1) بشكل منفصل لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والمصارف التقليدية؛ أو (2) بشكل ممارسة مُجمّعة تشتمل على أقوى وأهم مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والمصارف التقليدية؟

155. عند النظر إلى إجراء ممارسة مُجمّعة، فإن المشكلة تنشأ بقدر ما تكون لدى اختبارات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بعض الاختلافات الفنية عن تلك المستخدمة في المصارف التقليدية. ونتيجة لذلك، هل سيكون اختبار الضغط التقليدي على القطاع المصرفي بأكمله (بما في ذلك مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية) مناسباً وكافياً للسلطات التنظيمية والرقابية لقياس صحة النظام المالي؟ وعلى نحو مشابه، قد تكون السلطات التنظيمية والرقابية غير قادرة على إجراء اختبار ضغط على القطاع المصرفي بأكمله (الإسلامي بالإضافة إلى التقليدي) باستخدام قوالب اختبار الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، حيث إن هذه القوالب تتطلب بيانات معينة تخص مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي من الواضح أنها لا تتوفر لدى المصارف التقليدية. حتى إنه على سبيل المثال، إذا كانت المصارف الإسلامية في دولة ما تمثل 75% من حصة السوق في مقابل 25% للمصارف التقليدية، فإن السلطات التنظيمية والرقابية لن تكون قادرة

على تطبيق اختبار الضغط بدقة على المصارف التقليدية باستخدام قوالب مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، حيث إن المصارف التقليدية برمتها لن تكون قادرة على تلبية متطلبات بيانات قوالب مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

156. لذا، فإن السؤال الذي يطرح نفسه لمزيد من المداولات هو: هل السلطات التنظيمية والرقابية بحاجة إلى الجمع أو الفصل بين النظامين المصرفيين (الإسلامي والتقليدي) عندما يتعلق الأمر باختبارات الضغط على نطاق النظام. وإذا كان يفضل عمل ممارسة مُجمّعة، فكيف سيتم تصميم منهجية اختبارات الضغط لتغطي بشكل فعال كلا النوعين من المصارف؟ وهنا يبرز اعتبار مهم وهو الأحجام المعينة للنظام المزدوج بأكمله كما هي ممثلة من قبل النظامين الإسلامي والتقليدي.

157. قد يكون أحد الأساليب الممكنة في هذه الحالة إجراء اختبارات ضغط بوصفها ممارسة منفصلة على نطاق صناعة الخدمات المالية الإسلامية (خلافًا للمصارف التقليدية)، والتفكير فقط في إلحاق نتائج تلك الاختبارات التي تم إجراؤها على نطاق الصناعة (جميع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية) بوصفها مكونًا مفردًا ومجموعًا لصناعة المصرفية الإسلامية إلى جانب المصارف التقليدية في الإطار الأعم لاختبارات الضغط على نطاق النظام بأكمله.

158. تمتاز هذه الطريقة بثلاث ميزات: الأولى أن جميع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ستخضع بشكل منفرد لاختبارات ضغط ملائمة، وهذا سيمكن السلطات التنظيمية والرقابية من تحديد المصارف التي تعاني من مشكلات (إن وجدت). وأما الميزة الثانية، فتتمثل في توفير نظرة مستقبلية للسلطات التنظيمية والرقابية حول الأداء المجمع لقطاع المصرفية الإسلامية ومدى مرونته تحت أوضاع الضغط. وأخيرًا فإن إدخال مكون المصرفية الإسلامية بشكل مجمع في الإطار الأعم لاختبارات الضغط إلى جانب المصارف التقليدية، سيجعل بحوزة السلطات التنظيمية والرقابية مؤشرات عن نقاط الضعف المشتركة (إن وجدت) في القطاع المصرفي للنظام بأكمله تحت أوضاع الضغط. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصار على إدخال مكون مجمع لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، سيعني أن الأرقام ستكون بحاجة للتعديل مرة واحدة فقط كي تتلائم نتائج مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مع إطار اختبارات الضغط على نطاق النظام التقليدي.

159. تلائم هذه الطريقة على وجه الخصوص الدول ذات الأنظمة المصرفية المزدوجة التي يعد فيها قطاع المصرفية الإسلامية قطاعاً صغيراً. ولكن في حالة ما إذا كان لدى إحدى الدول مؤسسة خدمات مالية إسلامية استطاعت أن تحوز حصة سوقية ذات حجم جوهري في القطاع المصرفي المحلي، فمن الممكن إضافة هذه المؤسسة بوصفها مكوناً منفصلاً في إطار اختبارات الضغط على نطاق النظام، إلى جانب البيانات المجمعة للمصارف الإسلامية وتلك الخاصة بالمصارف التقليدية. وسيتوقف القرار الأخير المتعلق بإدخال بعض أو جميع المصارف الإسلامية في اختبارات الضغط على نطاق الصناعة و/أو على نطاق النظام بأكمله على السلطات التنظيمية والرقابية المحلية التي ستتخذ قراراً ملائماً بالاعتماد على عدة اعتبارات، منها على سبيل المثال، الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في النظام المصرفي المحلي، والأهمية النظامية لمصرف واحد أو أكثر من المصارف الإسلامية، وربحية وترابط المصارف الإسلامية في النظام المصرفي، وغير ذلك.

160. ومن الاعتبارات الحرجة الإضافية لاختبارات الضغط، تلك ذات الصلة بالمجموعات المصرفية التي لديها مصارف أم تقليدية تشغل إما مصارف إسلامية تابعة أو نوافذ إسلامية.⁶⁵ وبالنسبة للحالة الأولى عندما يشغل المصرف الأم التقليدي مصرفاً إسلامياً تابعاً، فبشكل عام، ينبغي على المصارف الإسلامية التابعة أن تُعرض قوائم مراكزها المالية لاختبار ضغط بشكل منفصل وباستخدام منهجيات ملائمة تأخذ في الحسبان خصوصيات صناعة الخدمات المالية الإسلامية. وقد يتضمن هذا مجموعة إضافية مخصصة من تصاميم وسيناريوهات الصدمة، منفصلة عن تلك التي على مستوى المجموعة وأكثر انطباقاً وصلية بأعمال المصرف الإسلامي التابع.⁶⁶ وينشأ تحدٍ منطقي نتيجة لاستخدام هذا المنهج يتمثل في تجميع نتائج اختبارات الضغط على مستوى المجموعة في مرحلة لاحقة. وفي هذا السياق، يمكن أيضاً تطبيق المنهج المقترح في الفقرات 159-157 الخاص بإجراء اختبارات الضغط على نطاق النظام بأكمله على اختبارات الضغط على نطاق المجموعة من أجل معالجة تحدي تجميع النتائج.

⁶⁵ انظر الهامش رقم 5.

⁶⁶ قد تشمل المجموعة الإضافية المخصصة من تصاميم وسيناريوهات الصدمة على أمور من بينها أنواع مختلفة من تعرضات المخاطر، ومجموعات مختلفة من العملاء، وتركيزات المخاطر، ونقاط الضعف ذات الصلة بالقطاع الحقيقي، والصدمة ذات الصلة بالسلع، إلخ. انظر المناقشة في القسم 3.2 حول خصوصيات المخاطر الناتجة عن أعمال مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

161. وفي الحالة الثانية عندما يشغل المصرف الأم التقليدي نافذة إسلامية، فمن الناحية المثالية ينبغي أن تُعرض عمليات النافذة الإسلامية لاختبار ضغط بشكل منفصل باستخدام صدمات وتصاميم مخصصة لاختبار الضغط وفق ما تم مناقشته بالنسبة للمصارف الإسلامية التابعة في الفقرة رقم 160.⁶⁷

162. وفي كلتا الحالتين الواردتين في الفقرتين رقم 160 ورقم 161، سيتوقف القرار الأخير المتعلق باختيار اختبار الضغط الملائم على السلطة التنظيمية والرقابية المحلية التي ستتخذ قرارًا بالاعتماد على نوع الأعمال وطبيعتها، وتعرضات المخاطر التي يُسمح للمصارف الإسلامية التابعة والنوافذ الإسلامية الإقدام عليها في الدولة.

⁶⁷ ينبغي على ممارسة اختبار الضغط ألا تُخل بأي شكل من الأشكال بمبدأ الفصل بين أموال المصرف الأم التقليدي والنافذة الإسلامية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن السلطات التنظيمية والرقابية والمصارف التقليدية قد ترغب في تقييم العوامل التي قد تدفعها للاستغناء عن إجراء اختبارات ضغط منفصلة للنوافذ الإسلامية والمصارف الأم التقليدية عندما يتعلق الأمر بتقييم الأنواع نفسها من المخاطر، وذلك في ظل التكاليف الكبيرة وتعقيد صياغة الافتراضات المطلوبة لإجراء اختبارات ضغط منفصلة، وفي ضوء جوهرية المخاطر التي تشكلها عمليات النافذة الإسلامية للمصرف الأم التقليدي.

القسم الرابع: اختبارات ضغط السيولة

1.4 مقدمة

163. تظطلع مخاطر السيولة بدور مهم في إدارة سلامة النظام المالي واستقراره، كما تبين ذلك خلال الاضطراب الذي واجهه القطاع المالي العالمي في 2007-2009. كما سلطت الأزمة المالية الضوء على افتقار المؤسسات المالية لإدارة سليمة لمخاطر السيولة في مرحلة ما قبل الأزمة. إن مخاطر السيولة التي عمت مصرقاً بعينه أصبحت ذات بعد نظامي من خلال الروابط المباشرة و/أو غير المباشرة داخل النظام المالي في فترة قصيرة جداً من الزمن، مما نتج عنه توقف النظام المالي العالمي بأكمله. وبعد الأزمة، فإن أحد التطورات المهمة فيما يتعلق بالأدوات الاحترازية لحماية النظام المالي ضد أحداث السيولة السلبية المماثلة تمثل في اختبار ضغط السيولة الذي يساعد المؤسسات المالية والسلطات التنظيمية والرقابية على تحديد مخاطر السيولة في ظل سيناريوهات لضغط السيولة شديدة ومعقولة الوقوع تعم مؤسسات بعينها وتعم السوق على نطاق واسع، من أجل إدارة فعالة لمخاطر السيولة.

164. لقد تم إيلاء اهتمام أقل نسبياً قبل الأزمة المالية من قبل الهيئات الواضحة للمعايير والسلطات التنظيمية والرقابية والمصارف، بما في ذلك مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لتحليل السيولة ومكوناتها، والتدفقات النقدية وعدم توافق آجال الاستحقاق مقارنة مع الاهتمام الموجه لرأس مال المصارف. وعندما تعرضت مصارف بعينها لصدمات تمويل شديدة، تأثر القطاع المصرفي بأزمة سيولة حادة، وكان على بعض البنوك المركزية اتخاذ تدابير غير تقليدية لتوفير التمويل للمصارف المليئة ولكن قليلة السيولة. وبإيجاز فقد أوضحت الأزمة أهمية مخاطر السيولة ضمن إطارات اختبار الضغط.

165. وكما هو متوقع، فإن اختبارات ضغط السيولة ليست حالياً على القدر نفسه من التطور الذي تتسم به اختبارات ضغط مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، على الرغم من أن هناك الآن زيادة في الاهتمام بشأن التهديدات التي تُشكلها مخاطر السيولة نتيجة الأزمة المالية ويُفترض كونها واحدة من المخاطر الرئيسية التي تهدد القطاع المصرفي بما في ذلك مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. لقد أدركت مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية أهمية إدارة مخاطر السيولة، وأدرجت برنامجاً رسمياً لاختبار الضغط في إطار إدارة مخاطر السيولة.

166. تتمثل الأسباب الرئيسة لقلة التطور الحاصل في مجال اختبار ضغط السيولة في الآتي: (أ) أزمات السيولة هي من الأحداث قليلة التكرار عالية الجسامة، (ب) تم التقليل من شأن إدارة مخاطر السيولة قبل أزمة 2007-2009 (ج) بالإضافة إلى اختلاف أزمات السيولة عن بعضها بعضاً نوعاً ما، مما يجعل من الصعب توحيد افتراضات الضغط.

167. تسعى السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى أن تكون أكثر يقظة بشأن مركز السيولة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وإدارة هذه المخاطر. ومن المهم أن يكون لدى السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية معلومات عن مركز السيولة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من أجل فهم المخاطر التي تتحملها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وكيف يمكن تخفيف تلك المخاطر على أفضل نحو.

2.4 مخاطر السيولة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية

168. مخاطر السيولة هي الخسائر المحتملة لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الناجمة عن عدم قدرتها إما على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادات في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة. لمخاطر السيولة جانبان: (أ) مخاطر سيولة التمويل و (ب) مخاطر سيولة السوق. تنشأ مخاطر سيولة التمويل من احتياجات التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة والحاجة إلى الرهونات. بينما تنشأ مخاطر سيولة السوق عندما لا تستطيع مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية إجراء مقاصة أو التخلص من مركز بسهولة بسعر السوق بسبب عدم كفاية عمق السوق أو اضطرابه.

169. من المهم التمتع بفهم أفضل لمحركات السيولة الرئيسة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لتحديد القضايا التي تعد مهمة لتصميم اختبار ضغط سليم للسيولة، وعلاوة على ذلك، فغالباً ما تواجه مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية تحديات إضافية فيما يخص الإدارة السليمة لمخاطر السيولة بالمقارنة مع المصارف التقليدية. وتجدر الإشارة إلى أن المصدرين الرئيسين، اللذين تستخدمهما المصارف التقليدية لتوليد الأموال لأغراض السيولة، غير قابلين للتطبيق من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية: (أ) إذ لا يمكن أن تحصل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية على التمويل المبني على

الفائدة من سوق ما بين المصارف؛ (ب) كما أن معظم الدول، لا تسمح لتلك المؤسسات بتحويل ديونها إلا عن طريق بيعها بقيمتها الإسمية، أو معاوضتها بسلعة.

170. كما أن قلة أو عدم توفر أوراق مالية/صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها في كثير من الدول يزيد من هذه المشاكل. وبسبب هذه المشاكل، تميل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى الاحتفاظ بمستويات كبيرة من النقد والموجودات السائلة غير المرهقة مقارنة بالمصارف التقليدية. وبشكل عام، فإن عدم القدرة على الحصول بسرعة على تمويل بديل نتيجةً لانعدام أسواق نقد راسخة متوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها يُعرض مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لمخاطر سيولة عالية.

171. من منظور السوق، ما يزال عدم وجود سوق نشط متوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها للتداول أو إعادة الشراء (ريبو) يمثل مشكلة مستمرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الدول تفتقر إلى أي شكل من أشكال نظام المسعف الأخير المتوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها لحماية مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وسلامتها واستقرارها في أوضاع ضغط السيولة الشديدة.

172. من جانب المطلوبات بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، لدى تلك المؤسسات بشكل عام نوعان من الحسابات الدارة للدخل: الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح والحسابات الاستثمارية المقيدة القائمة على المشاركة في الأرباح التي عادة ما يتم تسجيلها "خارج قائمة المركز المالي"، وبالتالي فلن تظهر على جانب المطلوبات. وهناك أيضاً استخدام متزايد للودائع لأجل القائمة على معاملات المرابحة في السلع. من حيث المبدأ، أدت طبيعة المشاركة في الربح والخسارة المعمول بها في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى خفض مشاكل مخاطر السيولة، حيث إنه إذا لم يكن لصاحب الحساب الاستثماري الحق في سحب أمواله بناءً على إشعار قصير الأجل، فإن أحداث ضغط السيولة التي تؤثر على الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح، ستكون محل اهتمام أصحاب الحسابات الاستثمارية، وليس مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية نفسها. ومع ذلك، بسبب الممارسة الشائعة في السوق، يكون لدى أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة حق السحب بناءً على إشعار قصير الأجل قبل أجل الاستحقاق مما يؤدي إلى تدفقات نقدية صادرة غير

متوقعة في أوقات الضغط كما هو الحال بالنسبة للمصارف التقليدية (انظر معالجة "التسرب" في المبادئ الإرشادية رقم 6 حول مخاطر السيولة) وإذا برزت مشاكل مخاطر السيولة، فإن لدى المصارف الإسلامية خيارات محدودة لتوظيف أدوات سوق المال الإسلامية أو الطلب من البنك المركزي لتوفير تسهيل للسيولة الطارئة على أساس متوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها. وعلاوة على ذلك، لا يتم تغطية الودائع والحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح التي أنشأتها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من قبل نظام موثوق للتأمين على الودائع متوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها في أغلب الدول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الودائع لأجل القائمة على معاملات المربحة في السلع تميل إلى أن تكون ذات آجال قصيرة، كما أنها تتسرب عند حلول أجل استحقاقها؛ لذا فإنها تتطلب قرارًا محددًا من المودع لتمديدتها.

173. من وجهة نظر الصعوبات والقيود التي تواجهها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية حتى في الأوقات العادية، ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية تحليل سيناريوهات وافتراضات اختبار ضغط السيولة بعناية. وعلى وجه الخصوص، فإن واحدًا من الجوانب الرئيسية لهذه الاختبارات يتعلق بتحديد خصائص السيولة لموجودات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بما في ذلك الأوراق المالية/الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها المتاحة لغرض البيع بأسعار بخسة في حالة صدمات السيولة.

174. مع الأخذ بالاعتبار خصوصيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والعوائق التي تواجهها من حيث مخاطر السيولة، تسعى هذه الملاحظة الفنية إلى توفير قالب إكسل لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية لإجراء اختبار ضغط السيولة. تم اشتقاق القالب الخاص بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من قالب اختبار الضغط لمارتن شيهاك (2007)⁶⁸، وقالب اختبار الضغط لشميدر وآخرين معه (2012)⁶⁹. وتستند ضوابط نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر (المتطلبات الكمية بموجب مقررات بازل 3) في القالب على المبادئ الإرشادية رقم 6 المبينة على مقررات بازل 3، مع عدد من الإضافات والتعديلات لتلبية الخصوصيات التي تتمتع بها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

⁶⁸ شيهاك، مارتن، 2007، "مقدمة في اختبارات الضغط التطبيقية"، ورقة العمل رقم 59 الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

⁶⁹ كريستين شميدر؛ وهيكو هيسي؛ وبنجيمان نيودورفر؛ وكلوس بوهر؛ وستيفان شميتز، (2012) اختبارات ضغط السيولة على نطاق النظام من الجيل التالي، ورقة العمل رقم 3/12 الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

175. يتضمن القالب أربع وحدات مختلفة لتحليل مركز السيولة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية و/أو النظام المصرفي الإسلامي في ظل سيناريوهات الضغط:

(أ) التحليل الضمني للتدفقات النقدية (5 أيام و30 يومًا) وهو عبارة عن أداة لمحاكاة نوع من السيناريوهات القائم على هروب المدخرات من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مع الأخذ بالاعتبار البيع بأسعار بخسة للموجودات السائلة و/أو الحصول على تسهيلات سيولة راسخة من البنك المركزي متوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها شريطة وجود رهونات مؤهلة وتطبيق حسومات وفق افتراضات ضغط مختلفة.

(ب) نسبة تغطية السيولة هي عبارة عن اختبار ضغط قائم على سيناريو ينطوي على مزيج من الصدمات التي تعم مؤسسات بعينها والصدمات التي تعم نطاق السوق بأكمله، التي تتضمن عدة أمور من بينها تسرب جزء من التمويل، وخفض التصنيف الائتماني بواقع 3 درجات، وعمليات سحب غير مجدولة للتسهيلات الائتمانية وتسهيلات السيولة الملتمزم بها غير المستخدمة.

(ج) تحليل عدم توافق آجال الاستحقاق هو عبارة عن تحليل فجوة السيولة الهادف إلى تقييم المخاطر الناجمة عن تحويل آجال الاستحقاق بصورة متوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها. ويحاكي التحليل نقص السيولة لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لأوعية ذات آجال استحقاق مختلفة في ظل الأوضاع العادية وأوضاع الضغط.

(د) يتمثل الغرض من نسبة صافي التمويل المستقر تعزيز تمويل أكثر استقرارًا للموجودات وأنشطة المصارف خلال فترة سنة في ظل أوضاع الضغط على نطاق السوق بأكمله.

176. القالب القائم على تطبيق إكسل عبارة عن أداة لاختبار ضغط السيولة بالنظر إلى المركز المالي، وتتميز بكونها سهلة الاستخدام وتختص بالمؤسسات المالية الإسلامية وتتيح تشغيل اختبارات تصاعدية للعديد من تلك المؤسسات. للتوضيح، تم إدخال خمس مؤسسات خدمات مالية إسلامية فقط في القالب، وبيانات هذه المؤسسات الخمس افتراضية. يمكن لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية إجراء اختبار ضغط السيولة لأغراض إدارة المخاطر على أساس مفرد، ويمكن للسلطات التنظيمية والرقابية أيضًا إجراء الاختبار على نطاق النظام أو نطاق الصناعة للأغراض الاحترازية الجزئية والكلية على حد سواء. ويعتمد القرار المتعلق بأي نموذج من الضروري تطبيقه من قبل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لاختبارات ضغط السيولة على

التنظيمات المحلية. على سبيل المثال، تم البدء بتطبيق نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر في بعض الدول التي تبنت بالفعل مقررات بازل 3، والمعيار رقم 15، والمبادئ الإرشادية رقم 6.

177. يستخدم القالب بيانات قائمة المركز المالي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس لأداء اختبارات الضغط على مستوى كل مؤسسة منها. ويتم تحصيل البيانات اللازمة للتحليل الضمني للتدفقات النقدية بشكل أساس من قائمة المركز المالي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، مع وجود بيانات أكثر تفصيلاً حول جانبي الموجودات والمطلوبات باستخدام حسومات على أنواع مختلفة من الموجودات ومعدلات سحب للفئات المختلفة من الودائع/الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح على أساس سيناريوهات الضغط. ومن الممكن أيضاً لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية تعديل القالب على أساس بياناتها المفصلة (الفئات المختلفة من الموجودات والمطلوبات لمؤسسات الخدمات المالية والإسلامية على أساس خصائص السيولة لديها).

178. يحسب القالب نسبة تغطية السيولة ونسب صافي التمويل المستقر بالاستناد إلى المبادئ الإرشادية رقم 6⁷⁰ وتستند الافتراضات الواردة في هذا القالب على ضوابط نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر نفسها المذكورة في المبادئ الإرشادية رقم 6 التي تعارير المعدلات لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (المزيد من التفاصيل انظر المبادئ الإرشادية رقم 6). كما يتيح القالب أيضاً للسلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية محاكاة أنواع مختلفة من السيناريوهات ومتطلبات السيولة التنظيمية (نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر) استناداً إلى مدى توافر البيانات المختلفة. ويتبع قالب نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر متطلبات إعداد تقارير البيانات الخاصة بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية المذكورة في المبادئ الإرشادية رقم 6⁷¹.

⁷⁰ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية رقم 6: الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (أبريل 2015).

⁷¹ يرجى مراجعة الملحق 1: ملخص توضيحي لنسبة تغطية السيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والملحق 2: ملخص توضيحي لنسبة صافي التمويل المستقر في المبادئ الإرشادية رقم 6.

179. يتم استخدام تحليل عدم توافق آجال الاستحقاق بشكل مكثف في إدارة السيولة لتوضيح التدفقات النقدية، ويُظهر قدرة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية على التعامل مع عدم توافق آجال الاستحقاق، وترسم هذه الأداة التدفقات النقدية عبر الزمن. ويمكن استخدام قالب تحليل عدم توافق آجال الاستحقاق لتحليل عدم توافق آجال الاستحقاق الفعلي في ظل أوضاع التمديد العادية وأوضاع ضغط محددة حيث يمكن استخدام معدلات تمديد مختلفة على أساس شدة سيناريوهات الضغط. يكشف هيكل آجال الاستحقاق في ظل كل من الأوضاع العادية وأوضاع الضغط عدم توافق سواء في آجال الاستحقاق أو أحجام التمويل والودائع/الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح.

180. يقدم قالب مخاطر السيولة أمثلة على معدلات التسرب المستخدمة في السيناريوهات المرجعية. وتستند معدلات التسرب المستخدمة في قالب اختبار ضغط السيولة على قالب اختبار الضغط لمارتن شهاك (2007) وقالب اختبار الضغط من الجيل التالي لشميدر وآخرين معه (2012). وينبغي على السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية استخدام سيناريوهاتهم وافترضااتهم السلوكية على أساس دراسات تاريخية أو تجريبية للخصائص السلوكية للموجودات والمطلوبات أو على أساس آراء الخبراء إذا لم يكن هناك مثل هذه الدراسات، لتعكس ظروف مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والظروف الخاصة بكل دولة. على سبيل المثال؛ في اختبار الضغط لشميدر وآخرين معه (2012)، كان المرجع القياسي للافتراضات أو معاملات التسرب هو حالة ليمان براذرز. وكانت هذه الافتراضات والمعدلات الخاصة بالمصارف حينما عصفت الأزمة المالية العالمية بها. وعلى الرغم من أن المعايير القائمة على حالة ليمان براذرز قد لا تكون مناسبة للدول الصغيرة والمصارف الإسلامية، إلا أنه ليس هناك حتى الآن أي دراسة يمكن الاعتماد عليها بوصفها مرجعًا قياسيًا يمكن الاعتماد عليه في القالب للدول الصغيرة أو مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ومن السهل على القائم باختبار الضغط تعديل الافتراضات بناءً على الظروف المعينة للمؤسسة أو الدولة.

181. ويمكن أيضًا استخدام القالب لأغراض الرصد جنبًا إلى جنب مع اختبار ضغط السيولة المفرد لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية واختبار ضغط السيولة على نطاق الصناعة للسلطات التنظيمية والرقابية، وذلك في غضون فترة قصيرة نسبيًا.

3.4 سيناريوهات ضغط السيولة

182. من المفيد الحصول على فهم أفضل للمحركات الرئيسية لمخاطر السيولة لتحديد أي إشكالات عبر تصميم سليم لاختبار ضغط السيولة. وتبرز التجارب السابقة التي واجهتها دول مختلفة عددًا من الرؤى والأفكار التي يمكن استخدامها لإجراء تقييم أفضل لاختبار ضغط السيولة سواء أكان من تجريبه مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أو السلطات التنظيمية والرقابية.

183. يبدو تصميم إطار لاختبار ضغط السيولة ضروريًا بسبب الاعتبارات الآتية:

(أ) محدودية فرص حصول مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية على التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها المتاح حاليًا في السوق (أي محدودية فرص الحصول على تسهيلات متوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها من البنوك المركزية، وتسهيلات ما بين المصارف، وتسهيلات السيولة عبر الحدود، إلخ)، وعدم وجود بنية تحتية منظمة لسوق المال؛

(ب) يجب على اختبارات ضغط السيولة لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تأخذ بالاعتبار خصوصيات هيكل قائمة مركزها المالي.

(ج) الدور الثنائي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، فيما يتعلق بالسيولة، المتمثل في تلبية كل من حقوق السحب لأصحاب الحسابات الجارية، وتوقعات السيولة لأصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة (لمزيد من التفاصيل، انظر المبدأ الرابع من المعيار رقم 12.

(د) الحسابات الاستثمارية عرضة للتسبب في نشوء مخاطر سيولة لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أثناء أحداث الضغط. وقد تضطر مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لضخ رأس مالها لدعم الموجودات المعنية للحسابات الاستثمارية، على سبيل المثال من خلال توفير دعم سيولة واضطلاعها بدور راعٍ، وخصوصًا عندما تكون الموجودات مقيدة بتمويل طويل الأجل، ولا يمكن لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تحصل بسرعة على تمويل بديل كافٍ لتستبدله بالسحوبات من الحسابات الاستثمارية.

184. ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية أن تضع في اعتبارها سيناريوهات الضغط التي تعتمدها مؤسسات بعينها وتعم السوق على نطاق واسع، بما في ذلك الاعتبارات قصيرة المدى وطويلة المدى في اختبار ضغط السيولة لديها. ومن المفيد أن يكون هناك تحفظاً أكثر أثناء تحويل السيناريوهات إلى افتراضات. وبناءً على نوع السيناريو وشدته، تحتاج مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية إلى النظر في مدى ملاءمة عدد من الافتراضات أو العوامل، ويحتمل أن تشتمل على ما يأتي:

(أ) العنصر السائد في تمويل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وتقلباته (مثل الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح، أو الودائع القائمة على معاملات المربحة في السلع⁷² أو الحسابات الجارية).

(ب) درجة عدم توافق آجال الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات حسب العملات المختلفة، والموقع الجغرافي، أو أي قيود أخرى على تدفق السيولة.

(ج) العلاقة الترابطية بين الموجودات خلال إجراء اختبارات ضغط وفق سيناريوهات متعددة.

(د) سعة سيولة السوق وعمقها.

(هـ) متطلبات السيولة المحتملة أثناء البيئة المعرضة للضغط نتيجة الأنشطة الصانعة للسوق بالنسبة لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التي تتصرف بوصفها صانعاً نشيطاً للسوق (على سبيل المثال، متداول رئيس في الصكوك).

(و) دعم السيولة المحتمل لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية ذات العمليات التشغيلية العابرة للحدود.

(ز) نقاط الضعف المحتملة من مانح للتمويل كبير ومعين أو من مجموعة من مانحي التمويل أو من قطاع نتيجة أخبار أو تطورات غير مسبوقة في السوق.

(ح) تفاعل مخاطر السيولة، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وإستراتيجية التمويل.

(ط) العلاقة بين السيولة والائتمان وأسعار الموجودات، مع الأخذ في الاعتبار دورات التضخيم لهذه الحلقات.

⁷² المقصود بمعاملات المربحة في السلع معاملة شراء وبيع قائمة على المربحة لسلع متوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها وفق شرط الشراء بثمن مؤجل والبيع نقداً وتجدر الإشارة إلى أن بعض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية توفر لعملائها ودائع قائمة على أساس معاملات المربحة في السلع بحيث تشتري مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية سلعة من عميل لديها (مودع) من خلال معاملة مربحة عكسية وفق شرط الدفع مؤجلاً، ومن ثم تبيع السلعة نفسها نقداً. انظر المبادئ الإرشادية رقم 2 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية التي تحمل عنوان: "الإرشادات المتعلقة بإدارة المخاطر ومعيار كفاية رأس المال: معاملات المربحة في السلع" (ديسمبر 2010).

(ي) الترتيبات المحتملة لتمويل متوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها من قبل البنك المركزي (أي على افتراض أن التمويل المركزي سيكون متاحًا حال وقوع أزمة بالسوق) وغيرها من التسهيلات المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها لتلبية نقص السيولة.

(ك) مخاطر عمليات التسرب أو السحب من قبل أصحاب الحسابات الاستثمارية، ومخاطر إعادة تمويل الودائع القائمة على معاملات المربحة في السلع.

(ل) النضوب المتزامن لسيولة السوق في العديد من الأسواق والروابط بين الانخفاضات في سيولة السوق وما ينتج عنها من قيود على سيولة التمويل.

(م) أثر المؤثرات على التصنيف الائتماني.

(ن) القيود الشديدة في الحصول على تمويل مضمون وغير مضمون متوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها.

(س) القيود المفروضة على تحويل العملة.

(ع) المطالبات الطارئة وبشكل أكثر تحديدًا، عمليات السحب المحتملة لخطوط التمويل الملتزم بها تجاه أطراف ثالثة أو الشركات التابعة للمصرف أو فروعه أو مكاتبه الرئيسية.

(ف) القدرة على نقل السيولة عبر الكيانات والقطاعات والحدود مع الأخذ بالاعتبار القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية، والقيود والعقبات الناتجة عن اختلاف المنطقة الزمنية.

(ص) احتياطات السيولة، والنسب التنظيمية المطلوبة، ونسب السيولة المعينة؛ و

(ق) الاعتماد على تركيبة من سيناريوهات الضغط المفردة وعلى نطاق السوق في اختبارات ضغط السيولة، وذلك بالنسبة لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية ذات العمليات التشغيلية العابرة للحدود.

185. سيناريو ضغط السيولة ليس سوى تخمين بشأن التطورات المستقبلية المحتملة للاقتصاد. وعند تصميم اختبار، من المهم تحديد ما إذا كانت هذه التخمينات ينبغي أن تستند إلى أحداث تاريخية، على افتراض أن الصدمات الماضية قد تحدث مرة أخرى، أو بالأحرى أن تستند إلى صدمات افتراضية، أي تستند إلى تغييرات شديدة ومعقولة الوقوع في البيئة الخارجية بغض النظر عن الخبرة التاريخية. وعلى الرغم من أن السيناريوهات التاريخية أسهل من ناحية التطبيق، ولمموسة بشكل

أكبر نوعًا ما، إلا أن السيناريوهات الافتراضية قد تكون هي الخيار الوحيد المتاح لأنه ثبت أن كل صدمة من صدمات السيولة لديها ديناميكية خاصة بها، مما يؤدي إلى جعل التجارب السابقة غير مفيدة.

186. يحاكي قالب الإكسل سيناريوهين قائمين على حدوث هروب في المدخرات لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لفترة 5 أيام و30 يومًا استنادًا إلى المعدلات المرجعية الواردة في نموذج اختبار الضغط من الجيل التالي لشميدر وآخرين معه (2012). مع الأخذ بالحسبان البيع بأسعار بخسة للأصول السائلة؛ وتحليل عدم توافق آجال الاستحقاق، ونسب السيولة الواردة في مقررات بازل 3 (نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر).

النوع	الأساس المنطقي	جانب المطلوبات	جانب الموجودات
التحليل الضمني للتدفقات النقدية - لمدة 5 أيام و30 يومًا	تعديل اختبار السيولة حسب نموذج اختبار الضغط لشمهاك (2007) ونموذج اختبار الضغط من الجيل التالي لشميدر وآخرين معه (2012) (ذو التفصيل الأعلى، لا سيما في جانب الموجودات واستخدام الحسومات)، مع الأخذ بالاعتبار خصوصيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.	التدفق الكبير (المفاجئ) الصادر للتمويل بما في ذلك الحسابات الاستثمارية المقيدة القائمة على المشاركة في الأرباح ⁷³	البيع بأسعار بخسة للموجودات السائلة غير المرهونة
نسبة تغطية السيولة	تشبه نسبة تغطية السيولة التحليل الضمني للتدفقات النقدية. وقد تمت معايرتها لتتناسب مع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وفق المبادئ الإرشادية السادسة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.	حساب صافي التدفقات النقدية الصادرة	فرض حسومات على أنواع مختلفة من الموجودات حسب خصائصها (موجودات المستوى 1 والمستوى 2 أ و2 ب)
تحليل عدم توافق آجال الاستحقاق	مقارنة هيكل آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من أجل تحديد فجوات التمويل في ظل سيناريوهات مختلفة.	محاكاة للتمويل الخاضع للتمديد. على سبيل المثال: لا يمكن تمديد 20% من الحسابات الاستثمارية المطلقة	محاكاة تعويض خسارة التمويل من قبل الموجودات السائلة في ظل افتراضات محددة.

⁷³ يرجى الرجوع إلى الفقرة رقم 53 من المبادئ الإرشادية رقم 6 للاطلاع على معالجة الحسابات الاستثمارية المقيدة القائمة على المشاركة في الأرباح فيما هو متعلق بأغراض السيولة.

	القائمة على المشاركة في الأرباح والودائع لأجل المستحقة خلال الاثني عشر شهراً المقبلة.		
حساب التمويل المستقر المطلوب الناتج عن الأنشطة التجارية.	حساب التمويل المستقر.	نسبة صافي التمويل المستقر هي جزء من اختبار السيولة الذي سي طرح باعتباره جزءاً من مقررات بازل 3، والغرض منه تقييم استقرار مصادر تمويل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بشكل أكثر هيكلية. تم اعتماد الاختبار وفقاً للمبادئ الإرشادية رقم 6.	نسبة صافي التمويل المستقر

187. يتمثل الهدف من نسبة تغطية السيولة في تعزيز المرونة قصيرة المدى فيما يخص وضعية مخاطر السيولة لدى المصارف بما في ذلك مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ويتم ذلك من خلال ضمان أن المصارف لديها مخزون كافٍ من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرهونة لتلبية احتياجاتها للسيولة لفترة 30 يوماً خلال سيناريو ضغط السيولة. وقد تم معايرة نسبة تغطية السيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في المبادئ الإرشادية رقم 6 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (لمزيد من التفاصيل بشأن سيناريوهات الضغط لنسبة تغطية السيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، انظر الفقرة رقم 23 من المبادئ الإرشادية رقم 6). وتساعد نسبة تغطية السيولة على امتصاص الصدمات الناجمة عن الضغوط المالية والاقتصادية، وبالتالي تقليل خطر انتقال آثار الصدمات من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي.

188. يشير تحليل عدم توافق آجال الاستحقاق إلى الفجوات بين تدفقات السيولة التعاقدية الواردة والصادرة لآفاق زمنية مختارة. وتدل هذه الفجوات الناتجة عن عدم توافق آجال الاستحقاق على احتياجات السيولة المحتملة لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التي بحاجة إلى زيادة في الآفاق الزمنية المعنية، إذا ما حدثت جميع التدفقات النقدية الصادرة في أقرب تاريخ ممكن.

189. ينظر إلى نسبة صافي التمويل المستقر باعتبارها تكملة لنسبة تغطية السيولة، وتم تصميمها من أجل توفير حوافز للمصارف ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية للبحث عن أشكال أكثر استقرارًا للتمويل. ومرة أخرى تستند هذه النسبة إلى سيناريو ممتد للضغط على نطاق مؤسسة بمفردها. (لمزيد من التفاصيل عن سيناريوهات الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، انظر الفقرة رقم 90 من المبادئ الإرشادية رقم 6 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية).

190. قد تنطوي السيناريوهات على ظروف سلبية تماشياً مع أقصى معدلات سحب التمويل التاريخية. وينبغي تصميم سيناريوهات الضغط على أساس الخصائص المميزة للدولة وبعض الحالات في المجال الدولي. على سبيل المثال، إذا كان هيكل مطلوبات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لدولة معينة يتميز بحصة كبيرة من التمويل بالجملة بالمقارنة مع غيرها من الدول، فإن ذلك يجعل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في تلك الدولة عرضة لسحوبات كبيرة ومفاجئة للتمويل، فيمكن حينها تضخيم سيناريوهات الضغط بشكل أكبر فيما يتعلق بالنقص الهيكلي للتمويل بالجملة.

صندوق رقم 1: معالجة الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح بموجب المبادئ الإرشادية رقم 6

غالبًا ما يشار إلى الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح باسم "الحسابات الاستثمارية"، التي تقدمها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لجمع الأموال. وسواء أكانت تلك الحسابات حسابات تجزئة أم جملة، فإنها تصنف على أنها حسابات استثمارية مطلقة قائمة على المشاركة في الأرباح أو حسابات استثمارية مقيدة قائمة على المشاركة في الأرباح. وتستند هذه الحسابات في معظم الحالات إلى عقود المضاربة أو الوكالة⁷⁴ أو حسابات الودائع القائمة على معاملات المراجحة في السلع بأجال استحقاق مختلفة. ويعتمد معامل التسرب الذي يسري على الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح على حقوق السحب التي يتمتع بها أصحاب الحسابات الاستثمارية، وفيما إذا كانت تلك الحسابات،

⁷⁴ لا يعد نموذج الوكالة في الحقيقة وعلى وجه التحديد حسابًا استثماريًا قائمًا على المشاركة في الأرباح، وذلك لكونه مبنياً على تحصيل أجر محدد من قبل الوكيل بغض النظر عما إذا كان هناك أرباح أو خسائر ناتجة عن النشاط المعني، وعلاوة على ذلك تستحق جميع الأرباح للموكل. إلا أن بعض الدول تعد نموذج الوكالة من قبيل الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح، وهو ما يعد مخالفاً لجوهر الوكالة من منظور الشريعة، ويرجع ذلك إلى حقيقة مفادها أن الوكيل قد يحصل على جزء من الربح في هيئة تحفيز مرتبط بالأداء إذا ما تجاوزت الأرباح المتحصلة مستوى معينًا. وفي مثل هذه الحالات، سيقسم الوكيل جزءًا من الأرباح مع المستثمرين، وهو في حقيقته هبة أو التزام بها.

حسابات تجزئة أو جملة بموجب ما ورد في المبادئ الإرشادية رقم 6، وسواء تم رفع تقارير بالحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح داخل أو خارج قائمة المركز المالي، فإن هذه الجزئية ليست ذات أثر.

بالنسبة للحسابات الاستثمارية المقيدة القائمة على المشاركة في الأرباح، فإن أصحاب الحسابات الاستثمارية قد لا يكون لهم الحق في سحب أموالهم قبل تاريخ الاستحقاق التعاقدى أو قد يكون لهم الحق في سحب أموالهم شريطة إعطاء إشعار بذلك قبل 30 يومًا، وفي هذه الحالة فإن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التي تدير هذه الحسابات لن تكون عرضة لمخاطر التسرب من تلك الحسابات فيما هو متعلق بأغراض نسبة تغطية السيولة، ما لم يقع تاريخ استحقاق العقد في غضون الثلاثين يومًا المقبلة.

أما في حالة الحسابات الاستثمارية المقيدة القائمة على المشاركة في الأرباح التي يمكن لأصحابها سحب أموالهم بإعطاء إشعار بذلك قبل أقل من 30 يومًا دون تعرضهم لأي "نقص كبير في الربح"، فإن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في هذه الحالة فقط ستكون معرضة لمخاطر التسرب فيما هو متعلق بأغراض نسبة تغطية السيولة.⁷⁵ وعندما تقوم مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بتوفير مثل هذه الحسابات، فمن المتوقع أن تقوم المؤسسة بالاحتفاظ بنسبة من الموجودات السائلة عالية الجودة في صندوق الحسابات الاستثمارية المقيدة القائمة على المشاركة في الأرباح ذات الصلة كي تكون قادرة على تلبية السحوبات، وفي مثل هذه الحالة، فإن الموجودات السائلة عالية الجودة سيتم مقاصتها بالمبالغ المتسربة عند حساب إجمالي صافي التدفقات النقدية الصادرة. وتجدر الإشارة إلى أن معامل التسرب المطبق على الحسابات الاستثمارية المقيدة القائمة على المشاركة في الأرباح يستند إلى الحدود الدنيا للنسب المذكورة في المبادئ الإرشادية رقم 6 أو إلى الدراسات التاريخية أو التجريبية للخصائص السلوكية للحسابات الاستثمارية المقيدة القائمة على المشاركة في الأرباح. وعندما يتم استثمار الحسابات الاستثمارية المقيدة القائمة على المشاركة في الأرباح في موجودات ذات سوق ثانوي سائل، بحيث يمكن خلال الأوضاع الطبيعية تسهيل الموجودات بالسرعة الكافية لتلبية طلب للسحب، سيكون هناك خطر خلال أوضاع الضغط يتمثل في عدم إمكانية تسهيل الموجودات بالسرعة الكافية. لذا، سيكون هناك تعرض محتمل لـ (صافي) تسرب،

⁷⁵ لكي يعد النقص "كبيرًا"، يجب أن يكون النقص في الربح أكثر من مجرد خسارة الدخل المستحق. وفي وثيقة بازل، فإن مصطلح "غرامة كبيرة" يُستخدم للإشارة إلى أي مبلغ يتم فرضه على العميل يكون من الناحية الجوهرية أكبر من خسارة مبلغ الفائدة في حالة السحب المبكر. وبالنسبة للحسابات الاستثمارية المقيدة القائمة على المشاركة في الأرباح، فمن المرجح أن السحب المبكر للأموال من قبل صاحب الحساب الاستثماري سيؤدي بمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لتسهيل الموجودات بقيمة أقل من قيمتها الدفترية. لذا، فإن أي خسائر وتكاليف أخرى مرتبطة بذلك، تم تحديدها بشكل ملائم، سيتحملها صاحب الحساب الاستثماري المقيد القائم على المشاركة في الأرباح، بالإضافة إلى خسارة الدخل المستحق.

فيما هو متعلق بأغراض نسبة تغطية السيولة، وبناءً عليه، فإن كمية التسرب فيما هو متعلق بأغراض نسبة تغطية السيولة يجب تقليلها فقط فيما يخص النقود الورقية والموجودات السائلة عالية الجودة المحتفظ بها في الحسابات الاستثمارية المقيدة القائمة على المشاركة في الأرباح.

بالنسبة للحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح، ففي بعض الحالات سيتم السماح لأصحابها بسحب أموالهم، إما عند الطلب أو بإشعار يقل عن 30 يومًا، وسيتعين على السلطات الرقابية أن تطبق معامل التسرب الملائم على النحو المذكور في المبادئ الإرشادية رقم 6، أو بناءً على دراسات تاريخية أو تجريبية للخصائص السلوكية للحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح (تم تبيين معاملات التسرب الخاصة بفئات مختلفة من الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح في قالب الإكسل لاختبار ضغط السيولة).

وفي بعض الدول، يمكن تقديم الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح على أساس عقد الوكالة. وفي هذه الحالة، فإن معاملات التسرب للحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح المستندة إلى عقد الوكالة ستكون مبنية مرة أخرى على حقوق السحب التعاقدية لأصحاب الحسابات الاستثمارية، كما هو مبين آنفًا.

191. ينبغي من أجل تصميم سيناريو لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تؤخذ الأبعاد التالية بالاعتبار: على جانب الموجودات، مدى إتاحة الموجودات السائلة (أي سيولة السوق) مع الأخذ بالاعتبار سيناريو سلبي لمخاطر السوق (أي التغيرات في معدلات الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي). وعلى جانب المطلوبات، (أ) يجب الأخذ بالاعتبار معدلات التسرب الخاصة بأنواع مختلفة من التمويل بما في ذلك الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح، أي على افتراض أن يكون التمويل بالجملة أكثر تقلبًا بالمقارنة مع التمويل بالتجزئة؛ (ب) وتركز التمويل الذي يتم محاكاته على أنه ذو أثر سلبي على معاملات التسرب؛ (ج) والتقلبات التاريخية أو الوضعية السلوكية للودائع والحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح في كل مؤسسة من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

192. هناك بعض مصادر الضغط المألوفة في معظم السيناريوهات:

(أ) الانخفاض في أسعار الموجودات.

(ب) زيادة رهونات وطلبات تغطية الهامش.

(ج) صعوبة الوصول إلى أسواق التمويل.

(د) زيادة سحوبات الودائع/الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح.

(هـ) عدم تمديد الودائع لأجل/الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح.

(و) الاستفادة من خطوط الائتمان التي سبق اعتمادها.

193. عمومًا، هناك نقص في الافتراضات المستندة على نماذج بسبب حقيقة مفادها أن وضع نموذج لمخاطر السيولة يعد أكثر تعقيدًا، لذا فإن اختبارات ضغط السيولة تستخدم في الأساس افتراضات تستند إلى المتطلبات التنظيمية للسيولة الواردة في مقررات بازل 3 أو المبادئ الإرشادية رقم 6 الحاليين (نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر). إلا أن بعض اختبارات ضغط السيولة الجديدة في بعض الدول، تعتمد على تدابير اقتصادية أخرى في تحديد الحدود الدنيا.

194. للسلطات التنظيمية والرقابية دور حاسم في إجراء اختبارات ضغط السيولة على نطاق النظام، حيث تفتقر المصارف عمومًا إلى البيانات اللازمة لمعايرة اختبار ضغط السيولة، وغالبًا ما توظف المصارف افتراضات وسيناريوهات مختلفة قد تجعل من الصعب على الجهات الرقابية تقييم مخاطر السيولة النسبية لدى المؤسسات المختلفة.

195. ينبغي على السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إيلاء اهتمام خاص بالعلاقة بين مخاطر السيولة ومخاطر السمعة. تعد سمعة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أمرًا مهمًا، وخصوصًا في أوقات الضغط المالي، حيث إن تقوُّص الثقة في مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية يمكن أن يولد بسهولة مخاطر سيولة يومية. تعد سمعة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية المستندة إلى عملها بطريقة آمنة وسليمة أمرًا ضروريًا لجذب الأموال بتكلفة معقولة، والاحتفاظ بها خلال الأزمات. لذا، ينبغي أن تضع اختبارات ضغط السيولة في اعتبارها مخاطر السمعة المرتبطة بإمكانية حدوث سحوبات غير عادية من مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية.

196. ينبغي إدخال اعتبارات السمعة، والتي ظهرت بشكل واضح خلال الأزمة، في فرضيات السيناريو. وعلى وجه الخصوص، إذا ما كانت الدولة المضيفة لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في بؤرة حدث اقتصادي، وعلاوة على ذلك، يجب على

مختبري الضغط أن يأخذوا بالاعتبار المطلوبات الطارئة مثل خطوط الائتمان/السيولة الملتمزم بها تجاه العملاء، حيث تزداد حدة هذه المخاطر لا سيما في ظل اختلال سوق التمويل على نطاق واسع.

4.4 نماذج اختبار ضغط السيولة⁷⁶

197. يعد إجراء اختبار لمخاطر السيولة أقل شيوعاً من إجراء اختبار لمخاطر الملاءة بسبب حقيقة مفادها أن وضع نموذج لمخاطر السيولة يعد أكثر تعقيداً. أولاً، من أجل وضع نموذج تقلبات السيولة على نحو صحيح في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، هناك حاجة إلى وجود بيانات مفصلة للغاية وذات معدل تكرار مرتفع وعادة ما تستخدمها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بنفسها في نماذج إدارة السيولة لديها. ثانياً، لوضع نموذج لأثر صدمات السيولة الكبيرة، هناك حاجة إلى مراعاة الإطار الأوسع لإدارة السيولة.

198. نظراً لعدم وجود أدلة تجريبية، كما ذكر ذلك سابقاً، فإن حساب النماذج التابعة (أي نماذج الاقتصاد القياسي) التي تربط التدفقات الصادرة للودائع والحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح بالظروف الاقتصادية الكلية ليس أمراً مجدياً حتى الآن. يمكن استخدام مثل هذه النماذج لتحديد الحسومات اللازمة للموجودات الواقعة تحت الضغط (أي مخاطر سيولة السوق). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام النماذج التابعة لربط ملاءة المصارف تحت الضغط (على سبيل المثال، نسب رأس المال أو احتمالات تعثر المصارف) بتكاليف التمويل.

199. تتنبأ معظم مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بتدفقاتها النقدية من خلال افتراضات عن أثر التدفقات الواردة والصادرة. وفي الغالب تستند هذه الافتراضات على الأدلة التاريخية وآراء الخبراء. ومع صدور متطلبات السيولة الجديدة وفق مقررات بازل 3 التي تمت معايرتها من قبل المبادئ الإرشادية رقم 6 لتتناسب مع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية،

⁷⁶ ليس الغرض من نماذج اختبارات الضغط والصدمات والسيناريوهات المذكورة في هذه الملاحظة الفنية أن تأخذ طابع الإملاء على الجهة المعنية، وإنما الغرض منها أن تكون ذات طابع اقتراحي لتقديم التوجيه والإرشاد، وليس الغرض منها أن تكون شاملة بحيث تغطي جوانب وأبعاد اختبارات الضغط كافة. وبالتالي فإن السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مدعوة لتضمين مبادئ من هذه الملاحظة الفنية في التصاميم الملائمة الخاصة بها لاختبار الضغط مع صدمات وسيناريوهات مبنية على تجارب تاريخية وآراء خبراء أكثر ملاءمة لبيئتها الاقتصادية والمالية وتعقيدها التشغيلية. وعلى وجه الخصوص، المزيد من الإرشاد حول نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، ينبغي الرجوع إلى المبادئ الإرشادية رقم 6.

أصبح من الممكن لتلك المؤسسات وكذلك السلطات التنظيمية والرقابية البدء في وضع افتراضات بناءً على معاملات التسرب والحسومات استنادًا إلى ما ورد في المبادئ الإرشادية رقم 6. وعلى الرغم من أن غالبية السلطات التنظيمية والرقابية تحكم على أوضاع السيولة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بالاستناد إلى المتطلبات التنظيمية الحالية أو المستقبلية لمقررات بازل 3، إلا أن بعضهاً منها يعتمد أيضًا على تدابير اقتصادية أخرى.

200. تعد معايير اختبارات ضغط السيولة مسألة مهمة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية. وتعد التجربة الخاصة بكل دولة هي المصدر الأكثر استخدامًا في إنشاء معطيات ضغط السيولة. وعند تأسيس الافتراضات المتعلقة بمعاملات التسرب للمطلوبات، تشتمل الأساليب البديلة على استخدام تقديرات مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الخاصة بها، والتي يتم مراجعتها من قبل الجهات الرقابية أو آراء الخبراء أو الإرشاد التنظيمي. كما تتضمن سيناريوهات ضغط السيولة الحسومات على الموجودات السائلة. ولكي يتم تحديد الحد المفترض للحسومات، ينصب اعتماد فرق العمل التي تجري اختبارات الضغط بالإضافة إلى التاريخ الخاص بالدولة، على الخبرة الدولية، أو آراء الخبراء، أو تقدير مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، أو الصدمات العشوائية، أو الحسومات التي يطبقها البنك المركزي على عملياته الخاصة بإعادة التمويل.

201. ينبغي في اختبار ضغط السيولة أن يضع النموذج الذي يقوم عليه الاختبار في اعتباره الآتي: (أ) كيفية وضع نموذج لحالة قائمة على وجود معدلات سحب مختلفة لأنواع مختلفة من الودائع/الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح، (ب) المتغيرات التي يمكن استخدامها للتعرف على وجهات نظر المودعين وأصحاب الحسابات الاستثمارية بشكل تقريبي فيما يتعلق بسلامة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، (ج) كيفية وضع نموذج لزيادة في تقلبات السوق ذات أثر على جودة الرهونات، (د) وماهية التدفقات الصادرة الأخرى للسيولة التي قد تؤثر على مركز السيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، بما في ذلك السحوبات غير المجدولة للتسهيلات الائتمانية وتسهيلات السيولة الملتزم بها وغير المستخدمة التي وفرتها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لعملائها.

202. يحتوي قالب اختبار ضغط السيولة على أمثلة أساسية لاختبارات السيولة على الأساس الضمني للتدفقات النقدية الضمنية، وعدم توافق آجال الاستحقاق ومتطلبات السيولة التنظيمية (نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل

المستقر). وبعد إدخال البيانات والافتراضات الأساسية المستندة إلى سيناريوهات الضغط لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أو السلطات التنظيمية والرقابية، يمكن متابعة نتائج الاختبارات للقيم الافتراضية في الجداول الحسابية. ويضع القالب نموذجًا لحصول استنزاف في السيولة يؤثر على جميع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في النظام، استنادًا إلى معاملات التسرب المختلفة الخاصة بالأنواع المختلفة من الودائع والحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح. يتيح القالب لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية تغيير الافتراضات بشأن النسبة المئوية للأنواع المختلفة من الودائع والحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح التي يتم سحبها كل يوم، وبشأن النسبة المئوية للموجودات السائلة والموجودات الأخرى التي يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تحويلها إلى نقد كل يوم.

203. تلخص نتائج الجداول الحسابية التحليل الضمني للتدفقات النقدية، حيث تبين لكل مصرف عدد الأيام التي سيكون بمقدوره الصمود فيها لاستنزاف السيولة لديه دون اللجوء إلى سيولة من الخارج (من مؤسسة خدمات مالية إسلامية أخرى أو البنك المركزي). وقد يكون من الممكن أيضًا إضافة خاصية إلى القالب فيما يتعلق بالتمويل الممنوح من البنك المركزي والمطلوبات الطارئة، وكذلك الاحتياطيات المطلوبة المحتفظ بها في البنك المركزي من قبل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التي ينبغي أن تكون متاحة لها فورًا.

204. المتغيرات الرئيسية هي المتغيرات التي يجب على نموذج السيولة أن يدمجها:

- (أ) التدفقات النقدية.
- (ب) قدرة المؤسسة على استقطاب التمويل.
- (ج) فوارق التمويل (توزيع الربح بين مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية وأصحاب الحسابات الاستثمارية).
- (د) الحسومات.

205. يمكن للسلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وضع نموذج للتدفقات النقدية بما في ذلك المكونات السلوكية للأطراف المقابلة. فيما يتعلق بالودائع والحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح، ينبغي على السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تمييز الودائع والحسابات الاستثمارية القائمة على

المشاركة في الأرباح على أساس الخصائص السلوكية. وفيما يتعلق بالتدفقات النقدية الطارئة، ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تحليل مسبباتها. وتنشأ بعض المسببات الشائعة نتيجة حصول تغيرات في المتغيرات الاقتصادية أو خفض للتصنيف الائتماني أو مخاطر الدولة أو اضطرابات معينة في السوق.

206. باختصار، ينبغي على نموذج التدفقات النقدية:

(أ) وضع نموذج للتدفقات النقدية الخاصة بجميع المنتجات.

(ب) دمج الأعمال التجارية المستقبلية.

(ج) تمييز المنتجات الفرعية ضمن فئة من المنتجات.

(د) دمج عنصر سلوكي.

207. من بين نماذج مخاطر السيولة، لا يوجد هناك نموذج متاح علانية تتفق عليه السلطات التنظيمية والرقابية والمصارف، بما في ذلك مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ولذلك، فإن تقدير مسببات مخاطر السيولة والتنبؤ بها يبدو أمرًا عمليًا. ومع ذلك، فإن البيانات بشأن أزمت السيولة نادرة جدًا، وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن تختلف العلاقات الترابطية عن التجارب السابقة خلال أوضاع الضغط. وتعد فجوات البيانات بشكل عام إحدى المشكلات المتعلقة باختبار ضغط السيولة.

208. ينبغي على السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية معايرة النماذج المقدمة لاختبار ضغط السيولة على أساس الظروف الخاصة بالدولة و/أو المؤسسة، مع الأخذ بالاعتبار تركيبة هيكل التمويل، ومستوى المنافسة، ومستوى تطور السوق وأي عوامل أخرى ذات صلة.

5.4 مراجعة النتائج وتحليلها

209. يمكن لاختبارات ضغط السيولة المصممة بشكل ملائم والمطبقة تطبيقًا صحيحًا أن تولد معلومات قيّمة بشأن وضعية السيولة لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التي لا يمكن توليدها من مجموعة محدودة من مقاييس السيولة الموحدة. وينبغي على اختبارات ضغط السيولة المساعدة في تحديد مدى تحمل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لمخاطر السيولة.

ويختلف تطبيق تحمل المخاطر في إدارة مخاطر السيولة بين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، ومع ذلك، ما تزال السلطات التنظيمية والرقابية ترصد أوجه قصور خاصة فيما يتعلق بدمج اختبارات ضغط مخاطر السيولة بإدارة المخاطر الإجمالية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

210. يمكن العثور على مثال للقيمة المضافة المتحصل عليها من اختبار الضغط يتجاوز مجرد الاعتماد على مقياس واحد في الأفق الزمني البالغ 30 يومًا لنسبة تغطية السيولة، والذي لا يحول دون عدم التوافق الزمني خلال الثلاثين يومًا. ويمكن استكشاف آفاق زمنية أقصر وأطول عند إجراء اختبار الضغط، لتقييم مدى حساسية نتائج مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. بالإضافة إلى النتائج، ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية مراعاة الجوانب الأخرى المرتبطة بسيولة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التي يمكن أن يكون لها أثر جوهري، بما في ذلك مستوى التوحيد، وتركيبه العملات المكونة للتعرضات، وتركيبه هوامش السيولة في تقييماتها.

211. ينبغي تقييم نتائج اختبار ضغط السيولة بما يتماشى مع الإستراتيجية العامة لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية ودورات التخطيط السنوية؛ حيث ينبغي تحديث النتائج في حالة اتخاذ قرارات إستراتيجية كبرى، أو غيرها من القرارات الأخرى التي يمكن أن تؤثر جوهريًا على رأس المال أو السيولة.

212. ينبغي استخدام النتائج بوصفها مدخلات لتعديل إدارة مخاطر السيولة وتحسينها. وينبغي على مؤسسات الخدمات

المالية الإسلامية و/أو السلطات التنظيمية والرقابية النظر في استخدام نتائج اختبار الضغط في المجالات الآتية:

- (أ) تحديد مصادر ضغط السيولة المحتملة وقياسها كميًا.
- (ب) تحليل الآثار المحتملة على مركز التدفقات النقدية لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية والربحية والملاءة المالية.
- (ج) ضمان اتساق التعرضات الحالية مع قدرة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية على تحمل مخاطر السيولة.
- (د) اتخاذ إجراءات تصحيحية أو إجراءات للتخفيف من حدة المخاطر، ووضع أنواع مختلفة من الحدود الداخلية، بما في ذلك حدود التركيز بالنسبة لتعرضات السيولة لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية.
- (هـ) تحديد مستوى احتياطي/هامش السيولة المطلوب.

(و) التأكد من أن التمويل اليومي المضمون وغير المضمون المتوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها سيكون متاحًا من أجل تلبية متطلبات نظام الدفع والتسوية.

(ز) إيجاد مستوى من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرهونة التي يمكن بيعها أو رهنها للحصول على أموال متوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها في ظل تشكيلة متنوعة من سيناريوهات الضغط.

(ح) تشكيل التخطيط الطارئ لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية والمساعدة في تحديد إستراتيجية وتكتيكات للتعامل مع أحداث ضغط السيولة.

213. توفر نتائج اختبارات السيولة المستندة إلى الأسلوب التنازلي لمعلومات للسلطات التنظيمية والرقابية في المجالات الآتية:

(أ) إظهار القدرة التوازنية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (وحدودها الخاصة في حالة إجراء اختبارات الضغط العكسية) لتبقى ذات سيولة.

(ب) السماح بمقارنة النظراء، أي، الأداء النسبي للمصارف الواقعة تحت ضغط السيولة.

(ج) توفير رابط بين المقاومة المشتركة لمخاطر السيولة والملاءة، إذا ما تم وضع نموذج للأثار التبادلية بين مخاطر الملاءة والسيولة.

214. من منظور نطاق النظام، ومع اعتبار أوضاع السوق الحالية والبنية التحتية للسيولة، فقد لا تبين نتائج اختبارات الضغط الأوضاع الفعلية. وتضطلع السلطات التنظيمية والرقابية بدور مهم في حل مشاكل البنية التحتية لصناعة الخدمات المالية الإسلامية التي سوف تتطلب تحسينات بشأن توفير نظام للتأمين على الودائع ونظام لتسهيلات المسعف الأخير متوافقين مع أحكام الشريعة ومبادئها، إلى جانب الإمداد الكافي والمنتظم بالموجودات السائلة عالية الجودة.

215. فيما يلي مثال على نتائج قالب اختبار ضغط السيولة (انظر الشكل رقم 1). ينبغي على السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مراجعة وتحليل النتائج على أساس النقاط سالفة الذكر. ويقدم ملخص النتائج صورة ملموسة لمركز السيولة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية و/أو النظام وفق سيناريوهات وافتراضات محددة. وتوفر مخرجات اختبارات السيولة في قالب الإكسل معدلات الفشل والنجاح (من حيث عدد

مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وإجمالي الموجودات، على التوالي)، ونقص التمويل المُقدر لكل مؤسسة من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وكذلك نقص التمويل على نطاق النظام (أو مجموعة من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي خضعت للاختبار). كما تُظهر الاختبارات أيًا من المصارف التي من المرجح ألا تبلغ الحد الأدنى التنظيبي لنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

شكل رقم 1: ملخص تحليل السيولة

ملخص النتائج المجمعة لتحليل السيولة	
النتيجة على نطاق الصناعة	
إجمالي عدد المصارف الخاضعة للاختبار	5

اختبار 1-أ: الاختبار الضمني للتدفقات النقدية (5 أيام)							
نسبة صمود مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية	عدد المصارف غير السائلة	الحد الأدنى لعدد فترات الصمود	الخسارة الإجمالية التراكمية للتمويل (النسبة من الإجمالي وافتراضات الاختبار)	الخسارة الإجمالية التراكمية للحسابات الاستثمارية المقيدة القائمة على المشاركة في الأرباح (النسبة من الإجمالي وافتراضات الاختبار)	الخسارة التراكمية للتمويل قصير الأجل (النسبة من الإجمالي وافتراضات الاختبار)	السحب التراكمي للودائع/الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح (النسبة من الإجمالي وافتراضات الاختبار)	
%100.0	0	0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	
%100.0	0	1	%3.4	%0.0	%0.0	%5.3	اليوم الأول
%100.0	0	2	%5.1	%0.0	%0.0	%10.2	اليوم الثاني
%100.0	0	3	%8.0	%0.0	%0.0	%14.8	اليوم الثالث
%100.0	0	4	%10.7	%0.0	%0.0	%19.2	اليوم الرابع
%100.0	0	5	%12.1	%0.0	%0.0	%23.2	اليوم الخامس

5	عدد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي اجتازت الاختبار خلال الفترات الخمس
0	نقص السيولة
%0.0	نسبة نقص السيولة من إجمالي الموجودات

اختبار 1-ب: الاختبار الضمني للتدفقات النقدية (30 يوماً)

نسبة الموجودات	نسبة المصارف	عدد المصارف	الصمود	الخسائر التراكمية للتمويل التراكمية الإجمالية (النسبة من الإجمالي)	الخسائر التراكمية للتمويل قصير الأجل (النسبة من الإجمالي)	السحب التراكمي للودائع (النسبة من الإجمالي)
	0	0	لا	%4.9	%0.0	%7.8
	%0.100	5	نعم			

0	عدد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي لم تجتاز الاختبار
0	نقص السيولة
%0.0	نسبة نقص السيولة من إجمالي الموجودات

اختبار 2: نسبة تغطية السيولة

نسبة الموجودات	نسبة المصارف	عدد المصارف	نسبة تغطية السيولة
%0.0	%0.0	0	<0.25
%0.0	%0.0	0	0.5 - 0.25
%0.0	%0.0	0	0.75 - 0.5
%0.0	%0.0	0	1 - 0.75
%100.0	%100.0	5	>1

"أخفقت"
"أخفقت"
"أخفقت"
"أخفقت"
"اجتازت"

%43.0	إجمالي الموجودات عالية الجودة (النسبة من إجمالي الموجودات)
%1.2	التدفقات النقدية الواردة الأخرى (النسبة من إجمالي الموجودات)
%44.2	إجمالي التدفقات النقدية الواردة (النسبة من إجمالي الموجودات)
%7.5	إجمالي التدفقات النقدية الصادرة (النسبة من إجمالي الموجودات)

6.90	متوسط نسبة تغطية السيولة (المتوسط المرجح)
7.64	وسيط نسبة تغطية السيولة
0	عدد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي لم تجتاز الاختبار
0	نقص السيولة
%0.0	نسبة نقص السيولة من إجمالي الموجودات

اختبار3: تحليل عدم توافق آجال الاستحقاق

الوعاء	العدد التراكمي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تعاني نقصاً	نسبة نقص السيولة من إجمالي الموجودات
0	0	%0.0
أقل من 3 أشهر	4	%16.4
من 3 أشهر إلى 12 شهراً	12	%50.2
من سنة إلى خمس سنوات	24	%100.0
أكثر من خمس سنوات	24	%100.0
غير محدد	24	%100.0

اختبار4: نسبة صافي التمويل المستقر

نسبة صافي التمويل المستقر	عدد المصارف	نسبة المصارف	نسبة الموجودات
<0.25	0	%0.0	%0.0
0.5 - 0.25	0	%0.0	%0.0
0.75 - 0.5	0	%0.0	%0.0
1 - 0.75	0	%0.0	%0.0
>1	5	%100.0	%100.0

"أخفقت"

"أخفقت"

"أخفقت"

"أخفقت"

"اجتازت"

%18.2	التمويل المستقر المتاح (النسبة من إجمالي الموجودات)
%4.4	التمويل المستقر المطلوب (النسبة من إجمالي الموجودات)

4.09	متوسط نسبة صافي التمويل المستقر
3.87	وسيط نسبة صافي التمويل المستقر
0	عدد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي لم تجتاز الاختبار
0	نقص السيولة
%0.0	نسبة إجمالي تمويل المطلوبات

القسم الخامس: التطورات الأخيرة في اختبارات الضغط

1.5 الاختبارات المدمجة للسيولة والملاءة

216. لا يمكن في العادة عزل مخاطر السيولة عن المخاطر الأخرى، مثل مخاطر الملاءة ومخاطر العدوى. وتعد قضايا الملاءة المالية ذات صلة باختبارات ضغط السيولة لأن تسهيل الموجودات بسرعة سيكون ذا تكلفة قد تؤدي هوامش الملاءة. بل إن الجهات الفاعلة في السوق ممن لديها وضعية ملاءة مالية متينة، قد تعاني من أزمات سيولة لا سيما خلال فترات الضغط. وقد أظهرت التجارب الأخيرة أيضاً أن عدوى السمعة على وجه الخصوص يمكنها الانتشار بسرعة وبالتالي ينبغي أن يضع التحليل المدمج في اعتباره الترابط الوثيق بين مخاطر السيولة والملاءة والعدوى.

217. كما أظهرت أيضاً الأزمة المالية العالمية بوضوح الحاجة إلى تقييم المخاطر من المنظور النظامي، مع الأخذ بالاعتبار الروابط المحتملة بين عوامل المخاطر المختلفة ومخاطر العدوى داخل النظام المالي، بالإضافة إلى انتقال المخاطر بين المصارف التقليدية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

218. عموماً لا تتضمن اختبارات ضغط الملاءة مخاطر الانتقالات والتأثيرات النظامية، مثل انهيار سوق ما بين المصارف وغيره من أسواق الجملة الأخرى وأهمية التأثيرات الارتدادية بين سيولة السوق ومخاطر سيولة التمويل لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ويتمثل التطبيق العام في إجراء اختبارات ضغط الملاءة والسيولة بشكل مستقل. وبما أن اضطراب السوق العالمي في الفترة 2007-2009 قد سلط الضوء على الأهمية الحاسمة للارتباطات بين الأنواع المختلفة من المخاطر خصوصاً مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر سيولة التمويل، فإن إطار اختبارات الضغط الذي يدمج اختبارات ضغط الملاءة والسيولة معاً من خلال نماذج تابعة مختلفة، سيوفر أسلوباً أكثر هيكلية لمحاكاة التأثيرات الارتدادية داخل النظام المالي.

219. بما أن النماذج المدمجة لاختبارات ضغط الملاءة والسيولة معقدة وتحتاج إلى خبرة عميقة لتطبيقها، فمن المحتمل أن تقدم هذه النماذج صورة أكثر اكتمالاً للأثار المحتملة للأحداث التي في طرف المنحنى. وينبغي على هذه النماذج أن تأخذ في الاعتبار قنوات الانتقال المتعددة (نقل المخاطر بين المصارف التقليدية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية) والآثار الارتدادية.

220. النماذج الحالية التي تحاول محاكاة الأثر الناتج عن صدمة مالية كلية معززة بضغط سيولة يعم مؤسسات بعينها على الملاءة المالية لتلك المؤسسات محدودة جدًا. وفيما يلي بعض الأمثلة لهذه النماذج التي تستخدمها أيضًا السلطات التنظيمية والرقابية:

(أ) طور أيكمن وآخرون (2009)⁷⁷ نموذجًا يمكن اعتباره الأسلوب الأكثر شمولًا لتطويع اختبارات ضغط مخاطر السيولة ضمن إطار منمذج.

(ب) طور بارنهيل وشوماخر (2011)⁷⁸ نموذجًا تجريبيًا يربط بين مخاطر الملاءة ومخاطر السيولة، مشابهًا لما قام به فان دين إند (2010)⁷⁹ وونغ وهوي (2009).⁸⁰

(ج) استخدم كل من تشان لاو (2010)⁸¹، وبارنهيل وشوماخر (2011) نماذج شبكية لتحديد الرابط بين عدم الملاءة وانعدام السيولة.

221. تكون مخاطر السيولة والملاءة مترابطة في بعض الأحيان، ولكنها في كثير من الأحيان يتم التعامل مع كل منها على حدة وخاصة في اختبارات الضغط الرقابية. قد تُظهر الممارسة الأكثر تكاملًا لاختبار الضغط أن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية قد تتكبد أيضًا خسائر رأسمالية جراء تسييل الموجودات الذي اقتضاه تسرب التمويل الممنوح لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الحاصل في أوقات الضغط. كما يساعد اختبار السيولة والملاءة المدمج على محاكاة أثر التغيرات في الملاءة المالية، وخفض التصنيف الائتماني، ومخاطر التركيز على تكاليف التمويل. وعلى وجه الخصوص بالنسبة لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، فإن الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح التي تسمح بحق الاسترداد عند الطلب أو قبل أجل استحقاق الموجودات المعنية، سينشأ عنها آثار محتملة على الملاءة المالية للمؤسسة نتيجة التعرض للموجودات المعنية الناجم عن توفير دعم سيولة لتلبية طلبات الاسترداد تلك. وفي حالة كون الموجودات المعنية غير سائلة (على سبيل المثال، موجودات التمويل)، أو ذات جودة أقل (تحمل قيمة منخفضة جدًا أثناء بيعها

⁷⁷ دي. أيكمن؛ بي. أليساندري؛ بي. إيكولوند؛ بي. جاي؛ إس. كاباديا؛ إي. مارتن؛ إن. مورا؛ جي. سترن؛ إم. ويلسون، "مخاطر سيولة التمويل في نموذج كمي للاستقرار النظامي"، ورقة عمل رقم 372، بنك إنكلترا المركزي (2009).

⁷⁸ تي. بارنهيل؛ إل. شوماخر، "نمذجة مخاطر السيولة والملاءة النظامية المترابطة في بيئة مالية ذات معلومات ناقصة"، ورقة عمل رقم 263/11، صندوق النقد الدولي (2011).

⁷⁹ جي. فان دين إند، "اختبار ضغط السيولة: هل تعمل مقررات بازل 3 والسياسة النقدية غير التقليدية؟"، ورقة عمل رقم 269، بنك هولندا المركزي (2010).

⁸⁰ إي. وونغ؛ سي. هوي، "إطار اختبار ضغط مخاطر السيولة مع التفاعل بين مخاطر السوق والائتمان"، ورقة عمل رقم 2009/6، سلطة نقد هونغ كونغ (2009).

⁸¹ جي. تشان لاو، "التحليل الشبكي للمراكز المالية لمخاطر (أكثر ترابطًا من أن تفشل) في النظم المصرفية العالمية والمحلية"، ورقة عمل رقم 107/10، صندوق النقد الدولي (2010).

بأسعار بخسة أثناء الأزمة)، فإنه قد يتعين حينها على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تشتري الموجودات المعنية من الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح.⁸² وعلاوة على ذلك، فإن أثر مخاطر السمعة الناتج على سبيل المثال من عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها يؤثر على كل من مركز الملاءة المالية والسيولة لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية.

222. ينبغي على السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون قادرة على دمج جميع المخاطر ومجالات العمل بفاعلية وعلى نحو هادف في برنامج اختبار الضغط لتقديم صورة كاملة عن المخاطر على نطاق الصناعة وعلى نطاق مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. هذا التطور هو قيد التنفيذ حاليًا.

2.5 تحليل العدوى الشبكية والآثار من المستوى الثاني

223. على الرغم من أن معظم نماذج اختبارات الضغط تركز على مخاطر الملاءة، إلا أن الأزمة المالية 2007-2009 أثبتت أن أوقات الضغط تجعل مخاطر السيولة والآثار الانتشارية الشبكية الناتجة عن الارتباطات بين المصارف سواء التقليدية منها أو مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وخيمة أيضًا. كما أظهرت أيضًا الأزمة الأخيرة بوضوح الحاجة إلى تقييم المخاطر من المنظور النظامي، مع الأخذ بالاعتبار الروابط المحتملة بين عوامل المخاطر المختلفة ومخاطر العدوى داخل النظام المالي، بالإضافة إلى انتقال المخاطر بين النظام المالي التقليدي والنظام المالي الإسلامي.

224. يمكن أن تكون اختبارات ضغط السيولة أداة احترازية كلية أكثر فائدة عندما يتم تضمين الآثار الارتدادية والشبكية في السيناريوهات على مستوى المؤسسات وعلى نطاق النظام بأكمله، حيث إنه نادرًا ما يتم وضع نموذج للآثار الشبكية والارتدادية في اختبارات ضغط السيولة. وعلى الرغم من أن اختبارات ضغط السيولة، التي تشمل آثار العدوى الشبكية والآثار الارتدادية ليست من أدوات الإنذار المبكر، إلا أنه بإمكانها الكشف عن مصادر المخاطر النظامية والضعف من خلال الرصد المنتظم على نطاق النظام. ويمكن أن تكمل هذه الاختبارات الأدوات والعمليات الأخرى، وتعزز الاتصالات بشأن مخاطر الاستقرار المالي.

⁸² يجوز لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تشتري الموجودات المعنية من الوعاء الاستثماري وفق أي سعر (قد يكون أعلى أو أقل من سعر السوق) شريطة ألا تكون مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية قد أعطت تعهدًا مسبقًا بذلك.

225. تميل السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى تطوير اختبارات الضغط التي لا تأخذ بالاعتبار الآثار من المستوى الثاني أو آثار العدوى، أي إن تلك الاختبارات تفترض أن الإجراءات التي تتخذها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لن يكون لها أثر على السوق، وأنه لا توجد مؤسسات خدمات مالية إسلامية أخرى تسعى إلى اتخاذ إجراءات مماثلة.

226. من بين التحديات المتعلقة بتحليل الاستقرار المالي وإجراء اختبارات الضغط كيفية وضع سيناريوهات تشتمل على روابط مالية كلية ذات مغزى، أي وضع سيناريوهات تأخذ بالاعتبار العدوى الشبكية والآثار الانتشارية.

227. يحدث أثر السيناريوهات التي تعم مؤسسات بعينها والسيناريوهات التي تعم نطاق السوق بأكمله في ثلاث مراحل مترابطة منطقيًا:

(أ) حدوث نقص سيولة في المركز المالي بوصفه أثرًا من المستوى الأولي ناتج عن الصدمات.

(ب) رد فعل مؤسسات الخدمات المالية والإسلامية و/أو المصارف.

(ج) الآثار الارتدادية بشأن الصدمات، بما في ذلك مخاطر السمعة والمخاطر النظامية.

ينبغي مع ابتداء كل مرحلة، إعادة حساب هامش السيولة، كما يجب فحص الهامش لاختبار ما إذا كانت مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية تحتفظ بكمية كبيرة بما فيه الكفاية من الموجودات السائلة لتكون قادرة على الصمود أمام ضغط السيولة في قائمة مركزها المالي.

228. غالبًا يشكل وضع نموذج لآثار العدوى والأثر السلبي الناتج عنها تحديًا. وبحكم التعريف، فإن الآثار الانتشارية وآثار العدوى الديناميكية محددة ضمنيًا في البيانات التاريخية السابقة، ولكن ليس بالضرورة إذا كان أحدهم يستخدم النماذج الهيكلية للاقتصاد القياسي التي عادة يُنظر إليها على أنها من "أفضل الممارسات". وحتى لو تم تحديد الأحداث ذات الآثار الانتشارية في البيانات التاريخية السابقة، فقد لا تمثل مثل هذه البيانات سيناريو مستقبليًا، على سبيل المثال إذا ما أصبحت الروابط بين الاقتصادات ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أكثر تعاضلًا بصورة تدريجية ومع مرور الوقت.

229. هناك خطوتان رئيسيتان يجب القيام بهما عند تحليل مخاطر العدوى:⁸³ (أ) تحديد التعرضات الثنائية بين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية المعنية. (ب) تطوير محاكاة لكيفية انتشار حدث ضغط ما في إحدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عبر النظام على طول مسارات التعرضات الثنائية.

230. ينبغي على السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تطبيق الأسلوبين التصاعدي والتنازلي على حد سواء عند إجراء اختبارات الضغط لتحديد الآثار من المستوى الثاني والآثار النظامية. وعلاوة على ذلك، ينبغي على السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مراعاة تقييم ما يلي إن كان ذلك مطبقاً:

(أ) مركز السيولة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على أساس كل عملة على حدة لتلك العملات التي تتعامل بها بكثرة.

(ب) هيكل المجموعة لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية " (أي الكيانات القانونية الخاضعة لنظم تنظيمية مختلفة في مقابل خضوعها لنظام موحد).

231. يعد استخدام التحليل الشبكي لأداء اختبارات الضغط أمراً نادر الحدوث، على الرغم من أن العمل يتم بهذا الشأن في العديد من المؤسسات. ويحتوي الصندوق رقم 2 على بعض الأمثلة الأخيرة المتعلقة بهذا الأمر. تسعى هذه الأساليب إلى دمج النماذج المستندة إلى قائمة المركز المالي لاختبارات ضغط السيولة مع نموذج شبكي بطريقة تسمح بالتعرف على الآثار الارتدادية الناتجة عن بيع الموجودات. يستند السيناريو الرئيس للنماذج الشبكية على أن العدوى يمكن أن تحدث بعد فشل المصرف/مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بسبب تفشي عدوى عدم الثقة، وحدوث حالات تعثر في شبكة التعرضات ما بين المصارف (مخاطر الطرف المقابل)، أو حدوث عمليات بيع بأسعار بخسة يفترض أن تؤدي إلى انخفاض أسعار الموجودات عند مرحلة التعثر. كما يمكن أيضاً أن تتضمن السيناريوهات ردود فعل سلوكية مثل احتكار السيولة أو البيع بسعر بخس قبل التعثر.

⁸³ يمكن استخدام التحليل الشبكي القائم على قائمة المركز المالي بوصفه منهجية أساسية في تحديد ترابطات مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن التحليل الشبكي القائم على قائمة المركز المالي ليس تحليلاً استشرافياً، ولكنه تحليل قائم على البيانات الماضية.

232. عند تجهيز أساليب ونماذج من أجل وضع نموذج مشترك لضغط السيولة والائتمان بما في ذلك الآثار من المستوى الثاني أو الآثار "الارتدادية"، تحتاج السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى أن تكون أكثر حذرًا في تقييم التفاعلات بين عوامل المخاطر الرئيسية (وخاصة التفاعلات بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة) والسماح بتقييم تأثيرات الريح والخسارة والآثار من المستوى الثاني الناجمة عن أحداث ضغط محددة. ويبرز هنا تحدٍ كبير يتمثل في الحصول على بيانات متجانسة من مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وحول الترابطات بين قوائم مراكزها المالية المختلفة. إلا أن هذا التحدي يمكن معالجته من خلال جمع البيانات باستخدام قالب إرشادي معياري لجمع البيانات.

صندوق رقم 2: بعض الأمثلة على وضع نموذج لمخاطر العدوى الشبكية في إطار اختبار الضغط

يعد نموذج رصد المخاطر النظامية لبنك النمسا المركزي من أوائل نماذج اختبارات الضغط المدمجة التي تدمج النماذج التابعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق بنموذج شبكي لتقييم احتمال تعثر المصارف. وفق هذا النموذج قد تتسبب الصدمات الموجهة لتعرضات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق إلى تعثر المصارف، مما يؤدي إلى انتشار آثار العدوى ما بين المصارف في نموذج شبكي مبني على مصفوفة من التعرضات الثنائية ما بين المصارف. يستخدم إطار اختبار الضغط الخاص ببنك إنجلترا المركزي المسمى "نموذج تقييم المخاطر للمؤسسات ذات الأهمية النظامية" نماذجًا لتقدير المرونة خلال سيناريو للضغط. وتحاكي النماذج السيناريوهات الاقتصادية الكلية من خلال النماذج التابعة الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق وصافي دخل الفائدة، بالإضافة إلى نموذج شبكي ما بين المصارف ودالة أسعار الموجودات لمحاكاة بيع الموجودات بأسعار بخسة (مخاطر سيولة السوق). وقد تم توسيع "نموذج تقييم المخاطر للمؤسسات ذات الأهمية النظامية" ليشمل الآثار الارتدادية الناجمة عن مخاطر السيولة. وهذه هي آلية التفاعل بين صدمة سيولة السوق وصدمة سيولة التمويل ضمن النموذج المذكور آنفًا.

يحدد إطار تقييم المخاطر المالية الكلية لبنك كندا المركزي المخاطر النظامية عن طريق تقدير الآثار الانتشارية ما بين المصارف في المصارف الكندية الكبرى في ظل سيناريو للضغط. يربط الإطار مخاطر الملاءة ومخاطر السوق ومخاطر سيولة التمويل بعضها ببعض. تتولد مخاطر سيولة التمويل جراء مخاطر الملاءة المالية للمصارف واحتمال بيع الموجودات بأسعار

بخسة. وسيثير عدم اليقين بشأن جودة الموجودات في المصرف مخاوف من تحقق مخاطر الملاءة المالية، وقد يوقف المقرضون تمديد آجال ودائعهم قصيرة الأجل.

ينشأ الفرق بين النتائج التي تم الحصول عليها في اختبار الضغط التصاعدي وتلك التي تم الحصول عليها باستخدام إطار اختبار ضغط مستند إلى نموذج يدمج مخاطر الملاءة، ومخاطر سيولة التمويل، ومخاطر السوق من الأثر الهامشي لمخاطر السيولة والآثار الانتشارية الشبكية. ومن ضمن النتائج البارزة لهذا النموذج هو أنه عندما يتم الأخذ بالاعتبار آثار السيولة والآثار الانتشارية الشبكية بصحبة خسائر الائتمان الناجمة عن صدمة معينة، فإن مركز رأس المال المُجمَع للمصارف سينخفض بنسبة مقدارها 20% إضافية. وتؤدي مخاطر السيولة والآثار الشبكية إلى انخفاض إضافي بواقع 40 نقطة أساس في نسبة قيمة حقوق الملكية العادية المُجمّعة ما عدا التأثير الناتج عن مخاطر الملاءة. تشرح مخاطر السيولة 65% من هذا الانخفاض الإضافي، وتفسر الآثار الشبكية النسبة المتبقية البالغ مقدارها 35%. وهذا يؤكد على أهمية مراعاة هذه المخاطر بصورة مشتركة. وتوضح هذه النتائج أهمية مخاطر السيولة والآثار الانتشارية الشبكية في أوقات الضغط، حيث إنها تضيف ما يقرب من 20% إلى الأثر المقدر لسيناريو الضغط هذا على المصارف. ولذلك فمن المهم للسلطات أن تأخذ بالاعتبار هذه التأثيرات عند تقييم الأثر المحتمل لسيناريوهات الضغط على النظام المصرفي.⁸⁴

3.5 اختبارات الضغط الكلية عبر الحدود

233. تشتمل معظم النظم المصرفية على بعض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية المملوكة لجهات أجنبية، ولذلك من المفيد جدًا لتلك المؤسسات وكذلك السلطات التنظيمية والرقابية تحليل التعرضات عبر الحدود بالإضافة إلى انتقال العدوى عبر الحدود بسبب العوائق المختلفة المفروضة على تدفقات السيولة عبر الحدود التي تعيق إدارة السيولة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

234. ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أداء اختبارات ضغط السيولة سواء على مستوى المجموعة أو على مستوى الكيان. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لا تأخذ بالاعتبار دائمًا العوائق المحتملة

⁸⁴ كارتك أناند؛ وسيلين كوثير؛ ومعاذ سويسي، القياس الكمي لمخاطر العدوى في أسواق التمويل: منهج قائم على نموذج لاختبار الضغط، بنك كندا المركزي، ورقة العمل رقم 32-2015، أغسطس 2015.

أمام تدفق السيولة عبر الحدود في اختبارات الضغط التي تجربها، على الرغم من أن مثل هذه العوائق يمكن أن تكون سائدة ولا سيما في أوضاع الأزمات. في مواجهة العوائق المحتملة لتدفق السيولة والرهونات عبر الحدود، من المهم لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية إجراء اختبارات الضغط على مستوى كل من المجموعة والكيان والأخذ بالاعتبار هذه العوائق المحتملة عبر الحدود في اختبارات ضغط السيولة.

235. يمكن تمييز قناتين رئيسيتين لمخاطر الائتمان، فيما يتعلق بالروابط عبر الحدود في مختلف القطاعات المصرفية:

(أ) التعرضات المشتركة للمصادر نفسها (أو المصادر النظامية) للمخاطر.

(ب) روابط قوائم المراكز المالية بين المؤسسات.

236. يمكن أن تكون التعرضات لمخاطر الائتمان المشتركة مصدرًا للعدوى في مختلف القطاعات المصرفية الوطنية إذا ما أثرت الصدمات الواسعة النطاق أو النظامية على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في عدد من الدول المختلفة في آن واحد، أو إذا كان لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية المفردة تعرضات في دول متعددة. كما يمكن أن تكون الروابط بين قوائم المراكز المالية مصدرًا للعدوى في مختلف القطاعات المصرفية الوطنية، سواء بالنسبة للصدمات التي تعم النظام بأكمله أو تلك التي تعم مؤسسات بعينها. بوجود مثل هذه الروابط، يمكن أن تنتشر هذه الصدمات، بل وغالبًا ما تنتشر، بين المؤسسات المالية الموجودة في دول مختلفة من خلال أسواق المال ما بين المصارف وأسواق إعادة الشراء المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها (أي كما وجدت).

237. يشكل وضع نموذج للقضايا عبر الحدود في اختبارات الضغط عوائق لدى السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بسبب عدم وجود بيانات بشأن المعاملات عبر الحدود أو التعرضات بين كيانات المجموعة الواحدة، الأمر الذي يجعل من المستحيل القياس الكمي لأثر العدوى عبر الحدود. ومن بين الطرق الشائعة لوضع نموذج للضغط عبر الحدود استخدام بعض المتغيرات المتجانسة نسبيًا التي تميز تطور الجودة الائتمانية للتمويل سواء في مصرف واحد أو على مستوى دولة واحدة. ويمكن بعد ذلك شرح الديناميكية الدورية لهذه المتغيرات باستخدام مجموعة من عوامل المخاطر المالية الكلية والتي يمكن أيضًا إخضاعها لسيناريوهات ضغط مختلفة.

238. على الرغم من أن الترابط يولد حالة قوية لإجراء اختبارات ضغط كلية تأخذ في الاعتبار القضايا عبر الحدود، والتعرضات عبر الحدود، وانتقال العدوى عبر الحدود، فإنه ينبغي التنويه إلى وجود قيود مختلفة مفروضة على عمليات التحويل عبر الحدود بين كيانات المجموعة التي تفرضها الدولة المضيفة أو الجهات التنظيمية في الدولة الأم (المشار إليها فيما بعد بمصطلح "التطويق الحاجزي").

239. على الرغم من أن هذا الترابط يولد حالة قوية لإجراء اختبارات ضغط كلية تأخذ في الاعتبار القضايا عبر الحدود، إلا أن التقدم في هذا المجال ما زال بطيئًا نسبيًا لسببين رئيسيين:

(أ) السبب الأول عملي: هناك افتقار إلى البيانات الموحدة في جميع الدول لفترة زمنية كافية للسماح بإجراء تقييم كمي لمصادر المخاطر والتعرضات ذات الصلة.

(ب) السبب الثاني مؤسسي: حيث لا تحرص السلطات التنظيمية والرقابية الوطنية على تبادل المعلومات بين المؤسسات وعلى أساس عابر للحدود، وقد يكون تبادل المعلومات محدودًا بسبب الممارسات الوطنية والقيود القانونية.

4.5 ملخص

240. يعد اختبار الضغط أداة إشرافية مهمة متاحة للسلطات لتقييم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي. ومع ذلك، من المهم تسليط الضوء على أنه بالرغم من التقدم الكبير الحاصل مؤخرًا في مجال تطوير نماذج اختبارات الضغط، فإن اختبارات الضغط ما تزال تشكل تحديًا لأنها تحاول تحديد تأثيرات الأحداث التي في طرفي المنحنى.

241. تفسر مخاطر الملاءة في معظم اختبارات الضغط، نسبة كبيرة من التدهور في نسب رؤوس أموال المصارف خلال فترات الضغط الشديد. بيد أنه كما تبين من الأزمة المالية الأخيرة، يمكن أن تولد مخاطر السيولة والآثار الانتشارية الشبكية خسائر إضافية كبيرة للمصارف. بل إن هذه الآثار قد امتدت على نطاق أوسع في سياق يضم دولًا متعددة عبر الحدود. وبالتالي، من المهم أخذها بالاعتبار عند تقييم المخاطر.

الملحق رقم 1: القالب الرقابي لتجميع البيانات

242. يعد قالب تجميع البيانات المقترح مثالاً إرشادياً يمكن تعديله عند الضرورة ليناسب احتياجات البيانات المحددة لدى السلطات التنظيمية والرقابية.

243. تحتوي سيناريوهات الضغط على متغيرات اقتصادية كلية متنوعة تحدد التطورات الاقتصادية الحاصلة ضمن دولة ما، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والمالية الخارجية التي من المحتمل أن تؤثر على التطورات الاقتصادية في تلك الدولة.

244. تشتمل المتغيرات الاقتصادية الكلية المحلية التي قد تكون جزءاً من سيناريوهات الضغط على ما يأتي:

(أ) مقاييس النشاط الاقتصادي والأسعار (على سبيل المثال التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الاسمي، ومعدل البطالة، والدخل المتاح للإنفاق الحقيقي أو الاسمي، ومؤشر أسعار المستهلكين، وهكذا).

(ب) مقاييس أسعار الموجودات أو الأوضاع المالية (على سبيل المثال التغيرات في مؤشر أسعار المنازل، وأسعار حقوق الملكية، وتقلبات سوق الأسهم، وهكذا).

(ج) مقاييس تكلفة الأموال (على سبيل المثال التغيرات في معدلات التمويل الأساسية، وعوائد الصكوك الصادرة عن البنك المركزي لأجل 3 أشهر، وعوائد الصكوك لأجل 5 سنوات، ومعدلات العائد على صكوك الشركات لأجل 10 سنوات بمختلف تصنيفاتها، وهكذا).

245. من بين العوامل الاقتصادية والمالية الخارجية ذات الصلة التي من المحتمل أن تعرض القطاع المالي لضغط، التغيرات الحاصلة في عوامل الاقتصاد الكلي (على سبيل المثال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والبطالة، وأسعار الموجودات، وتكلفة الأموال/معدلات الفائدة) لدولة أجنبية أو كتلة إقليمية (على سبيل المثال الاتحاد الأوروبي، رابطة دول جنوب شرق آسيا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهكذا)، ذات تأثير كبير على الاقتصاد المحلي من خلال الروابط الاقتصادية والمالية. ويعد سعر صرف العملة الأجنبية على وجه الخصوص قناة مهمة لنقل المخاطر.

جدول رقم 10: متطلبات البيانات المقترحة لاختبارات ضغط النظام المصرفي الإسلامي⁸⁵

متغيرات الاقتصاد الكلي	
<ul style="list-style-type: none"> • الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي • الناتج المحلي الإجمالي الاسمي • معدل البطالة • الدخل الحقيقي • الدخل المتاح للإنفاق • مؤشر أسعار المستهلكين • أسعار السلع (على سبيل المثال، النفط الخام، والغاز الطبيعي) • أي متغيرات أخرى مهمة للمصارف الإسلامية 	مقاييس النشاط الاقتصادي والأسعار
<ul style="list-style-type: none"> • مؤشر أسعار المنازل • مؤشرات حقوق الملكية المرجعية • تقلبات سوق الأسهم • معدل التمويل المتعثر في القطاع المصرفي • مؤشرات الصناعات الرئيسة ذات التركيز الكبير في التمويلات الحاصلة عليها من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (على سبيل المثال العقارات، قطاع النفط والبنية التحتية، وهكذا) 	مقاييس أسعار الموجودات والأوضاع المالية
<ul style="list-style-type: none"> • معدلات التمويل الأساسية/معدلات سياسات البنك المركزي • عوائد الصكوك الصادرة عن البنك المركزي • المعدلات المرجعية لسوق ما بين المصارف الإسلامية • معدلات عائد الصكوك السيادية • معدلات عائد صكوك الشركات • أية تكلفة أموال أخرى مهمة للمصارف الإسلامية 	مقاييس تكلفة الأموال
<ul style="list-style-type: none"> • التغيرات في النشاط الاقتصادي والأسعار لإقليم/كتلة/دولة خارجية • التغيرات في أسعار الموجودات والأوضاع المالية لإقليم/كتلة/دولة خارجية • التغيرات في تكلفة الأموال لإقليم/كتلة/دولة خارجية • أسعار صرف العملات • أي متغيرات أخرى مهمة للمصارف الإسلامية 	الأوضاع الاقتصادية والمالية الخارجية*

*ملاحظة: دولة خارجية أو كتلة إقليمية (على سبيل المثال الاتحاد الأوروبي، رابطة دول جنوب شرق آسيا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهكذا) ذات تأثير كبير على الاقتصاد المحلي من خلال الروابط الاقتصادية والمالية.

⁸⁵ هذه القائمة ليست شاملة ويمكن تعديلها عند الضرورة لتناسب احتياجات البيانات المحددة لدى السلطات التنظيمية والرقابية.

جدول رقم 11: متغيرات خاصة بالمصرف الإسلامي ذات الصلة بالتمويلات والاستثمار

<ul style="list-style-type: none"> • تمويل المرابحة • تمويل السلم • تمويل الاستصناع • تمويل الإجارة • تمويل الإجارة المنتهية بالتملك • تمويل المضاربة • تمويل المشاركة • تمويل المشاركة المتناقصة • عقود تمويل إسلامية أخرى (إن وجدت) 	<p>محفظة التمويلات</p>
<ul style="list-style-type: none"> • أدوات حقوق الملكية • برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي • العقارات الاستثمارية • الصكوك • مخزون المرابحة - متاح للبيع • سلع السلم • موجودات الإجارة - متاحة للتأجير • استثمارات المشاركة والمضاربة بتكلفتها الأولية - للمتاجرة وشراء الأسهم والسلع • صافي مركز العملات الأجنبية 	<p>محفظة الاستثمارات - سجل المتاجرة</p>

جدول رقم 12: معلومات إضافية بشأن المتغيرات ذات الصلة بالتمويلات والاستثمارات

الموجودات المعنية/ قيمة الرهونات	المخصصات (إن وجدت)	الربح/الخسارة	القيمة العادلة/السوقية	التكلفة الأولية	محفظة التمويلات / الاستثمارات

جدول رقم 13: متغيرات خاصة بالمصرف الإسلامي ذات الصلة برأس المال والمطلوبات

<ul style="list-style-type: none">● احتياطي معدل الأرباح● احتياطي مخاطر الاستثمار● السلم الموازي● الاستصناع الموازي● المطلوبات الناشئة عن التمويل الممنوح للمصرف الإسلامي (مثل معاملات المرابحة في السلع، وما إلى ذلك)● الحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح● الحسابات الاستثمارية المقيدة القائمة على المشاركة في الأرباح	رأس المال والمطلوبات
--	----------------------

الملحق رقم 2: تصاميم صدمات وسيناريوهات اختبارات الضغط⁸⁶

246. تصميم سيناريو ملائم هو أحد الجوانب البارزة في اختبار الضغط. هناك أربعة مناهج يمكن الاعتماد عليها في تصميم

السيناريو. وهي (أ) السيناريو التاريخي، (ب) السيناريو الاحتمالي، (ج) السيناريو الافتراضي، (د) سيناريو الهندسة العكسية.

247. الهدف الرئيس لدى الجهات الرقابية والمؤسسات الفردية هو اختيار سيناريو أو سيناريوهات من شأنها أن تعكس نقاط

ضعف مؤسسة مالية أو نظام مالي. يوضح الجدول رقم 14 المنهج الذي طوره صندوق النقد الدولي لإجراء برنامج تقييم

القطاع المالي في المملكة المتحدة.

جدول رقم 14: السيناريوهات التي يستخدمها صندوق النقد الدولي لإجراء برنامج تقييم القطاع المالي في المملكة المتحدة

المتغيرات	سيناريو معتدل	سيناريو شديد
أساس	انخفاض مقداره 20% خلال الربع القادمين	انخفاض مقداره 40% خلال الربع القادم
	ارتفاع مقداره 5.2 نقطة مئوية خلال الأرباع الأربعة القادمة	ارتفاع مقداره 5.2 نقطة مئوية خلال الأرباع الأربعة القادمة
مرافق	انخفاض مقداره 20% خلال الأرباع الثمانية القادمة	انخفاض مقداره 15% خلال الأرباع الثمانية القادمة
	ارتفاع مقداره 20% خلال الأرباع الثمانية القادمة	ارتفاع مقداره 15% خلال الأرباع الثمانية القادمة
	أسعار المنازل في المملكة المتحدة ودول محددة في الاتحاد الأوروبي	أسعار المنازل في الولايات المتحدة
	أسعار الأسهم العالمية	أسعار المنازل في الولايات المتحدة
	متغير داخلي (-5%)	أسعار المنازل في المملكة المتحدة ودول محددة في الاتحاد الأوروبي
	ارتفاع مقداره 85 نقطة أساس خلال الأرباع الاثنا عشر القادمة	أسعار الأسهم العالمية

248. على الرغم من أن الأسلوب المتبع في تصميم السيناريو قد يختلف من دولة لأخرى، فإن جميع السيناريوهات يتم تصميمها

لتحقيق الغرض نفسه. على سبيل المثال، يعتمد بنك إنجلترا المركزي على ثلاثة سيناريوهات ضغط أساسية وخمسة

سيناريوهات ضغط (انظر الصندوق رقم 3).

⁸⁶ تم ذكر جميع الأمثلة في هذا الملحق لغرض التبادل المعرفي وليست بالضرورة متوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها.

249. تنقسم سيناريوهات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إلى أساس، وسلبي، وسلبي بشدة (انظر الصندوق رقم 4).

250. يطبق بنك اليابان المركزي سيناريو أساسيًا واحدًا وسيناريوهان ضغط عند اجراء اختبارات الضغط الكلية. وتنقسم سيناريوهات الضغط إلى فئتين (انظر الصندوق رقم 5). يُعرف أولها بسيناريو الانكماش الاقتصادي حيث يفترض تعرض الاقتصادات الخارجية لصدمة قاسية تعادل صدمة مصرف ليمان برذرز في 2008، وينصب التركيز بشكل أساسي على التغيرات الحاصلة في الخسائر الائتمانية. وأما سيناريو الضغط الآخر، فهو سيناريو يستند إلى تغير تصاعدي في معدل الفائدة ويركز بشكل أساسي على تحليل أثر الارتفاعات المتنوعة في معدلات الفائدة على النظام المالي.

251. يستخدم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سيناريوهين شديدين لقياس مرونة المصارف المحلية (انظر الصندوق رقم 6). تقاس مرونة المصارف في الاختبار بالإشارة إلى قدرتها على الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى الذي يقرره المصرف المركزي، الذي يبلغ حاليًا 12% من أصول المصارف المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (وتجدر الإشارة إلى أن اختبارات الضغط في الإمارات العربية المتحدة تشمل المصارف المحلية فقط).

252. تتحمل السلطة المصرفية الأوروبية في الاتحاد الأوروبي مسؤولية العمل المنظم للأسواق المالية ونزاهتها بالإضافة إلى استقرار النظام المالي. وقد تم تنسيق الإجراءات المتعلقة باختبار الضغط على نطاق الاتحاد الأوروبي لعام 2014 من جانب السلطة المصرفية الأوروبية، وتم تنفيذه بالتعاون مع البنك المركزي الأوروبي، ومجلس المخاطر النظامية الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، والسلطات المختصة من جميع الدول ذات الصلة. طورت السلطة المصرفية الأوروبية من أجل إجراء هذه العملية، منهجية مشتركة، واضطلعت بدور مهم في ضمان الإفصاح عن النتائج بطريقة تتسم بالشمولية والاتساق وقابلية المقارنة. كما طور كل من مجلس المخاطر النظامية الأوروبي والمفوضية الأوروبية، على التوالي، السيناريوهات الأساسية والسلبية (انظر الصندوق رقم 7). وأما بالنسبة للسلطات المختصة، بما فيها البنك المركزي الأوروبي لمنطقة اليورو، فكانت مسؤولة عن ضمان جودة بيانات المصارف بالإضافة إلى ضمان تطبيق الإجراءات الرقابية التي يتوجب على المصارف اتخاذها استجابة منها لنتائج اختبار الضغط.

253. عموماً، على الرغم من أن تفاصيل السيناريوهات قد تختلف، إلا أن جميع الدول تطبق سيناريوهات مصنفة على أنها أساسية، وسلبية، وسلبية بشدة.

صندوق رقم 3

سيناريوهات الضغط للمملكة المتحدة (2015-2019)

النمو العالمي مخيب للأمال بشكل جوهري مقارنة بالتوقعات، وبالإضافة إلى ذلك تتزايد الضغوط المؤدية إلى تراجع التضخم بشكل أكبر. يتسبب هذا الوضع في حدوث تدهور سريع للشعور السائد في السوق على الصعيد العالمي، حيث تقل الرغبة في الإقدام على المخاطر بشكل مفاجئ ويحاول المشاركون في السوق التقليل من مخاطر محافظهم الاستثمارية، مما ينتج عنه توليد تدفقات رأسمالية آمنة إلى الموجودات الأمريكية عالية الجودة. كما يرتفع سعر صرف الدولار في مقابل مجموعة واسعة من العملات، وخاصة عملات اقتصادات الأسواق الناشئة. وتصبح السيولة في بعض الأسواق منخفضة بشكل كبير ويصاحب ذلك ارتفاع علاوات المخاطر الائتمانية بشكل حاد. كما تنخفض أسعار السلع بشكل كبير، مما يُولد ضغطاً سلبياً إضافياً على معدل التضخم العالمي.

(أ) تدعم السياسات في الصين إعادة توازن الاقتصاد تجاه الاستهلاك، إلا أن هذه السياسات تستغرق وقتاً حتى تؤتي ثمارها. تنخفض أسعار العقارات بشكل حاد، ويؤدي هذا بدوره إلى تقلص الاستثمار في العقارات السكنية والصناعات المرتبطة بها. كما يتباطأ النمو بشكل جوهري وينخفض سعر صرف الينمني الصيني مقابل الدولار.

(ب) يؤدي تراجع الطلب المحلي والتجارة العالمية وأسعار السلع في منطقة اليورو إلى نشوء المزيد من الضغوط المؤدية إلى تراجع التضخم وازدياد معدل الانكماش. وهذا بدوره يضخم الانخفاض الحاصل في النشاط الاقتصادي، الناتج عن تأخير قرارات الاستهلاك والاستثمار. وإلى جانب ضعف الطلب وانخفاض الثقة في الأعمال التجارية، تزداد البطالة ازدياداً جوهرياً في جميع أنحاء منطقة اليورو. كما أن الانكماش يزيد أيضاً من العبء الحقيقي للديون ويزيد من مخاوف السوق. وعلى الرغم من أن الركود الاقتصادي يصبح منتشرًا عبر منطقة اليورو، إلا أن الزيادة في علاوات مخاطر الائتمان تعد الأعلى بالنسبة للجهات السيادية والشركات والأسر المدينة.

(ج) هذه الصدمات العالمية لها تداعيات سلبية على النشاط الاقتصادي في عدد من اقتصادات الأسواق الناشئة، وخاصة الشركاء التجاريين الرئيسيين للصين، ومصدري السلع الأساسية والاقتصادات ذات احتياجات التمويل الخارجية الكبيرة. كما تعاني هذه الدول أيضاً من فرض علاوة مخاطر أعلى على قروضها الخارجية، الأمر الذي

يتسبب في توقف مفاجئ لتدفقات رأس المال الواردة وتقلص حاد في الائتمان والطلب المحلي. كما أن الشركات التي أصدرت ديونًا مقومة بالدولار ستتأثر بشكل خاص، نظرًا لارتفاع سعر صرف الدولار.

(د) يؤثر تراجع الاقتصاد العالمي على المملكة المتحدة، ويتحول نمو الناتج إلى قيمة سلبية وذلك لانخفاض الطلب على الصادرات بشكل حاد. كما تنشأ آثار انتشارية إضافية، عبر الروابط المالية وتأثيرات الثقة. وتزداد معدلات الادخار الأسرية وادخارات الشركات بسبب السلوك التحفظي وارتفاع تكلفة الائتمان، حيث تواجه المصارف ارتفاعًا في تكاليف التمويل. تؤدي هذه الآليات إلى انخفاض في الاستهلاك والاستثمار وتدني أسعار العقارات. كما أن تدهور الشعور السائد الحاصل بالسوق المالي العالمي أصبح جليًا في المملكة المتحدة أيضًا - على سبيل المثال، من خلال الارتفاع الحاد في علاوات المخاطر على المقترضين من القطاع الخاص. في هذا السيناريو، من المفترض أن يراقب صناع القرار هذه التطورات عن كثب بوصفها سلسلة من الصدمات غير المتوقعة. ومن ثم يتم اتباع سياسة تحفيز نقدي إضافية، التي لها تأثير على خفض منحنى العائد على امتداد مجريات سيناريو الضغط.

السيناريو الأساس للمملكة المتحدة (2015-2019)

(أ) نعى الناتج المحلي الإجمالي العالمي المرجح بتعادل القوة الشرائية بمعدل متوسطه 3.5% منذ أن وصل إلى أدنى مستوى له عام 2009. ووفق التقدير المستقبلي للسيناريو الأساس، من المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقارنة بنموه في عام 2015، بمتوسط سنوي يبلغ مقداره 4% خلال أفق زمني يقدر بخمس سنوات. كما تستمر الاقتصادات المتقدمة في التعافي، ولكن بمعدلات مختلفة. ومن المتوقع نمو اقتصاد الولايات المتحدة بقوة، تبلغ ذروته 3.9% في عام 2015. وأما النمو في منطقة اليورو فيكون أضعف، وتبلغ ذروته 1.8% في عام 2016. وفي المدى القريب، تؤدي الانخفاضات الأخيرة في أسعار النفط إلى الحد من التضخم عالميًا. ويبقى التضخم في منطقة اليورو منخفضًا خلال الأفق الزمني، ليصل إلى نسبة مقدارها 1.5% بحلول نهاية عام 2019.

(ب) يتباطئ النمو الصيني خلال فترة التقدير المستقبلي، ليتراجع إلى نسبة مقدارها 6.2% بنهاية عام 2019. إلا أن تعافي الاقتصادات المتقدمة يدعم استفاقة أوسع في نمو الأسواق الناشئة الأخرى خلال الأفق الزمني المقدر بخمس

سنوات. على سبيل المثال، سيصل النمو في البرازيل وجنوب أفريقيا إلى 3% و2.6% على التوالي بنهاية عام 2019، مقارنةً بنسب يبلغ مقدارها 0.2%- و1.3% على التوالي وفق أحدث البيانات.

(ج) يبقى النمو في المملكة المتحدة قويًا على المدى القريب، حيث يبلغ متوسط النمو 2.9% خلال عامي 2015 و2016، قبل أن يعتدل ليصبح بمتوسط يبلغ مقداره 2.6% بعد ذلك. تستمر البطالة في الانخفاض ولكن بوتيرة بطيئة مقارنةً بما وصلت إليه في الفترة الأخيرة، لتصل إلى قرابة 5% بحلول نهاية عام 2017. كما يتراجع التضخم بشكل أكبر على المدى القريب، مع استمرار انعكاس الانخفاضات الأخيرة في أسعار الطاقة على أسعار البنزين وفواتير الماء والكهرباء. ولكن في النصف الثاني من عام 2015، تتلاشى تلك الآثار وغيرها من الآثار المؤقتة الأخرى، ويبدأ التضخم في الارتفاع. وقد انسجمت هذه التوقعات المستقبلية مع تلك التي عُرضت في تقرير التضخم الصادر عن بنك إنجلترا المركزي لشهر فبراير من عام 2015. وانسجامًا مع النمو القوي، تستمر أسعار الموجودات بالارتفاع خلال مجريات السيناريو الأساس.

المصدر: بنك إنجلترا المركزي، www.bankofengland.co.uk

صندوق رقم 4

السيناريو الأساس للولايات المتحدة (الربع الرابع من 2014-الربع الرابع من 2017)

ينبني السيناريو الأساس للولايات المتحدة على حدوث توسع مستمر ومعتدل في النشاط الاقتصادي، حيث ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل متوسط يقل قليلاً عن 3% سنويًا خلال مجريات السيناريو؛ وينخفض معدل البطالة بشكل طفيف ليصل إلى 5.25% بحلول نهاية مجريات السيناريو في الربع الرابع من عام 2017؛ ويزيد متوسط التضخم وفق مؤشر أسعار المستهلك بنسبة تزيد قليلاً عن 2% سنويًا.

يرافق هذا التوسع الاقتصادي المعتدل تطبيع تدريجي لعوائد سندات الخزنة عبر مختلف آجال الاستحقاق. كما تبدأ معدلات عوائد سندات الخزنة قصيرة الأجل بالازدياد في الربع الثاني من عام 2015، وترتفع باطراد بعد ذلك، لتصل إلى نسبة تزيد قليلاً عن 3% بحلول نهاية عام 2017. كما تزداد عوائد سندات الخزنة لأجل 5 و 10 سنوات من بداية فترة السيناريو لتصل إلى 4% و 4.25% على التوالي، بحلول الربع الرابع من عام 2017. وتتغير الفروقات بشكل طفيف على سندات الشركات من الدرجة الاستثمارية خلال فترة السيناريو، كما هو الحال بالنسبة للفروقات على الرهون العقارية والقروض الاستهلاكية الأخرى. ونتيجة لذلك، يزداد العائد على سندات الشركات الحاصلة على تصنيف BBB ومعدلات الرهون العقارية بشكل متوازي إلى حد ما مع الزيادات الحاصلة في عوائد سندات الخزنة طويلة الأجل، كما يزداد معدل الفائدة الأساس بشكل متوازي إلى حد ما مع الزيادات الحاصلة في معدلات سندات الخزنة قصيرة الأجل.

وبالتوافق مع هذه التطورات، يفترض أن تزداد أسعار الموجودات زيادة متواضعة في السيناريو الأساس. كما ترتفع أسعار حقوق الملكية، والأسعار الاسمية للمنازل، وأسعار العقارات التجارية بشكل مطرد خلال فترة مجريات السيناريو؛ بالإضافة إلى ذلك، يفترض أن تبقى تقلبات سوق حقوق الملكية عند مستويات منخفضة.

يتميز السيناريو الأساس للنشاط الاقتصادي والتضخم خارج الولايات المتحدة بالتوسع في النشاط، وإن كان ذلك التوسع يتواصل بمعدلات مختلفة في أربعة دول. وتشير النظرة المستقبلية إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول آسيا النامية سيبلغ نسبة مقدارها 6.25% سنويًا؛ بالإضافة إلى تواصل التوسع في الناتج الحقيقي في المملكة المتحدة بنسبة مقدارها 2.5% سنويًا؛ ويفترض أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة اليورو واليابان إلى متوسط مقداره 1.5% سنويًا و 1.25% سنويًا، على التوالي.

السيناريو السلبي للولايات المتحدة (الربع الرابع من عام 2014-الربع الرابع من عام 2017)

تشهد الولايات المتحدة ركودًا معتدلاً يبدأ في الربع الرابع من عام 2014 ويستمر إلى الربع الثاني من عام 2015. خلال هذه الفترة، ينخفض مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ما يقرب من 0.5% تقريبًا مقارنةً بمستواه في الربع الثالث من عام 2014، ويرتفع معدل البطالة إلى أكثر من 7% بقليل. وفي الوقت نفسه، يشهد الاقتصاد الأمريكي ارتفاعًا كبيرًا في معدل التضخم الأساس ينتج عنه معدل تضخم كلي وفق مؤشر أسعار المستهلك يبلغ مقداره 4% بحلول الربع الثالث من عام 2015؛ وسيظل التضخم الكلي مرتفعًا بعد ذلك. ونتيجة لذلك ترتفع معدلات الفائدة قصيرة الأجل بسرعة، لتصل إلى ما يزيد عن 2.5% بقليل بحلول نهاية عام 2015 و 5.3% بحلول نهاية عام 2017. وأما عوائد سندات الخزنة الأطول أمدًا فتزداد بنسبة أقل. ويكون الانتعاش الذي يبدأ في النصف الثاني من 2015 بطيئًا جدًا، ويستمر معدل البطالة في الازدياد ليصل إلى 8% في الربع الرابع من عام 2016، ويظل على هذا المستوى بعد ذلك. كما تنخفض أسعار حقوق الملكية أثناء وبعد الركود، وبحلول نهاية السيناريو تكون أقل بنحو 25% مما كانت عليه في الربع الثالث من عام 2014. وتنخفض أسعار المنازل وأسعار العقارات التجارية بنحو 13 و 16%، على التوالي، مقارنة مع مستويهما في الربع الثالث من عام 2014.

وأما خارج الولايات المتحدة، فتتضمن مجريات السيناريو السلبي حدوث ركود في منطقة اليورو والمملكة المتحدة، واليابان، ونسبة نمو أدنى من المعتاد في بلدان آسيا النامية. يؤدي هذا الضعف في النشاط الاقتصادي إلى فترة من الانكماش بالنسبة لبعض من الدول أو كتلٍ منها. كما تتغير قيمة صرف الدولار قليلًا في مقابل اليورو، والجنيه الإسترليني، وعملات البلدان النامية في آسيا. ومن المفترض أن ينخفض سعر صرف الدولار أمام الين، ليعكس بذلك هروب التدفقات الرأسمالية إلى بر الأمان. يختلف السيناريو السلبي لهذا العام عن السيناريو السلبي لعام 2014 من الناحية النوعية. ويكمن الفرق الرئيس في تطور عوائد سندات الخزنة. يتضمن السيناريو السلبي لعام 2014 ارتفاعًا حادًا في معدلات الفائدة طويلة الأجل غير مصحوب بزيادة في معدلات الفائدة قصيرة الأجل، وبالتالي تنشأ منحنيات عائد أكثر انحدارًا عما هو عليه الحال في السيناريو الأساس. ووفق سيناريو هذا العام ينتج عن الزيادة الافتراضية في معدل التضخم بالولايات المتحدة نشوء منحنى عائد أعلى وأكثر استواءً مما هو عليه الحال في السيناريو الأساس.

السيناريو السلبي الشديد للولايات المتحدة (الربع الرابع من عام 2014-الربع الرابع من عام 2017)

يتميز السيناريو السلبي الشديد للولايات المتحدة بركود عميق وطويل الأمد يزيد من معدل البطالة بنسبة 4% عن مستواه في الربع الثالث من عام 2014، ويبلغ ذروته 10% في منتصف عام 2016. وبحلول نهاية عام 2015، يكون مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل بما يقرب من 4.5% من مستواه في الربع الثالث من عام 2014. ويبدأ في الانتعاش بعد ذلك. وعلى الرغم من هذا الانخفاض في النشاط الحقيقي، إلا أن أسعار النفط المرتفعة تتسبب في جعل معدل التغيير السنوي في مؤشر أسعار المستهلكين يصل إلى 4.3% في المدى القريب، قبل أن يتراجع في وقت لاحق.

واستجابة لهذا التقلص الاقتصادي -وعلى الرغم من المسار الأعلى قريب الأجل لتضخم مؤشر أسعار المستهلكين- تبقى معدلات الفائدة قصيرة الأجل قريبة من الصفر خلال عام 2017؛ وتنخفض عوائد سندات الخزنة طويلة الأجل إلى 1% في الربع الرابع من عام 2014 ومن ثم ترتفع ببطء خلال ما تبقى من فترة السيناريو. وانسجامًا مع هذه التطورات، تتقلص أسعار الموجودات بشكل حاد في السيناريو. ونتيجة للانخفاض المفترض في جودة الائتمان للشركات في الولايات المتحدة، تقفز الفوارق على سندات الشركات ذات الدرجة الاستثمارية من 170 نقطة أساس إلى 500 نقطة أساس في ذروتها. كما تهبط أسعار حقوق الملكية بما يقرب من 60% عما كانت عليه في الربع الثالث من عام 2014 خلال الربع الرابع من عام 2015، ويزداد التقلب في سوق حقوق الملكية بشكل حاد. وتنخفض أسعار المنازل بما يقرب من 25% خلال فترة السيناريو بالنسبة إلى مستواها في الربع الثالث من عام 2014.

يتضمن العنصر الدولي للسيناريو السلبي الشديد حدوث ركود شديد في منطقة اليورو والمملكة المتحدة، واليابان، ونسبة نمو أدنى من المعتاد في بلدان آسيا النامية. بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على النفط المستورد -بما في ذلك البلدان النامية في آسيا واليابان ومنطقة اليورو- فإن هذا الضعف الاقتصادي سيتفاقم بسبب الارتفاع في أسعار النفط (إلى ما يقرب من 110 دولارًا للبرميل الواحد) حسب ما هو وارد في هذا السيناريو. وانعكاسًا لهروب التدفقات الرأسمالية إلى بر الأمان المرتبط بالركود العالمي الذي يتضمنه السيناريو، فإنه من المفترض أن يرتفع سعر صرف الدولار الأمريكي بشكل قوي أمام اليورو وعملات البلدان النامية في آسيا وأن يكون ارتفاعه أكثر تواضعًا أمام الجنيه الإسترليني، كما أنه من المفترض أن ينخفض سعر صرف الدولار بشكل معتدل أمام الين، عاكسًا أيضًا هروب التدفقات الرأسمالية إلى بر الأمان.

يتشابه السيناريو السلبي الشديد لهذا العام مع السيناريو السلبي الشديد لعام 2014. إلا أنه يفترض أن تسوء جودة الائتمان للشركات أكثر مما هو متوقع خلال فترة الركود الشديد، مما ينتج عنه اتساع أكبر في فوارق سندات الشركات، وانخفاض في أسعار حقوق الملكية، وزيادة في تقلبات سوق حقوق الملكية أكثر مما كانت عليه في السيناريو السلبي الشديد لعام 2014.

المصدر: الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. www.federalreserve.gov

صندوق رقم 5 السيناريو الأساس لليابان

تفترض الافتراضات الموضوعية للسيناريو الأساس أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الخارج ارتفاعاً معتدلاً من 2.5-3.0% في عام 2013 إلى نحو 4.0% خلال عام 2016. وسنقوم باستخدام البيانات التنبؤية السنوية المستمدة من صندوق النقد الدولي لإنشاء سلسلة ربعية بواسطة دالة شريحية. يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من 0.2- في السنة المالية لعام 2012 إلى 2.3% في السنة المالية لعام 2013، ويتراوح ما بين 2.0-2.5% خلال السنة المالية 2016. ويستند هذا الافتراض على توقعات أسعار البيع التي يقدمها المركز الياباني للبحوث الاقتصادية من السنة المالية 2014 وحتى السنة المالية 2015. ونفترض معدل النمو في السنة المالية 2015 نفسه لمعدل النمو في السنة المالية 2016. وأما بالنسبة لأسعار الأسهم في مؤشر طوكيو لأسعار الأسهم، والعوائد على سندات الحكومة اليابانية لأجل 10 سنوات فستبقى على حالها مقارنة بالمستويات التي تم تسجيلها في نهاية سبتمبر من عام 2013.

سيناريو الانتكاس الاقتصادي

تتضمن الافتراضات الموضوعية لسيناريو الانتكاس الاقتصادي ضغوطاً مساوية لصدمة ليمان برذرز في عام 2008 التي نشأت في الاقتصادات الخارجية والأسواق المالية العالمية في النصف الأول من السنة المالية 2014. وعلى وجه التحديد، نفترض أن صدمة سلبية خارجية كبيرة ستسبب في تعديلات سلبية لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات الخارجية، وهي حالة قابلة للمقارنة مع التعديل السلبي للمعدلات الفعلية لنمو الناتج المحلي للفترة 2008-2010 بناءً على التنبؤات الحاصلة في شهر أبريل من عام 2008، التي تم نشرها في المنشور الذي يحمل عنوان "النظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي. كما نفترض أيضاً أن الانخفاضات في أسعار سوق الأسهم الأمريكية والأوروبية مساوية لتلك المشهودة في مرحلة ما قبل ذروة صدمة ليمان برذرز. استناداً إلى الافتراضات المذكورة آنفاً، فإن معدل النمو الاقتصادي في الخارج يهوي إلى 0.5% في عام 2014 من 2.5-3.0% في عام 2013، ويعود تقريباً إلى المستوى الذي كان عليه في السيناريو الأساس بحلول عام 2016. وتنخفض أسعار الأسهم في مؤشر طوكيو لأسعار الأسهم بنسبة 55% ما بين نهاية شهر مارس 2014 وحتى نهاية شهر

مارس 2015، كما تنخفض العوائد على سندات الحكومة اليابانية لأجل 10 سنوات بنحو 0.3% خلال الفترة نفسها. وبعد ذلك، تظل أسعار الأسهم في مؤشر طوكيو لأسعار الأسهم والعوائد على سندات الحكومة اليابانية لأجل 10 سنوات ثابتة نسبيًا.

سيناريو التحول التصاعدي لمعدل الفائدة

تفترض اختبارات الضغط الكلية حالتين من ارتفاع معدل الفائدة: حالة ترتفع فيها معدلات الفائدة تماشيًا مع التحسن الاقتصادي. وحالة ترتفع فيها معدلات الفائدة مع حدوث انعكاس اقتصادي. تفترض كلتا الحالتين سيناريو تصاعدي، يحدث بموجبه ارتفاع في معدلات الفائدة السوقية للأدوات ذات آجال الاستحقاق الأطول بمقدار نقطتين مئويتين، في حين أن معدلات الفائدة السوقية للأدوات ذات آجال الاستحقاق الأقصر لا ترتفع بشكل كبير. ولقد وضعنا الافتراضات نفسها للاقتصادات الخارجية كتلك الموظفة في السيناريو الأساس.

ارتفاع في معدلات الفائدة تماشيًا مع التحسن الاقتصادي

تفترض الحالة الأولى أن منحى العائد سيتصاعد تدريجيًا مع تزايد الطلب على الأموال تماشيًا مع تحسن الأوضاع الاقتصادية والارتفاع في أسعار الأسهم. وسيتم شرح الافتراضات بمزيد من التفصيل على النحو التالي: ترتفع معدلات الفائدة السوقية للأدوات ذات أجل استحقاق مقداره 10 سنوات من مستواها في السيناريو الأساس بمقدار نقطتين مئويتين لمدة سنة واحدة اعتبارًا من نهاية شهر مارس من عام 2014 وتظل على حالها حتى نهاية السنة المالية 2016. وأما معدلات الفائدة السوقية للأدوات ذات آجال الاستحقاق الأقصر فستبقى ثابتة نسبيًا. كما يزداد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من مستوى السيناريو الأساس بنحو نقطتين مئويتين في السنة المالية 2014. ويتم حساب التحول التصاعدي لمعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على أساس العلاقة الارتباطية بين التغيرات في معدلات الفائدة طويلة الأجل ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، والمرونة القصوى لعلاقتهم الارتباطية الإيجابية منذ أوائل عام 1990 عندما انفجرت فقاعة هيسي. وتعد أسعار الأسهم متغيرات داخلية في هذه المحاكاة، وترتفع تدريجيًا تماشيًا مع التحسن الاقتصادي، بحيث ترتفع من مستوى السيناريو الأساس بنحو 25% في السنة المالية 2016.

ارتفاع في معدلات الفائدة مع انتكاس اقتصادي
تفترض الحالة الثانية أن هناك انخفاضًا في أسعار الأسهم وانتكاسًا اقتصاديًا جنبًا إلى جنب مع ارتفاع حاد في معدلات الفائدة
يعيق حدوث تحسن في فروقات معدل الفائدة على القروض للمؤسسات المالية. ويتصاعد منحى عائد معدل الفائدة مباشرةً
بعد بداية فترة التقدير. وعلى وجه التحديد، ترتفع معدلات الفائدة لأجل 10 سنوات بمقدار نقطتين مئويتين عن مستوى
السيناريو الأساس في بداية الربع الثاني من عام 2014 وتظل على المستوى نفسه حتى نهاية السنة المالية 2016. وتنخفض أسعار
الأسهم بنسبة 34% خلال الربع، مع ارتفاع متزامن في معدلات الفائدة. يتم حساب التغيرات في أسعار الأسهم على أساس العلاقة
الارتباطية بين أسعار الأسهم ومعدلات الفائدة طويلة الأجل، ونستخدم أقصى مرونة سلبية لتلك العلاقة الارتباطية منذ عام
1990 التي سجلت في الفترة من أبريل إلى أكتوبر من عام 1991. وبعد التراجع لمدة سنة واحدة جنبًا إلى جنب مع الانتكاس
الاقتصادي، يتم تحديد أسعار الأسهم داخليًا وتهبط أسعارها 45% من مستواها في السيناريو الأساس. وتبقى أسعار الأسهم
على المستوى نفسه بعد السنة المالية 2015. وفيما يتعلق بالاقتصاد، ينحرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عن
مستوى السيناريو الأساس مباشرةً بعد بداية فترة التقدير، ويستقر على سالب 1.5% في السنة المالية 2014.

المصدر: بنك اليابان المركزي. www.boj.or.jp

صندوق رقم 6 الإمارات العربية المتحدة

يستخدم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سيناريوهين شديدين لقياس مرونة المصارف المحلية. (لاحظ أن اختبار الضغط في الإمارات العربية المتحدة يشمل المصارف المحلية فقط). تقاس مرونة المصارف في الاختبار بالإشارة إلى قدرتها على الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى الذي يقرره البنك المركزي، الذي يبلغ حاليًا 12% من الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها.

استندت اختبارات الضغط على سيناريوين من السيناريوهات الآتية:

السيناريو 1:

تدهور الأوضاع الاقتصادية ويفترض ارتفاع نسبة القروض المتعثرة لكل مصرف من مستواها الحالي إلى 15% من إجمالي سجل القروض. فعلى سبيل المثال، فإن أحد المصارف الذي لديه نسبة من القروض المتعثرة تبلغ 8%، سيكون مثقلًا الآن بنسبة من القروض المتعثرة تبلغ 15%؛ لذا يجب أن يتم بناء مخصصات تغطي 75% من هذه الزيادة البالغ مقدارها 7%، وأن يتم حسم هذا التخصيص من رأس مال المصرف.

السيناريو 2:

يعترف هذا السيناريو بحقيقة مفادها أن جودة الموجودات يمكن أن تختلف من مصرف لآخر. ووفقًا لذلك، يتم إعادة حساب نسبة القروض المتعثرة مع الأخذ بالاعتبار زيادة مقدارها 50% و 75% و 100% من المستوى الذي رفع به كل مصرف تقريبًا في نهاية عام 2011. ومرة أخرى باستخدام مثال المصرف نفسه الذي لديه نسبة قروض متعثرة تبلغ 8%، فإن هذا المصرف سيجرى اختبار برفع نسبة القروض المتعثرة إلى 12% و 14% و 16% من الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها. وعلى غرار السيناريو الأول، فسيتم بناء مخصصات تغطي 75% من الزيادة في نسبة القروض المتعثرة لكل مصرف، وتحسم هذه المخصصات من رأس مال المصرف.

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. مراجعة الاستقرار المالي، سبتمبر 2012.

www.centralbank.ae/pdf/reports/FinancialStabilityReportSept2012.pdf

صندوق رقم 7

السيناريو الأساس للاتحاد الأوروبي (المجتمع الأوروبي)

تنبأ توقعات شتاء 2014 باستمرار الانتعاش الاقتصادي في معظم الدول الأعضاء وفي الاتحاد الأوروبي بأكمله. بعد الخروج من الركود في ربيع 2013 ومرور ثلاثة أرباع متتالية من الانتعاش المنخفض، فإن النظرة المستقبلية تتمثل في حدوث ارتفاع معتدل في النمو الاقتصادي. وبعد تسجيل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.5% في الاتحاد الأوروبي و1.2% في منطقة اليورو في عام 2014، فمن المتوقع أن يتسارع النشاط الاقتصادي في 2015 إلى 2.0% في الاتحاد الأوروبي و1.8% في منطقة اليورو. تمثل كل من هذه الأرقام تعديل إيجابي يبلغ مقداره 0.1% مقارنة بتوقعات خريف 2013. ما تزال التوقعات تستند على افتراض أن تنفيذ تدابير السياسة العامة المتفق عليها على مستوى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ستديم التحسينات الحاصلة في الثقة والأوضاع المالية، وتدفع قدمًا بالتعديلات الاقتصادية الضرورية في الدول الأعضاء، من خلال زيادة إمكانات النمو لديها. يتميز سوق العمل بالبطء في توظيف العمالة، مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة، حيث عادةً ما تتخلف التطورات في سوق العمل عن تلك التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نصف سنة أو أكثر. وتماشياً مع هذا النمط، فإن النظرة المستقبلية تركز على ارتفاع معتدل في التوظيف من هذا العام فصاعداً وانخفاض في معدل البطالة نحو نسبة مقدارها 10.4% في الاتحاد الأوروبي و11.7% في منطقة اليورو بحلول عام 2015، مع بقاء الاختلافات كبيرة بين دول الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يُعْمَ تضخم منخفض في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو في عام 2014 بنسبة 1.2% و1.0% على التوالي فيما يتعلق بمؤشر أسعار المستهلكين، قبل أن يرتفع قليلاً بنحو ¼ نقطة أساس في عام 2015 عندما يكتسب النمو الاقتصادي زخمًا.

السيناريو السلبي للاتحاد الأوروبي (مجلس المخاطر النظامية الأوروبي)

يعكس السيناريو العكسي، الذي صممه مجلس مخاطر النظامية الأوروبي، المخاطر النظامية التي يتم تقييمها حالياً على أنها تمثل أكثر التهديدات ذات الصلة لاستقرار القطاع المصرفي في الاتحاد الأوروبي وهي: (أ) زيادة في عوائد السندات العالمية يفاقمها انعكاس مفاجئ في تقييم المخاطر، وخاصة نحو اقتصادات السوق الناشئة؛ (ب) مزيد من التدهور لجودة الائتمان في الدول ذات الطلب الضعيف؛ (ج) تعثر الإصلاحات المتعلقة بالسياسات مما يؤثر على عامل الثقة في استدامة التمويلات العامة؛ (د) الافتقار إلى الإصلاح الضروري للمراكز المالية للمصارف من أجل الحصول على تمويل من السوق بأسعار معقولة. الأثر السلبي للصدمات،

الذي يتضمن أيضًا ضغطًا على قطاع العقارات التجارية، بالإضافة إلى صدمة سعر الصرف الأجنبي في أوروبا الوسطى والشرقية، أصبح عالميًا بشكل ملموس. يؤدي السيناريو عمومًا إلى انحراف تراكمي للنتائج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي من مستواه في السيناريو الأساس بنسبة مقدارها 2.2% في عام 2014، ونسبة مقدارها 5.6% في عام 2015، ونسبة مقدارها 7.0% في عام 2016. كما أن البطالة في الاتحاد الأوروبي أعلى من المستوى في السيناريو الأساس، بنسبة 0.6% في عام 2014، ونسبة 1.9% في عام 2015، ونسبة 2.9% في عام 2016. بالنسبة لمعظم الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك اليابان والولايات المتحدة، يؤدي السيناريو إلى استجابة سلبية للنتائج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 5-6% من منظور تراكمي مقارنة بالسيناريو الأساس.

المصدر: السلطة المصرفية الأوروبية. www.eba.europa.eu

الملحق رقم 3: أطر اختبارات الضغط في دول مختارة

254. تعرف اختبارات الضغط بأنها ممارسات "ماذا لو" والتي تقيس حساسية محفظة أو مؤسسة أو نظام مالي ما نسبة إلى التغيرات الكبرى الحاصلة في بيئة الاقتصاد الكلي أو نسبة إلى الصدمات الاستثنائية والمعقولة الوقوع. يمكن إجراء اختبارات الضغط على مستوى المحفظة أو على المستوى المجمع. وبينما يقيس اختبار ضغط على مستوى المحفظة مستوى تعرضها لمخاطر معينة، تُعرف اختبارات الضغط المجمعة بأنها مقياس لمواطن ضعف مجموعة من المؤسسات بالنسبة لسيناريوهات ضغط محددة.

255. يتمثل الفرق بين اختبارات الضغط المجمعة واختبارات ضغط المحفظة في أن اختبارات الضغط المجمعة تهدف إلى مساعدة الجهات التنظيمية في تحديد مواطن الضعف الهيكلية والتعرضات الشاملة للمخاطر في النظام المالي التي قد تؤدي إلى اضطراب في الأسواق المالية. وفي المقابل، يهدف اختبار الضغط على مستوى المحفظة إلى تقييم وإدارة المخاطر داخل المؤسسة.

256. ثمة مصطلحان ذائعا الاستخدام في اختبارات الضغط، وهما الأسلوب التنازلي والأسلوب التصاعدي. أجرى صندوق النقد الدولي في عام 2011، استطلاع رأي على الإنترنت شمل 23 دولة، بما فيها دول مجموعة العشرين. ومن بين الثلاث والعشرين دولة، كانت سبع منها تمثل أسواقاً ناشئة والست عشرة الأخرى تمثل اقتصادات متقدمة. وقد توصل استطلاع الرأي إلى أن جميع من شاركوا في الاستطلاع لديهم تعريف مشترك بشكل عام، حيث عرفوا الأسلوب التصاعدي لاختبار الضغط بأنه ممارسة تطبيقها المؤسسات الفردية باستخدام بياناتها ونماذجها الداخلية ولكن بالاستناد إلى الافتراضات المشتركة التي تزودها بها السلطة المركزية. وعلى النقيض، لا يجري الأسلوب التنازلي إلا بواسطة السلطة المركزية. وتكون البيانات المستخدمة لاختبارات الضغط التنازلية إما بيانات سرية إشرافية، أو بيانات متاحة بين المؤسسات أو كليهما.⁸⁷

⁸⁷ اختبارات الضغط المالية الكلية من قبل صندوق النقد الدولي: المبادئ والممارسات - مواد أساسية. www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/082912a.pdf

257. تُصنف اختبارات الضغط على أنها إما اختبارات ضغط احترازية كلية واختبارات ضغط احترازية جزئية أو اختبارات ضغط كلية واختبارات ضغط جزئية، وتعد اختبارات الضغط الاحترازية الكلية اختبارات ضغط إشرافية.

258. على المستوى العملي، فإن معظم السلطات تجري هذه الأيام اختبارات ضغط احترازية كلية باستخدام الأسلوب التنازلي والأسلوب التصاعدي، وهو ما يحقق الاستفادة من مواطن القوة المكملية في كلا الأسلوبين. ويكمن موطن قوة اختبار المستوى التنازلي في أنه يفرض منهجية أكثر تناسقًا، في حين يكمن موطن قوة اختبار المستوى التصاعدي في أنه يعكس وضعية مخاطر كل مصرف بشكل أكثر دقة.

259. وعلى كل حال، فهناك بعض أوجه التشابه والاختلاف في تفسير هذه المصطلحات. وسوف يسلط القسم التالي الضوء على ممارسات اختبارات الضغط في بعض الدول المختارة.

الدول المختارة

باكستان⁸⁸

260. تغطي الاختبارات الإلزامية مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، وهي تضم ثلاثة مستويات من الصدمات في كل سيناريو. وتُعرف مستويات الصدمات الثلاث كما يلي: (أ) صدمات بسيطة و (ب) صدمات متوسطة (ج) صدمات كبرى، ويعكس هذا التصنيف حدة الصدمات وحجم أثرها. وفي المجمل، فقد تم تعريف ستة عشر سيناريوها/صدمة للضغط.

261. تمثل اختبارات الضغط الإلزامية الحد الأدنى من متطلبات تعزيز ثقافة اختبارات الضغط لدى المصارف/مؤسسات التمويل الإنمائي. ومع ذلك، يشجع بنك باكستان المركزي المصارف/مؤسسات التمويل الإنمائي على إجراء اختبارات ضغط إضافية، لاستهلاكها الداخلي والتي يجب أن تتماشى مع حجم عملياتها ومدى تعقيدها.

⁸⁸ إرشادات حول اختبارات الضغط. www.sbp.org.pk/bsrvd/2012/c-01-annex.pdf

262. نظراً لوجود هامش خطأ في التقنيات والافتراضات الرئيسة المستخدمة في وضع نماذج اختبارات الضغط والقيود الملازمة لكل من الأسلوب التنازلي والأسلوب التصاعدي، فإن الجمع بين أساليب اختبارات الضغط المتعددة في ماليزيا يساعد على إجراء تقييم أكثر قوة للاستقرار النظامي والسلامة المؤسسية، وفيما يلي شرح مفصل لهذه الأساليب.

اختبارات الضغط الكلية

263. تمثل اختبارات الضغط الكلية الأسلوب التنازلي المستخدم من أجل:

- (أ) تقييم المرونة والسلوك على نطاق النظام في ظل أحداث المخاطر الاستثنائية ومعقولة الوقوع.
- (ب) تحديد المخاطر النظامية ومواطن الضعف، بما في ذلك انتقال العدوى عبر القطاعات أو عبر المؤسسات والأثار الانتشارية المحتملة على الاقتصاد الأوسع نطاقاً.
- (ج) تحديد الاحتياجات المحتملة من رأس المال والسيولة على نطاق النظام في ظل ظروف الضغط.

264. تم استخدام اختبارات الضغط الكلية لأول مرة خلال الأزمة المالية الآسيوية بين عامي 1997-1998 لتشكيل الأساس الذي يتم على أساسه اتخاذ القرارات المتعلقة بصياغة استراتيجية شمولية من أجل معالجة الأزمة. من خلال وضع تقدير مستقبلي لاحتمال تدهور جودة الموجودات وانخفاض إمكانات المصارف على توليد الإيرادات عبر النظام المالي، فإن اختبارات الضغط قد سهلت تقييم الحجم المحتمل للموارد المالية المطلوبة ونطاقها، فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية التي كانت نافذة في ذلك الوقت. كما كانت المعلومات المستخلصة من خلال اختبارات الضغط بشأن الخسائر المحتملة والنقص في رأس المال شديدة الأهمية في صياغة إستراتيجيات إعادة الرسملة، واستقطاع الموجودات التي تلت ذلك. ومنذ ذلك الحين، صارت اختبارات الضغط الكلية سمة أساسية لتقييمات الاستقرار المالي التي يقوم بها البنك المركزي الماليزي، وجرى استخدامها لتقييم الإجراءات الاستباقية التي وضعها البنك المركزي الماليزي لمعالجة المخاطر الناشئة بشكل جيد قبل تردي

⁸⁹ إرشادات اختبارات الضغط – البنك المركزي الماليزي. www.bnm.gov.my/guidelines/01_banking/04_prudential_stds/22_stress_test.pdf

الأوضاع ووصولها إلى مرحلة توقع أزمة وشيكة على نطاق النظام بأكمله. وعند استخدامها بالتزامن مع تحليلات الحساسية وغيرها من مؤشرات الإنذار المبكر، فإن اختبارات الضغط الكلية ستعطي معلومات قيّمة لاتخاذ قرار بشأن طبيعة وتوقيت ومعايرة استجابات سياسات الاحتراز الكلية. وتجري مناقشة نتائج اختبارات الضغط الكلية من قبل لجنة الاستقرار المالي في البنك المركزي الماليزي.

اختبارات الضغط الجزئية من قبل الجهات الرقابية

265. تعتمد اختبارات الضغط الجزئية من قبل الجهات الرقابية على الأسلوب التصاعدي وتطبق بالأساس لتقييم مواطن الضعف لدى المؤسسات المالية المفردة وقدرتها على تحمل المخاطر. وقد ازدادت أهمية المعلومات الاستشرافية المستمدة من هذه الاختبارات من أجل تعزيز التقييم والتدخل الرقابي للبنك المركزي الماليزي الذي يهدف إلى تحديد المخاطر ومعالجتها في الوقت المناسب. يجري مناقشة نتائج هذه الاختبارات خلال اللقاءات العادية بين الجهات الرقابية والمؤسسات المالية من أجل الحصول على وجهة نظر حول مدى كفاية خطط الطوارئ الخاصة بالمؤسسة وإستراتيجياتها للتخفيف من حدة المخاطر وهوامشها المالية. ومتى ما كان ذلك مناسبًا، يمكن للبنك المركزي الماليزي أن يطلب من المؤسسات زيادة رأس المال وهوامش السيولة، بما في ذلك عن طريق إجراء تعديلات على دفعات توزيعات الأرباح أو عن طريق تقييد خطط التوسع. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد اختبارات الضغط الجزئية المؤسسات المالية على التحقق من صحة نتائج اختبارات الضغط الكلية واختبارات الضغط التي أجرتها المؤسسات المالية. وتمارس اختبارات الضغط الجزئية الرقابية دورًا بالغ الأهمية في الحد من مخاطر الإفراط في الاعتماد على النماذج المعقدة والمعتمدة بشكل كبير على الحسابات الآلية، كما تساعد في تحديد مواطن الضعف الخاصة في المؤسسة والروابط عبر المؤسسات التي قد تحجب في البيانات المجمعة والتقديرات على نطاق النظام، كما أنها تشجع المؤسسات المالية على مراعاة قدر مناسب من الحيطة عند إجراء اختبارات الضغط الداخلية والانتباه بشكل كافٍ للمخاطر التي في طرفي المنحنى.

اختبارات الضغط بواسطة المؤسسات المالية

266. أصبحت اختبارات الضغط شرطاً احترازيًا للمؤسسات المالية منذ عام 1998، وذلك باتباع الأسلوب التصاعدي ليكون مكماً لاختبارات الضغط الكلية. وعندما تم ابتكار هذه الاختبارات، كان يتم إجراؤها من قبل المؤسسات المالية باستخدام مجموعة من السيناريوهات والمعطيات المتعلقة بصدمة ما على نحو ما يحدده البنك المركزي المالي، الأمر الذي أعطى المؤسسات المالية فرصة لبناء إمكانات داخلية لإجراء اختبارات الضغط وتوفير رؤى مفيدة، وإن كانت نسبياً عامة بعض الشيء، بشأن مواطن الضعف المحتملة فيما يتعلق بالمخاطر الخاصة بالمؤسسات المفردة.

267. عمل البنك المركزي المالي على التنسيق بين أساليب اختبارات الضغط الثلاثة ودمجها بشكل وثيق. توفر اختبارات الضغط الكلية عملية فحص مهمة لمتانة الاختبارات على المستوى التصاعدي مع تحقيق تطبيق متسق لعوامل الضغط عبر جميع المؤسسات من أجل تحديد مواطن الضعف على نطاق النظام. كما أنها تساعد على إظهار نقاط الضعف بشكل فوري، فيما يتعلق بجودة البيانات ونماذج إدارة المخاطر وممارسات المؤسسات المالية المفردة. كما تعزز أيضاً فهماً أعمق لأثر الاستجابات السلوكية الجماعية للضغط واحتمالات الآثار من المستوى الثاني الناجمة عن الروابط النظامية بين النظام المالي والاقتصاد الكلي مما يسهم في إصدار الجهات الرقابية والمؤسسات المالية تقييماً أكثر شمولاً للمخاطر.

اليابان⁹⁰

اختبار الضغط الكلي

268. يجري بنك اليابان المركزي اختبارات ضغط كلية ذات سيناريوهات مختلفة تعكس الأوضاع المالية والاقتصادية في كل فترة زمنية، ومن ثم ينشر النتائج في شكل تقرير نصف سنوي حول النظام المالي. وقد تم تحسين إطار هذه الاختبارات مع مرور الوقت لضمان تحليل عوامل المخاطر في النظام المالي لليابان على نحو مناسب. ومن بين المزايا الحالية المهمة لاختبار الضغط الكلي لبنك اليابان المركزي ما يأتي: أولاً، يضم هذا الاختبار آلية تعكس حلقة الآثار الارتدادية بين القطاعات المالية

⁹⁰ اختبارات الضغط الكلية لبنك اليابان المركزي. www.boj.or.jp/en/research/brp/ron_2014/data/ron141008a.pdf

والاقتصادية باستخدام دليل الإدارة المالية، وهو نموذج هيكلي كلي متوسط الحجم يتألف من قطاعين: القطاع المالي وقطاع الاقتصاد الكلي. ثانيًا، لا يحلل اختبار الضغط الأرقام المجمعة فحسب مثل نسب كفاية رأس المال وصافي دخل الفائدة، بل إنه يحلل أيضًا تلك الأرقام الخاصة بالمؤسسات المالية المفردة.

اختبارات الضغط الجزئية

269. بدأت المؤسسات المالية في استخدام اختبارات الضغط (اختبارات الضغط الجزئية) في تسعينات القرن الماضي بوصفها أداة تحليلية لقياس مواطن الضعف المحتملة في المؤسسات المالية، وقد شرعت السلطات الوطنية والمنظمات الدولية في استخدام اختبارات الضغط بوصفها أداة تقييم من أجل تقييم مواطن ضعف النظام المالي لدولة ما، وذلك في ضوء الخبرة المكتسبة من الأزمات المالية العالمية مثل الأزمة الآسيوية، وكانت تلك هي بداية اختبارات الضغط الجزئية.

270. وفقًا للتعريف الوارد آنفًا، يشير مصطلح اختبارات الضغط الجزئية إلى اختبارات الضغط بالأسلوب التصاعدي التي تجربها المؤسسات المالية على مستوى كل مصرف على حدة.

الاتحاد الأوروبي⁹¹

اختبار الضغط الكلي

271. وضع البنك المركزي الأوروبي إطارًا لاختبارات الضغط التنافسية التي تغطي في الوقت الراهن أكبر 80-90 مجموعة مصرفية في الاتحاد الأوروبي. ويعد التحليل ذي أهمية بالنسبة للبنك المركزي الأوروبي من منظور الاستقرار المالي الواسع، إلا أنه قد يعطي أيضًا رؤى مهمة ومفيدة لتحليل السياسة النقدية والأنشطة المتعلقة بالأزمة، وربما أيضًا لأغراض السياسات الاحترازية الكلية.

⁹¹ اختبارات الضغط على نطاق الاتحاد الأوروبي. www.eba.europa.eu/risk-analysis-and-data/eu-wide-stress-testing

اختبارات الضغط الجزئية

272. تعرف اختبارات الضغط الجزئية بأنها ممارسات اختبارات الضغط على نطاق الاتحاد الأوروبي والتي تنسقها السلطة المصرفية الأوروبية. وتهدف هذه الاختبارات إلى تقييم متانة المؤسسات المالية في مواجهة تطورات السوق السلبية، بالإضافة إلى المساهمة في التقييم الشامل للمخاطر النظامية في النظام المالي للاتحاد الأوروبي. وتجري اختبارات الضغط على نطاق الاتحاد الأوروبي الخاصة بالسلطة المصرفية الأوروبية على نحو تصاعدي، باستخدام منهجيات متسقة سيناريوهات وافتراضات رئيسة وُضعت بالتعاون مع المجلس الأوروبي للمخاطر النظامية والبنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية.

الولايات المتحدة الأمريكية⁹²

قانون دود فرانك

273. يلزم قانون دود فرانك لإصلاح بورصة وول ستريت وحماية المستهلك (قانون دود فرانك) مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي بإجراء اختبارات ضغط سنوية للشركات المصرفية القابضة التي تمتلك مبلغ مقداره 50 بليون دولار أو أكثر هي قيمة إجمالي أصولها الموحدة، بالإضافة إلى الشركات المالية غير المصرفية المحددة من قبل مجلس رقابة الاستقرار المالي لوضعها تحت إشراف الاحتياطي الاتحادي. وتعد اختبارات الضغط الرقابية التي يتم إجراؤها بموجب قانون دود فرانك بمثابة تقييم كمي استشرافي حول أثر أوضاع السوق الاقتصادية والمالية الصعبة على رؤوس أموال الشركات المصرفية القابضة. ويعمل هذا البرنامج على إطلاع هذه الشركات المالية بالإضافة إلى العامة، على كيفية تغير نسب رأس مال هذه المؤسسات خلال مجموعة افتراضية من الأوضاع الاقتصادية السلبية على النحو المحدد من قبل مجلس الاحتياطي الاتحادي. وبالإضافة إلى اختبارات الضغط الرقابية السنوية التي يجريها مجلس الاحتياطي الاتحادي، يُطلب من كل شركة من الشركات المصرفية القابضة إجراء اختبارات ضغط سنوية في ظل السيناريوهات الرقابية نفسها، وكذلك إجراء اختبارات ضغط في منتصف الدورة في ظل سيناريوهات تضعها الشركة.

⁹² قانون دود فرانك لعام 2015 بشأن اختبارات الضغط: منهجية ونتائج اختبارات الضغط الرقابية، مارس 2015.

www.federalreserve.gov/newsevents/press/bcreg/bcreg20150305a1.pdf

التحليل والمراجعة الشاملة لرأس المال

274. تساعد عملية التحليل والمراجعة الشاملة لرأس المال في تقييم كفاية رأس مال الشركات المصرفية القابضة، وعملية كفاية رأس المال، والتوزيعات الرأسمالية المخطط لها مثل دفعات توزيعات الأرباح وعمليات إعادة شراء الأسهم العادية. وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار عملية التحليل والمراجعة الشاملة لرأس المال، يقيم مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي ما إذا كانت الشركات المصرفية القابضة تمتلك رأس مال يكفها لمواصلة عملياتها في ظل جميع أوقات ضغوط السوق الاقتصادية والمالية، وما إذا كانت لديها خطط رأسمالية استشرافية متينة تأخذ بالاعتبار مخاطرها الفريدة. وفي حال اعتراض مجلس الاحتياطي الاتحادي على الخطة الرأسمالية لشركة مصرفية قابضة، فلا يجوز لهذه الشركة المصرفية القابضة أن توزع أي رأس مال إلا بعد استحصال موافقة خطية من مجلس الاحتياطي الاتحادي على هذه التوزيعات.

هونغ كونغ⁹³

اختبارات الضغط الكلية

275. تشير اختبارات الضغط الكلية إلى تشكيلة من التقنيات التي يجري استخدامها لتقييم مواطن ضعف نظام مالي ما أمام الصدمات الاقتصادية الكلية الاستثنائية ومعقولة الوقوع. وتلعب اختبارات الضغط الكلية دورًا مهمًا في التحليل التحوطي الكلي للسلطات العامة. ويتمثل الهدف الرئيس من هذه الاختبارات في تحديد الضعف الهيكلي والتعرضات المجملية للمخاطر في نظام مالي ما، التي ربما تؤدي إلى حدوث مشاكل نظامية. وفي حين تعمل اختبارات الضغط الجزئية على تقييم مواطن ضعف محافظ المؤسسات المفردة، تشكل اختبارات الضغط الكلية الجزء الرئيس للتحليل على نطاق النظام الذي يقيس تعرض مجموعة من المؤسسات المالية للمخاطر وفق سيناريو معين من الضغط. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تعمل بوصفها أداة للتحقق من النتائج المستخلصة من النماذج الداخلية للمؤسسات المالية.

⁹³ دليل السياسة الرقابية لاختبارات الضغط. www.hkma.gov.hk/eng/key-information/guidelines-and-circulars/circulars/2003/20030228-1.shtml

276. تضم اختبارات الضغط الكلية عنصرين رئيسيين: أولاً، ضرورة وضع سيناريوهات للأوضاع الاقتصادية الكلية السلبية الشديدة ومعقولة الوقوع، ثانيًا، ضرورة وضع مخطط يبين السيناريوهات الاقتصادية الكلية السلبية وأثرها على قوائم المراكز المالية للمصارف. ومن خلال ذلك، يمكن تقييم مدى متانة المصارف.

الخاتمة

277. لاحظنا بشكل عام تشابه المصطلحات المستخدمة في جميع الدول إلى حد كبير، إلا أن التفسير قد يختلف من دولة لأخرى. فعلى سبيل المثال، يشير الأسلوب التنازلي في جميع الدول سالف الذكر إلى أسلوب اختبارات الضغط الذي تجريه السلطة الرقابية لتقييم مواطن ضعف النظام بأكمله في وجه التغيرات الحاصلة في الأوضاع الاقتصادية والمالية.

278. كذلك كانت الجهات الرقابية في جميع الدول سالف الذكر تجري اختبارات الضغط الكلية أو اختبارات الضغط الاحترازية الكلية وفق الأسلوب التنازلي، ولكن كان الاختلاف في تفسير الأسلوب التصاعدي. ففي بعض الدول، ومنها على سبيل المثال اليابان، فإن الأسلوب التصاعدي هو الأسلوب الذي يستخدم فقط عن طريق المصارف المفردة لإجراء اختبار ضغط على محافظها.

279. ومن المثير للاهتمام أن تعريف اختبارات الضغط الكلية في اليابان يغطي كلا الأسلوبين التنازلي والتصاعدي، في حين كانت اختبارات الضغط الكلية تستخدم وفق الأسلوب التنازلي فقط في باقي الدول.

280. أما في ماليزيا، فقد تم تصنيف اختبارات الضغط حسب الآتي: (أ) اختبارات الضغط الكلية، (ب) اختبارات الضغط من قبل المؤسسات المالية، (ج) اختبارات الضغط الجزئية. وكانت اختبارات الضغط الكلية والجزئية تجرى من قبل السلطة الرقابية وفق الأسلوب التنازلي والتصاعدي على التوالي. وفي المقابل، كانت اختبارات الضغط من قبل المؤسسات المالية تستخدم الأسلوب التصاعدي، ولكنها كانت تُجرى على المستوى المؤسسي باستخدام سيناريوهات الضغط والمعطيات المتعلقة بالصدمة وفق ما يحدده البنك المركزي الماليزي.

281. وأما في الولايات المتحدة، فيوجد نوعان من اختبارات الضغط وهما التحليل والمراجعة الشاملة لرأس المال وقانون دود فرانك، واللذان يتوافقان على التوالي مع اختبارات الضغط الاحترازية الكلية واختبارات الضغط الاحترازية الجزئية. وتعتمد عملية التحليل والمراجعة الشاملة لرأس المال على الأسلوب التنازلي، في حين يعتمد قانون دود فرانك على كل من الأسلوب التنازلي والأسلوب التصاعدي.

282. وفي الختام، تبين أن جميع الدول تستخدم الأسلوب ذاته تقريباً لتفسير المصطلحات وهو ما يتوافق مع الوصف الصادر عن صندوق النقد الدولي. حيث تم وصف الأسلوب التنازلي بأنه الأسلوب الذي تطبقه السلطة الرقابية فقط، في حين يمكن استخدام الأسلوب التصاعدي من قبل الجهات الرقابية أو المؤسسات المفردة على حد سواء.